عنوان المخطوط : شرح تلخيص المفتاح (المطول)، لجلال الدين القزويني

اسم المؤلف : التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، ت ٧٩٣هـ.

أولـه : «قال الماتن رحمة عليه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بالحمد لله سبحانه وتعالى ...»

آخـره : «قوله ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الأصول المذكورة في الفنون الثلاثة ... هذا آخر ما أردنا جمعه من القواعد ...»

نـوع الخط : فارسي اسم الناسخ : — تاريخ النسخ : —

عدد الأوراق : ٢١٥ ورقة المسطرة : ٢٤ سطراً المقاس : ٢٩،٥ × ١٩ سم

وصف النسخة : بها طيارة، بها آثار رطوبة وبقع وثقوب، الغلاف قديم جلد بني عليه زخرفة مضغوطة. بها هوامش وتعليقات، وبأولها وآخرها ورقتان بخط مغاير للنسخة تحتويان فوائد

المراجع :

الرقم والفن

جاهزا ... ولا يعبس من يجب خوف من وجهه بل يلقاه على اللطف والبشاشة ولا
يحدثه من الاخبار لا بما يعجب اعجابا اي يدخله في التعجب والمراد منه انه يكون مخوفا عنه ونفس له
اي للمريض في اجله تنفيسا اي يبشره بطول العمر وسرعة الصحة والسلامة فانه يطيب بنفسه اي قوتا
تطييبا وخفف الجلوس عنده اي تخفيفا فان خير العيادة ما يأتي اخفها قال طاوس
وقيل نعم العادة التخفيف في العيادة وقيل العيادة لحظة ولفظه وعن ابن العباس
بن عمرو انه قال عدنا السري السقطي في مرض موته فاطلنا الجلوس عنده وكان
عنده وجع بطنه فقال ادع حتى نخرج من عندك فرفع يديه وقال اللهم علمهم كيف
يعودون المريض ذكره في الخالصة روي انه دخل رجل على مريض فاطال الجلوس
فقال المريض لقد تأذينا من كثرة من يدخل علينا فقال الرجل اقوم واغلق قال نعم
ولكن من خارج وبعضهم لم يكتف بما قال بهذه الكنايات بل سلك طريق التصريح حيث
روي انه دخل ثقيل على مريض فاطال الجلوس ثم قال ما تشتكي قال قعودك عندي
وروي انه دخل على مريض فاطالوا الجلوس وقالوا اوصنا فقال اوصيكم ان لا تطيلوا
الجلوس اذا عدتم مريضا ذكره الراغب الاصفهاني في محاضرات وفي الحديث تمام
عيادة المريض ان يضع احدكم يده على جبهته او على يده فيسأل كيف هو واخر
هذا الحديث قوله وتمام تحياتكم بينكم المصافحة قيل معناه انه اذا عدتم مريضا
فتمام عيادتكم به ان تضعوا ايديكم عليه واذا لقيتم الاخوان فتمام تحياتكم لهم المصافحة ومن اي امر المريض
ان يدعو لكم فان دعاءه كدعاء الملائكة فلا يعود العائد الا جيدا عند مريض فان
يؤمنون على ما يقول العائد كما في الحديث عن ام سلمة رضي انها قالت قال
رسول الله اذا حضرتم المريض او الميت فقولوا خيرا اي ادعوا للمريض بالشفاء
وللميت بالرحمة والمغفرة فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون اي يقولون آمين على دعائكم

مستجابا

٢

بقولهم يتوجعون ويتحزنون على الاموات ويتحدثون به وهو سالكه فيقولون انه مات من غير وصية
سئل عبد الله بن عمرو بن العاص عن ارواح المؤمنين قال على صور طير بيض في ظل العرش
وارواح الكافرين في الارض السابعة وقال عبد الله بن المبارك ان اهل القبور يتلقون الاخبار
فاذا اتاهم ميت قالوا ما فعل فلان فيقول الم يأتكم او ما قدم عليكم فيقولون انا لله
وانا اليه راجعون سلك به غير سبيلنا وهكذا قال ... كذا في شرح الخطب وصورة
الوصية ان يكتب بعد البسملة والحمدلة والتصلية هذا ما اوصى به فلان وهو يسمى
باسمه اوصى وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان الساعة
اتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور واوصى من خلف بعده من اهله اي
جميع خلف المنزل ان يتقوا الله حق تقاته ويصلحوا ذات بينهم اي وان يصلحوا احوال
ذات القطع بقطع ما بينهم من الوصلة والرحم وقد حققناه في اوائل فصل اداب
الصحبة فصلا فلا نعيده ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين واوصى بها اوصى به
ابراهيم خليل الله بنيه قوله ويعقوب بالرفع عطف على ابراهيم قوله
يا بني اي اخره في محل الرفع خبر مبتدأ محذوف اي وهو يا بني بفتح الياء اصله يا بنين
حذفت النون بالاضافة الى ياء المتكلم ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن
الا وانتم مسلمون واوصى الاقرباء والاخوان المسلمين ان حدث به حدث
الموت قوله ان من حاجة لذا وكذا بفتح ان مفعول اوصى وقوله كذا وكذا كناية
عن حوائجه ومهماته المخصوصة ومن ان يقيسم الموت فجأة اي بغتة اي
في اول الكلام بغتة اي في اول انتباه عن نومة الغفلة وفي ... توبة لعموم
ظهور ... في الثانيات اي في اول الانابة والرجوع الى الله اذ هو في
اوائل ضعيف الاقدام على معاصيه فورود الموت عليه في ذلك الزمان وهو
اوان الشقاوة من قرب الذنوب غنيمة والثانيات بسكون الهمزة الاولى

[illegible] بالعاصي الا
اللهم وللصابر على الموت يطرحه منها ويلوثها لذا في شرح الخطب وتحفة الملوك وقت مضي
ينبغي ان يكون الموت عند المؤمن عزيزا لانه شيء اعطاه الله تعالى وما اعطاه الحبيب
يكون عزيزا عظيم القدر لانه سبب وصوله الى ربه ولذا قال رسول الله تحفة
المؤمن الموت كذا في شرح المصابيح وقد يقال انما كان تحفة لان الدنيا سجن
المؤمن اذ لا يزال فيها عن عناء لشدة مقاساة نفسه وتذليل الشهوات ومدافعة شيطانه
والموت اطلاق له من هذا العذاب والاطلاق من العذاب تحفة وآية وانما تخفيفه
ذلك لحسابه للمشارة والمؤمن مع التحفة فقد حقق المحققين من شرح المصابيح بان
الكلام والايمان وان اخذ في حقيقته لكن الكلام في ايهما انتباه الكل هو والايمان
انتباهه الباطنة والمنقياد باشتياق الى لقاء الله فالتحفة مناسبة للاقارب والاعادي
واما العامة من ضعفاء العامة فيكون للقريب والبعيد سواء ان تثبت جبلية فالتحفة
ما اشتمل عليه من [illegible] واعلم انهم قالوا انه لا توقف حقيقة الموت وماهيته
الى توقف حقيقة الحيوة ولن توقف حقيقة الحيوة الا ان توقف حقيقة الروح وهو
نقل وحقيقتها وهما اخفى الاشياء عقل ونفس تنفس روحا التي هي [illegible] الاو
المضاف الى الله تعالى في قوله تعالى قل الروح من امر ربي وقوله تعالى ونفخت فيه
من روحي دون الروح الجسماني اللطيف الذي هو حامل قوة الحس والحركة
وهو البخار اللطيف الذي ينبعث من القلب الى جميع البدن من اي وينفذ الوروق
فيفيض منها نور على العين والاذن وغيرها من سائر القوى كما يفيض
النور من السراج على حيطان البيت فان شبه الروح تشبه البهائم
فيها الانسان وتنحى بالموت لانه يبقى عند اعتدال المزاج فاذا اختل
المزاج بمرض وانقطاع غذاء او عروض آفة كالقتل تبطل النور الذي يفيض

لسراج

[illegible]
قال العائد تخوضها اي يشرع في الرحمة حتى يجلس عنده فاذا جلس اغتمس فيها اي
في الرحمة [illegible] وتمم ما قيل بالتاسيت نقيض عباده فان حسب بعوده عيله بيت
ليلة ينتظره زيادة ثبت بسبب من شلت [illegible] الا انهم فضل [illegible] ارتقصان
فضل [illegible] للمكاسباه ثبت ولهذا في الهباه ان يعيب فيها فيعوده يوما
ويترك يوما او يومين في الحديث اغبوا في عيادة المريض واربعوا الا ان يكون مغلوبا
والاغباء ان تعوده يوما وتتركه يوما ومنه الحديث زره غبا تزدد حبا قال
ابو هريرة رضي والاربع ان تدع يومين وتعوده في اليوم الثالث اذا كان
المريض صحيح العقل فاذا غلب وخيف عليه تعوده كل يوم كذا في الغاية ويختار
الصحاح قال ابن عباس رضي عيادة المريض مرة سنة فما ازدادت فنافلة
كذا في الاحياء ويستحب ان يجلس العائد عند ركبة المريض وان يكثر ولا ينظر يمينه
ويساره بفتح الياء وسكون الهيم ولسينه اي لا ينظر العائد الى جانبيه يمينا
وشمالا ولكن يكون بصره الى جهة المريض ولا يكثر النظر اليه اي الى ذات
المريض ولا يحد النظر اخداه الى وجهه خصوصا في حدقته فانه اوقع نظره
في وجهه وحدقته ينبغي ان يغسل وجهه بعد نظره مع المريض فينبغي من
الادات باه كان المسمع كذا سمعت من بعض العلماء ولا يدخل عليه
اي على المريض في ثياب جدد بفتحتين جمع جديد مثل سرير وسرر ولا ثياب
وسخ بفتح الواو وكسر السين المهملة وبعدها خاء معجمة [illegible]

وبه العون بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال المصنف رحمه الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي
تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولهذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام
بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد
اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان في ... دلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه
بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب وعدل الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليكم ولا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند
خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه
استغراق على ما انعم ما مصدرية لا موصولة لخلوه لفظا ومعنى ... اما لفظا فلا
حتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون علم عالم نعلم مفعوله
ومن زعم ان التقدير وعلمه اي ما لم نعلم بدلا من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم احكم من
الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه نبه بتعبير النعم ايماء الى

قوله يتعاونون ويتشاركون وذلك لاحتياجهم الى الغذاء واللباس والمسكن والسلاح لدفع الجوع والحر والبرد والسبع والشخص الواحد لا يمكنه اصلاح تلك الامور وان امكن على سبيل التعسر

اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو التعاون

ولا بد في مقام الحمد حمد حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وحمد فالحامد هو المص والمحمود هو الله تعالى والمحمود عليه هو النعم والمحمود به هو الالفاظ والحمد هو الامر المعنوي الواصل من الحامد الى المحمود

قوله بحمد لله سبحانه قبل الافتتاح الى الحمد فقط مع ان حضوره عند التسمية اظهار الخاتمة واعراضا عما ظهر الفضائل النفسية الراسخة لا يتوصل الى غيره كالعلم والشجاعة والفواضل الراسخة يتوصل الى غيره كالاعطاء منه

الحمد في اللغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل وهذا التعريف اشمل من الاول فان الاول بظاهره لا يصدق على حمده تعالى فانه منزه عن جارحة اللسان وقال ذكر اللسان للتصريح بانه لابد ان يكون قولا او لا عتبار حمد العباد الواقع في المحاورات عصمه الله رحمه الله

قوله عملا وحرمة بالاركان انما عطف الحرمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الحرمة واما اذا كان بالاجرة فلا فلا

قوله اداء لحق شيء وانما قال شيء ولم يقل لحق ما يجب واوجب بصيغة التنكير الدال على التقليل تنبيها على ان العباد لا يؤدون الا الحق

قوله وحرمة انما عطف الحرمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الحرمة واما اذا كان بالاجرة فلا فلا

قوله يتعاونون ويتشاركون في ذلك لا احتياجا الى الغذاء واللباس والمسكن والسلاح لدفع الجوع والحر والبرد والسبع والشخص الواحد لا يمكنه اصلاح تلك الامور وان امكن على سبيل التعسر

اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه
مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على
ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات والكتابة فيها مشقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد
لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو
الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته
من عند ربه وهي المعجزات واعلى المعجزات تنبيه القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم عطف
الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشار اليه في قوله خلق
الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب اشارة الى الشارع المقرر للقوانين وافضل من اوتي الحكمة
اشارة الى القوانين اي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انها
من عند ربه لا من نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة
الى المعجزة لان الفصل المميز بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى المفصول فهو فصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم وعلى آله هم اعوان الشارع
في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في
الاشراف ومن له خطر عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد واما بعد اصله مهما يكن من
شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت
معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه

علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع اقول يعني على ان زيادة اختصاصهما بالبلاغة ...

فعلى ما قولنا او معنى قال سيبويه لما كان سيقع لوقوع غيره وانما ... فهم منه بعضهم انه حرف شرط

كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو

المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا اذ كان فيها سر الاحاطة الى حقيقة العلوم بالعربية

لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه

دكل حرب على الدعاء فقوله اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها

فهو من ادق العلوم سرا اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فهو من اجل العلوم قدرا لان المراد

بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق

البشر وهو وسيلة الى تصديق النبي عم في جميع ما جاء به لينال ... فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فهو

قدرا من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل علم

ليس التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وان وجه الاعجاز لا

يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر

هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه يدرك بهذا العلم او بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس كذا

حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير ... في موضع من المفتاح كقوله

في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة

العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا

يمكن بيان وجه الاعجاز ولا ادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه

بلاغة القرآن الا تحت علمه الى ما ذكره في المفتاح وتشبيه وجوه ... بالاشياء المحتجبة

تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه

الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح

وقد جرينا هنا على اصطلاح اهله والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم

ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق

وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار معنى

يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز يرجع الى الالفاظ والا لكان

للطائف العلمية مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه

من قول سيبويه

اي انه يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد سكوتي

اي معرفة ان القرآن معجز

اي في الاعتبار

استعارة لطيفة واشارة الى ان الكلمات كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل
العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه
اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون
القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكل مسئلة مثلا
اليق بها من مراتب بعضها من بعض فوضعها فيه احسن ومن شك الى نحو صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ
عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها
للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان
مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه
هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة
ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع
في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يعسر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا
للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد
عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا التأليف مختصر يتضمن ما فيه اي القسم
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا الملقى
الى المنكر يجب تأكيده فانه ينطبق على ان زيدا لقائم وان عمرا لراكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا
كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى
عنه لكونه حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع
اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه

ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي

ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي

المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله

وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في

الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز

وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا

مثلا اذا قيل لم يأتك القوم مجتمعين كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط

المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تعريضا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا

وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه على ما ذكرنا ولا

حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك اي المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت

اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح

بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها

يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره فانه جعل ملتقطات

كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم

المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتي

بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث

منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب

ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في

قوله تعالى نعم العبد فيلزم عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي

اي هو نعم الوكيل و ح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد

نعم الرجل فيلزم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق

الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان

الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من

قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء

في تادية

في تأدية

في تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف
به وجوه التحسين فهو الفن الثالث وجعله منحصرا فيها بالاستقراء وقيل انه رتبه على مقدمة وثلثة فنون
وخاتمة لان الذي ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة من الفن الثالث
لما سنبين ثم لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة
ساغ تعريف العهد فصار كل منها معهودا معروفا بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن التعريف فيها
معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في
علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام وتحصيلها لان يعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا و
لعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا في التقصي عنها الى
تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في
اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه و
موضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا
فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة
وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط
محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته وصف الاول بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على
السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هو الالفاظ
جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي

جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد
راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كانهما مختلفان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مختصة بكون الكلام
على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر
اولا الى تقسيمهما باعتبار تنوعاتهما وصفاتهما ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع
المعاني المختلفة في تعريف واحد اذ لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الفاد كذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس وللذهب و
غيره ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم
واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل
للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ
والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه
الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب
التناهي في الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه
دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى
الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مر
فوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى
المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره
منقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم
بعضهم ان منشاء الثقل مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة

بين

قال قدس سره انه يستعمل في وضعت له فيه بحث لان المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي
يستعمل في الجزئيات انها موضوعة للمفهوم كلي من حيث تحققه في جزئي من جزئيات لا لذلك
المفهوم من حيث هو فيكون استعمالها في مفهوم الكلي من حيث مجازا وبهذا ظهر ان الاختلاف
بين الرأيين لفظي لان من قال بالوضع لعام اراد ان المفهوم كلي آلة لملاحظة الجزئيات ورد
جعلوه بها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشيء بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشيء بناء على اتحاد
العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث
انه يحكي الشيء معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمفهوم
حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات
الا من هذا الوجه وبهذا اعتبار من قال بالوضع للمفهوم كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات
فتدبر

سلكوتي

بين التاء التي هي للمهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشزر لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قوله مستشزر ايضا متنافر بل
منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج
وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى
الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد
ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الانحدار من الحلق الى الشفة
ايسر من الصعود من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي
وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير
ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل بفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد
عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل
وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه
عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ثم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحا فاين هذا من ذلك وعلى
تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول
عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم
على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه

قوله وهاجت به مرة اي اغمي عليه يعني ان المرة تغيير اعني المسبب بالسبب قوله يعرون ابهامه لا قيل
انه بزيل فلك ويوه نون في اذنه لاختيار انه حي ام ميت خواجه ابو الفتح

قوم يصعدون اصابعه وينفخون في اذنه فافلت من ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على
ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنها ما يحتاج الى ان يخرج له
وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود
كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريجي اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر
اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا ام يجدونا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا
من باب الغرابة ايضا واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا البيت
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي مقابلة المعتادة وهي بحسب
قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية
غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث
قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم
الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال تفسير للوحشية
فمنع كونها مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر فلا بحث
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور
واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في
شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه

الصور

الصوتي بل المخالفة ما لا يجري على وفق ما ثبت من الواضع نحو الأجلل بفك الإدغام في قوله الحمد لله العلي الأ

جلل والقياس الأجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يمجه السمع ويتبرأ من

سماعه كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ

النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشى أي النفس شريف النسب والاسم مبارك لموافقة اسمه

اسم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والأغر من الخيل الأبيض الجبهة

ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور أن الجرشى

أما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والحنشل واطلخم وقد ذكر لها وجوه آخر الأول أنها إن أدت إلى

الثقيل فقد دخلت تحت التنافر وإلا فلا تخل بالفصاحة والثاني أن ما ذكره هذا القائل في بيان امتناع

الشرط أن اللفظ من قبيل الأصوات فاسد لأن اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم فكم من لفظ فصيح

يستكره في السمع إذا أدي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدي

بنغم متناسبة وصوت طيب وهو ليس في اللفظ باستكراه الجرشى ودال النفس سواء أدي بصوت

حسن أو غيره وكذا جفخ وملع ودال تحت وعلم الرابع أن مثله إن واقع في التنزيل كلفظ ضيزى

ودسر ونحو ذلك وفيه بحث لأنه قد يعرض للأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع النسبة فيصير

اللفظ فصيحا فإن مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في أحوال اللفظ فيزدي في كلام

ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها هي

حال من الضمير في خلوصه أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد أجلل وشعره

مستشزر وأنفه مسرج ولا يجوز أن يجعل حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لأنه يستلزم أن يكون

الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أو لا فصيحا لأنه صادق عليه أنه خال من

تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي المشهور فيما بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب

غلامه زيدا فإنه غير فصيح وإن كان مثل هذه الصورة أعني ما اتصل بالفاعل ضمير مفعول به مما

أجازه الأخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد

آخره
أنت مليك الناس ربا فاقبل
من الرجز

بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا
ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واهل
العصيان كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
فشاذ لا يقاس عليه شيء والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان منه ما هو متناه في الثقل
كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلأ ومنه
ما دون ذلك كقوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
جزء معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه
احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال الصاحب ان في امدحه ثقلا
لما بين الحاء والهاء من القرب ولعل مراده ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر ثم تكرير امدحه غير فصيح قال مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه واقول المخل بالفصاحة هو
بل اشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب
هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف
الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبهذا
المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف
منها وزعم بعضهم ان التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالشية
في الكلام مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب
تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في
الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال
في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقول
فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح

خال

خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا

ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا

اعطي الملك والمال اعني هشاما ابو امه اي ابو ام ذلك المملك ابوه ابراهيم الممدوح اي

لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي

هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى

اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم

شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب [illegible]

فلو في المعنى يظهر في التامل في قولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس

فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبر وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في

الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى

الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين

الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن احنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب سهو جعل سكب الدموع

وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل

دليلا عليه يقال ابكاني الدهر اي ساءني وسرني وقال ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه

اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال

من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده

الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء

لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها

كانهما تبخلان بالمطر واللبن وقال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

فان قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به

عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انتقال لخروج الكلام عن الاستقامة ولا يخرج عن

التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد

المعنوي ما يكون الانتقال من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ

اللفظ واما الكلام الذي لم يظهر منه معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء

كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان

بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم

يحصل لي الا الاحزان والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب

الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان يحسب شيكب بقدر ان عطفا على بعد الدار وان

رفع كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال

وقال ابو الفضل سكب الدموع بحث الطالب لكنه اكثر عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليحصل الرغبة انه

مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف

ومنشؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التتبع لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس

به وتوطينها عليه كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة

الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك

الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية وهذا هو

المفهوم من هذا البيت لا غير وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى

سنكتب ما قالوا وعندي ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات ففكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب

وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمر ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح

وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها

كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف

اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة

على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة

حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وتانيث الاجرع على غير القياس

واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع

هدير الحمام ونحوه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال

فلان بمرأى مني اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار

وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا

تخل

يخل بالفصاحة وقد قال الشيخ عبد الكريم بن الكريم بن يوسف بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة
بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح و
لطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف الا يشتمل من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع
الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما
في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
ملفوق الواحد لا يحتمل الا من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى لفظ
واحد كما في البيت والحديث سالم عن هذا الا ان نقول بل ايضا اذ اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا
جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا
وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة اي قسم من مقولة الكيف
ورسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربان
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل
فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان وهو الفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية
وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك
والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية
ثم ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة والا حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس وفي لفظ الملكة
اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك
فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعار بانه يسمى الذي يقدر
فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص عن [illegible] بمقصوده في الحالة بهذا يجب
الا يفهم من هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق
الكل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر

فاللام دليل على تعميم قوله بلفظ فصيح عبادي

لان الحيوة تحصل اولا ثم الادراك ثم الملكة فالحيوة والادراك سببان بعيدان بالنسبة الى الملكة وهي سبب قريب بالنسبة اليهما لان الفصاحة بسبب الملكة لا بسببهما

على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا لان من المقاصد ما لا يمكن عنه الا بالمفرد كما اذا اردت
ان تلقي على الحاسب اعدادا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى
غير ذلك فلذا بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ لعدم المفرد
البليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما فو
على الاقتدار المذكور قلت لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه
السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه باء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال
المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى
خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد
وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي
مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما باعتبار
ان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه
زمانا له وايضا المقام معتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال
الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات يختلف مقتضيات
المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان
ذلك ان ما هو مقتضى الحال كما سبق اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان لا يكون مختصا باجزاء الجملة
او بالجملة بخصوصها او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فهو راجع اما الى نفس الاسناد لكونه
عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا بتاكيد او تاكيدين او اكثر واما الى المسند اليه لكونه محذوفا
او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع ... مقدما او مؤخرا
مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك واما الى المسند لكونه كذلك مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد الى ما سنفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على

الوجوه

على الوجوه المذكورة في بابه وهذا شروع في تفصيل علم المعاني اجمالاً بعد التنبيه على ذلك فقول مقام التنكير اي المقام

الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او

المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام

تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله

فمقام كلٍّ من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كلٍّ منها وانما فصل قوله ومقام

الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة

على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من احوال الجملة بل اكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام

خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في

المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكلٍّ من الايجاز

والاطناب لكونهما نسبيين حدوداً ومراتب متفاوتة ومقام كلٍّ يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع

خطاب الغبي فان الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية

ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والعلوم

بسبب قوة الذهن وجودة تهيئه لتصور ما يرد عليها من الغير والفطنة والغباوة عدم الفطنة تمام معنية

شأنه ان يكون فطناً فقابل الغبي بالفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام

ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كلمة ان وكذا

الشرط مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مثلاً مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكلمات

الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلاً مع المسند اسماً كان او فعلاً ماضياً او مضارعاً مقام ومع جملة اسمية

او فعلية او شرطية او ظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها ويعني

مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من

التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن

والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام

للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب

البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعاني اولاً وبالذات

ثم في الالفاظ بالواسطة واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح والاه

بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج عن البلاغة لان الكلام قد يرتفع با
لمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق في المعاني
قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب زيد
في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى
الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
وهذا اعني تطبيق الكلام بمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم انما هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه
ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا
الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت
وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او وهو
يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به على حسب ما ينبغي له وتنظر في الحروف المعنى موضعه
التي تشترك في معنى ويتفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما
في نفي الحال ولا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء و
الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاظهار
والاضمار فتضع كلا من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة
من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها
بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل هذه اللفظة منكرة في بيت آخر
فخمة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت

بل

بل باعتبار افادة المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان البلاغة من حيث انها الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند
تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد
معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان
يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي
والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ فهو راجعة الى اللفظ دون المعنى
فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست
من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فلا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصل
كلامه فيه ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعه الى
نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه البراعة والبلاغة
والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال
معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا
الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ
يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة
والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان
الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض
التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني

مثاله ان زيد قائم فاصل معنى الاول ههنا اثبات القيام لزيد بخصوصه وهي التي كنه ومعنى الثاني اثبات القيام لزيد فقط

اراد بالمعنى المقصود اصل المعنى الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه حسرور

اي بالالفاظ ومعانيها

الاول وحيث ينبغي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي
جعلت مطروحة تستوي فيها يا هي في العام ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يحرز به مرادا كما قال
لما كانت المعاني تتبع بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ بالنطق تجوزوا
فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا
اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي حدثت فيه ويعنوا بقولنا صورة
تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا وكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد
في هذا دون ذلك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا
صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ انما الشعر
صياغة وضرب من التصوير هذا ما ذكره الشيخ ثم انه شنع على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه
وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان
معنى الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من
اللحن في الاعراب والخطاء في اللفظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما
يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فانه
قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين
الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى
من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفياتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر لا يسلم فامكان
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب كيف وكم من بليغ يعرف سوء المعنى تراه لا يقدر على ما يتوقع

قوله ولست انا احمل
اي الشارح انها من صفات الالفاظ ومعانيه التي تستوي فيها يا هي خاصة والعامة
اي كالمصطلح ماخوذ من الموضوع
اي ثم عبروا عن ترتيب الالفاظ بالالفاظ فيكون مجازا
سبب ارادة المعاني منه لكن باللفظ

كلام البليغ فضلا عما سوى الطرف الاعلى وما يقرب منه فظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز وما يقرب منه هو حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا
جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ لا مناسب الى يوجد ذلك حقيقيا كالنهاية او
نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام
البشر قلنا الاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى
هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول ففيه لا يفهم من اللفظ مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة البلاغة ودرجتها هي الاعجاز والآخرة
للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد
تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وعلى ما الهمت
بين النوع والبعض اي قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى الى
حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة على ما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا
هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض
الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الاعجاز فان
الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى
ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه
اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ يتبعها اشعار
بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة
الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل

ملكة ح

وهو من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم يقتدر بها على تاليف بليغ فعلم تفريع على ما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون
الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وهو مرجعها في
المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما
كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي
ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن
حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي غاية يتحققان
ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا للخطاء لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من
غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق
من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز
الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية
لها والغرض منها فجعله وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح
به المصنف يصير المعنى ان الغرض من كون الكلام الفصيح مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في اداء المعنى وتمييز الكلام الفصيح عن غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه
على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة
المتكلم تفيد تيسير الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالحق رجوع
الى ... فان اصل البلاغة يرجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف ف
بهذين الوصفين وهو يتحصل او يكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة غه
الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني تمييز الفصيح من
غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب افراده تمييز السالم من
الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم ٤
من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم
من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تلك الكلمات ... غرابة

بخلاف

فصل لنا

الوصفين لنا

أمرج
أمرج

بخلاف اجتمعتم فكالتسريح لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان
ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بقدرها تتبين الاشياء وتمييز
السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فانفتح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح
في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة بمعنى معرفة
اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخا
لفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر
اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه
العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم
من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست
الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك
علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين اللذين
قبيل الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره
فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فظهر ان البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما
من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع
البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واشار اليه بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون
الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة
الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من

المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة

لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا

وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب

زيادة بصيرة ولان لكل علم في مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا

يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثيرة يضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك

الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على

ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا وبيان ذلك انك واضع هذا الفن مثلا وضع عدة

اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها ومجارستها قوة بها يتمكن

من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهو علم ولهذا قالوا ادراك

بانه العلم واحد كونهما مقتضاهما جهة ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد

ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبداء لتفاصيل

مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد

لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب

ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم

وللاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه

ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم

ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به

احوال اللفظ العربي صون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات

جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد

يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية

له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض

الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد

الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة

منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف

والتنكير

والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما
اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم
يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار
هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور
معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهو واضح الفساد وبهذا يخرج
علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان
كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان اي حال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه
او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه
لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك
فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وهي مقتضى الحال لا الاحوال
بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو
ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد
وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي
على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند
اليه وعلى قولك الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي
بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
احوال المسند اليه والمسند ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار كون الجملة موكدة او غير
موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف

صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما
يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف
الشيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام
التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في
ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه
بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر لزم الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء فان معرفة العرب بها
ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز
وعن الثاني بعد تسليمه لانه كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد
بها التراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور
اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص
تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلدة فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية
مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر قوله لا يلزم من قوله بتوفية خواص التراكيب
حقها الا ان يعرف ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا ومنكرا او
والله ان زيدا لقائم فيما اذا كان منكرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطاء للحصر فخصية ان زيدا قائم ان يعني لنفي شك او رد
انكار وخصية زيدا ضربت ان يعني للحصر او تخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
الا يورد التركيب في مورده وفيما يليق به وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام

لمقتضى

لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عنه ذلك قوله في
نهاية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان
يورد ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس
المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها او نهاية غاية في
ونهاية اللطافة والعجب من الجلبي وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف
ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه
وما ليس قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في
تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال و
ينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي
في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن
نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود
احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر
الانشاء الوصل والفصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان
الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس
المتكلم وتغير بها بوقوع او بانتفاع النسبة واشتراطها خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل
النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة هنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث
يصح السكوت عليه ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشاء بحيث فالكلام ان كان لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا سلبيين او ثبوتيين او لا تطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشاء وسيجيء ان هذا وقع خفيا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه
ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر و
اسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء

البعضه لا بد له مما ذكرناه لمسنده الجملة متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجئ ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل
والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالاولى ان يقال ان التنبيه
بسبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا براسه والا فتقول كل من المسند
اليه والمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه
الاحوال بابا على حدة ومن رام توجيه هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه
اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول
والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة
ابواب ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما
له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا
فهو من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص جملة ولا مفردا بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا
وهذه كلها احوال مشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء
خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فالحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه والخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في
قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تقييده بمعنى فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته
للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على

انحصار

انحصار الخبر فى الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار فى تفسيرهما
فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذى
يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه عدمها اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذى
دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع
النظر عما فى الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون
هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن الحال فلا بد له من
وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى
فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بان قولنا القيام حاصل لزيد
فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق
وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو فى قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اى لو
لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو
حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف
الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين
والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالاحتمال المشكوك ليس بخبر
ليس صادقا ولا كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو تصور كما صرح به ارباب

المعقول الآن نقول المشكوك لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وفيه
انه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه
خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجّل عليهم انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو
كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا اورد هذا الاستدلال ان المعنى لكاذبون في الشهادة
وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه
عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم
المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير
مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا
الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا ليس
غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به
اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون
انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لانا نقول
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر
بما ذكرناه فساد ما قيل ان الجواب حقيقة منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة
لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين و
زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه
وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه
فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله فجلست

وهو منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك اه في الاجوبة الاولين ومسلمه وتسليمه في الثالث والله اعلم

الاعز ح

في

في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله تع اذا جاءك المنافقون

فبعث الي النبي عم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد اي جاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذ ب

واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقا د

انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها

صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق

مع اعتقاد انه غير مطابق والبواقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر

مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها مع اي عدم مطابقته للواقع

مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها

ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع

اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او

بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه

بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما

فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام في تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح

المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله افترى على الله كذبا ام به جنة لان

الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع

الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني

قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم

لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل

عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لانه لا يقولون ام به جنة

على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه به فمرادهم بكون كلامه خبر حال الجنة غير

الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق

ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم

من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه

صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والتوفيق ورد هذا الدليل بان المعنى اي

معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه
الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه الافتراء فيكون
هذا حصر للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء
هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصر كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى فى
التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا شك ان القصد والشعور مما لا بد منه فى خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا
يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة
فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام سمى خبرا او تصديقا
كقولنا زيد انسان او فرس والا سمى مركبا تقييديا وتصورا
كما فى قولنا الانسان او الفرس ويا ايها الكاتب والمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا
زيد الفاضل الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر للوجوب علم المخاطب
بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق والصدق والكذب كما ذكره
الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست
كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام مخالف لما هو العمدة فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة
والعرف وانما هو تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبرى

قوله او ما يجري مجراها كالجملة الواقعة مسندا كزيد يقوم ابوه
لان يقوم جرت مجرى الكلمة في وقوعها مسندا عصام

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند
اليه والمسند من اوصاف الالفاظ فهو عرفه وانما ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شانا
واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة
وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه بالاشتقاق كالامر والنهي او بنقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او بزيادة اداة كا
لاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال
اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم
على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون
بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها
انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو
وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا
للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية تذكيرا لما بينهما
من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومنه قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى
لكن سنبهك على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا
كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد
قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقوله قد حفظت
التوراة لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان

ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها او ايقعها لو اريد
هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يجهل انه لم يوقع النسبة فان قلت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه في الاعيان وقد يشكل من ان المعنى
خبر لا سمعه يدل على ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما كان ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب ليلا يلزم اخلاء اللفظ عن
معناه الذي وضع له وانه لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار
بامرين متنافيين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع
فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت
والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا
معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت ضرب زيد تفهم منه انه ضرب وعدم
الضرب احتمال عقلي ولهذا يصح ان يقال لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من
فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
متحققا دائما فلا يصح قولهم ان مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم متنافيان فهو لامتناع تحقق
المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتملهما لا يريدون
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ثم الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح
ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو شان اللازم
المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان اللازم بدونه
يمتنع وهو بدون اللازم لا يمتنع لتحققه في غير العموم فظهر ان فائدة الخبر هي الحكم
ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير
عكس كما في قولك حفظت التورية لمن قد حفظها وزعم العلامة في شرح هذا الكلام

كافٍ في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول الخبر به عند حصول الثاني

لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يحصل ...

للتورية يوم تسمية ...

قوله فانهم ارادوا آه يعني ان هذا الاتفاق انما يفيد توجيه كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه ... انما يتقيد ... انما هم على ذلك انتفى لعدم القائل بالواسطة ... التام قض

اللهم الا ان يقال ان هذا الاتفاق انما يتقيد ... النسبة وقد وقفت ما فيه على انا نمنع ... اي النسبة التي تشعر بها

... اه انه يمتنع ان يقال ان ... الايقاع او الانتزاع يتحقق ... واقعا فقد

قوله فلم يصح قولهم ان مدلوله ... زيد قائم وزيد ليس بقائم هذا ... الصدق والكذب ولو عند القائل بانه معلوم الخبر ... وكان ... فنا ... قوله حسن چلبي

بينهما انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق ... فلا يلزم ما ذكر صدق ... القيام لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم ... معانيها وضعية والتبع تعلقه

سيد شريف

احدهما لا يتحقق في نفسه فلا يلزم ... مثلا يدل على ثبوت القيام ... الالفاظ على ... المدلول

قوله واما الكذب فليس بمدلوله ... ذكره انه قولنا زيد قائم مثلا يدل ... وذلك غير جائز لانه ... الاثر على المؤثر

تخلف معه مدلوله ... فقد ... عنه مدلوله ... اما عقليا ليستحيل التخلف كما في دلالة ... عليه والحكم الخارج

العقلية يقتضي استلزام الدليل للمدلول ... اصطلاح ... الغير فلا ... عليه ان فائدة ... حسن چلبي

قوله ويسمى الاول فائدة الخبر آه اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح ... الخبر ... متعلقها لا ... حسن چلبي

ليس كونه ... الخبر ... الاول ... اللازم المذكور ... اليها

قوله وهي بدون الاول لا يمتنع آه ... المقدمة ... استطرادي او ... الاولى بدون الثانية يمتنع ... باستطراد ...

بل ... واللزوم بينهما ... ان الفائدة الاولى بدون ... حسن چلبي

في كلام المفتاح لانه ... في صورة التعليل ...

الخبر عالما بالحكم او لم يعلم ...

الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو ... فيما اذا كان

... لا لو قال لزم تحصيل الحاصل لانه معلوم عنده ...

مستحضر للخبر ... اياه فانه يحصل العلم الثاني بدون الاول وهذا ... حصول ثانيا

والا فانكاره للالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا او لا

معه للدلالة الالتزامية منه ولا شك انك اذا سمعت خبرية زيد تعلم منه انه خبره وعلم

... لكن ان اي تعلم ... ان تقول سمعته من ...

قوله في الجواب عن الاول حاصله ان ...

قوله ولا يخفى بيان الثانية اى فلا يصح قولهم ان سماع الخبر ... لان سماع الخبر علة تامة والمعلول لا ينفك

ووجه النظر ... [illegible] ... فلا ينفك العلم الثاني عن سماع الخبر عادة

... حصول الاول ...

قوله ... [illegible] ...

قوله ... جواب سؤال مقدر ... [illegible] ...

حاصله ان ... [illegible] ...

ان الكذب ...

على ان الا ...

فايدة الخبر والثاني ...

ان الفايدة الاولى ...

المجهول ... المساواة اى اللازم ...

... او الاعتقاد فان الملزوم ...

فلا يتصور حصول الثاني قبل حصول الاول ضرورة افتراقه حينئذ فافهم فانه صحيح

من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند
اليه لكنه يوافق ما ادعاه المصنف في تقرير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علم ذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله بغيره اما لانه قد حصل قبل
او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بان المخبر عالم بالحكم لا بد فيه من ان يجزم بان الحكم حاصل
في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصل من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله
سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله الا بعض
امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر
كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني
لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله اي حصول العلم بكونه حافظا
للصورة بعد تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان
قيل كثيرا ما نسمع خبرا ونحفظ بحيث ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا ايضا
اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما بانه يحصل في ذهنه صورة هذا الحكم
علمناه قبل او لا فهنا الاول حاصلا غاية انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول انه
العلم بان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول
انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر
عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في الذهن وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان
المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان
مستحضر الخبر ناسيا اياه فانه يحصل العلم الثاني بدون الاول وهذا ايضا مقصود تاما ما
قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع بل حصول
صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل اي المخاطب

العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وكثيرا ما يلقى العارف بما يدل
بدلك ما هو في كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله من هي عصاي في جواب ما تلك
بيمينك يا موسى ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان
شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم فيجب ان
تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به حيث لم يمتنعوا وهو خبر ملقى اليهم لان هذا الكلام لو جعل
اخبارا للاجمال [illegible] على قوله تع ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
لمحمد عم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به هو وهذا على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة [illegible] التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو
العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ومثله ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي
الشيء واثباته قوله تع وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكرنا [illegible]
[illegible] فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله
بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة
او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا تعلم ان ما سبق الى بعض
الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد
فيه فاسد لان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك
تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا حكم بشيء من النفي
والاثبات بل الحكم الذهني والمتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني على

تقط

لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي انّ واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون
التأكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا
فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اكثر مواقع انّ بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى
ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول
انه صالح وانه في الدار وهو مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه
وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في
التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
بانّ واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وانّ واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعاتهم الى الاسلام على ما
ظنوا اصحاب وحي ورسالات الله سبحانه على ان الرسالة من رسول الله رسالة من
الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا لله ولا لأحد
فالبشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي
الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد
المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا
اليهم اي اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا
في الثاني ووجوب التأكيد في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال
مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على

مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على مقتضى الحال لانه يترك
التأكيد لكن يترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون من وجه فهو من وجه لا مطلقا
قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير
الظاهر لا مطلقا اي والا لزم ان يكون على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه
مطلقا لان انتفاء الاخص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
مع تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب
على الظرفية او المصدرية اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله فهو نوع من الاخراج
على مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما
يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجبه
كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير
اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس يتفطن والفهم يتسارع بكاه يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومنه قوله وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي الامر والنواهي وهو كثير في
التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تنبيها للكلام السابق
والاحتجاج له وتبيين وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر
اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارة الانكار نحو جاء شقيق

جاء

جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من غرض العود على الاباء
والسيف على الفخذ وهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على
العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح
معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا
بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم
في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده امارات الانكار وجعل المنكر كغير المنكر ان
كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر
ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما
تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد
عم لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في هذا لفظ الكتاب مثالا وجوه متعينة
لا فائدة في ايرادها وقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا
يصح الحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل و
الوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيلزم مما ذكر فيه الحكم بالتكرير نحو
زيد قائم زيد قائم دليل على مقتضى الظاهر بل معناه انه قد جعل انكار المنكر
المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التأكيد لما جعل الريب بناء على ما يزيله كالريب
خلافه نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيه نظرا الى تنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه ما نفي الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين احدهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه
قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكنه ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا
الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة

قوله بمنزلة التأكيد المعنوي يعني في التمثيل صحيح لان التأكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا ينفيه فيه انكار الحكم بل السهو والتجوز

وفي الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه
في جاءني زيد نفسه في دفع توهم السهو او التجوز وظاهر انه من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل
الاعجاز ان الم ذلك الكتاب وقوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة
ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم
البيان بالكناية ويجوز ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان
ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام وهذا الحال المتحقق منزلة
المقام والحال الذي يطابقه هذا الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا
المعنى مما يلزمه ايراد الكلام كما ان الكلام ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يلزمه يزيله
لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره
صاحب اللباب في شرح قوله في المصباح ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الا
والنطق مع انه رضيع في المهد فهو هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال
تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي
ويوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسبق الكلام معه سياق الكلام مع
السايل المستشرف الى كيفيته وبيان صدقه المشير اليه الساطع برهانه وقس على هذا البواقي
ولما كان الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا
ريب فيه اشار الى التعميم ودفع التوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد
الموكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار
في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما مر فيما تقدم
وهاهنا بحث لا بد من التنبه له وهو انه لا تنحصر فايدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار
ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر بل كثيرا ما يجيء ان لـ
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت

الى

الى فلان ثم انه فعل جزاء ما ترك وعليه رب وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون

ومنها خفاء يعني ان الضمير الشان معها في انه يبنى بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق

ويصبر الآية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان

تصلح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة

موصوفة نحو ان اخي رجلا احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان

ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم

يحسن الحذف او لم يجز استقبح كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده

على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم

المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا

قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون ليس ما خاطبوا به

المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء

انهم اوحديون فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من

العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم

في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو

رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يذكر الحكم بناء على ان المخاطب

ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك

لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا

الخبر على وفق اعتقاده بتوكيد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكر المطابقة ما ادعاه وعليه قوله

ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ

في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج تمام هذا

من جانب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره باسم الظاهر

دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ثم بينها حقيقة واما

مجاز لان الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه

كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك

وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما جعلهما عبد القاهر وصاحب المفتاح قال

وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يتصف بالحقيقة او المجاز الى العقل على هذا بنفسه بلا

واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية

الاسناد حقيقة عقلية انما هو باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه

والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة اخرى شيء يحصل بقصد

المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد

اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب لا للخروج وفي

الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه

باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين

في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلت قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون

البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر

لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال

وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني

والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة

العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و

اسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان

جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب

زيد عمرا فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صايم فان الصوم ليس

للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا القيد دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع

لكنه خارج منه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا وخرج بقوله في

الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم

من ظاهر كلامه ويدرك ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده

ومعنى كونه له ان معناه قائم به او وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره

وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه

والا

والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول

المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع

البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق

الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في

الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما

نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد

الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم

بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه

حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم

انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة

ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان له ملابسة يكون مجازا والا

فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب

المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد

الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة

العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمجاز

والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان حيوان مع انه

لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا كقول الشيخ عبد القاهر انها كل

جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المجاز غير

منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق

الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا

على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اذ لا مجال للعقل(؟) الا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نم

عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم

في الحقيقة او في الظاهر الا انه على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان

يقول تعريف الحقيقة غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار

فما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال في قو

بالاقبال والادبار غير معناه ايضا حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتد بر

كانها تجسمت من الادبار والاقبال وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وذات ادبار افسدنا الشعر على انفسنا و

خرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة

للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة

لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اى الى

الفاعل او المفعول به وهو كذلك على ما مر ولكنه فيما سبق دون اسناد الى المبتدا ودل الاسناد الى المبتدأ

عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فانه عدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان

اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب

المنفيين الى ما هو له فقد خرج عن التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي وقال

فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي و

اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر وما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه

لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناد الى ما هو له لان النفي فرع

الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا انتفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد

في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر

الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى ومن الاسناد

مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له اى غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني له

للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به بتأول متعلق باسناده وحقيقته قولك تأولت الشيء

انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت

فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله

ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تغيير التعريف بقوله

وله اى للفعل ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمرضى جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به

توجيه المجاز في سيل مفعم ان الافعام صفة السيل فحقيقة الكلام افعم السيل الوادي اي ملأه فاسند الفعل الى المفعول من غير ان يبنى الفعل له
فحصل افعم الوادي السيل ثم حذف المفعول واقيم الفاعل مقامه وبني الفعل للمفعول فحصل افعم السيل على صيغة المجهول وهو معنى كونه
مجازا ثم اشتق منه اسم المفعول فقيل سيل مفعم فقد جعل الفاعل مفعولا على عكس المثال الاول لانه جعل فيه المفعول فاعلا

والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل والمفعول به
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله
في التعريف حقيقة ما هو له يشمل لما مر من الامثلة والى اسناده الى غيرهما اي غير
الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد اشتهر الاسناد مجازا
لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في جراءته ولا
مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع
بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في
اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ
العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند
الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على
لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة
ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة
في السبب الآمر وضرب التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله
لاجله وقد خرج عن تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه
وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول
لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت

الكتاب وكلامه دال على ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابس الفعل المسند وكذا

ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم

فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصفه به فعله مثل جد جده كذا في الكشف

فظاهر ان المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده

مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها

وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه

فيكون مما بين للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وفيه عليه نظائره والمعتبر عند صاحب

الكشف في تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء

يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكان الا

يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يحمله

هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة

اهل الدار وقولك اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين و

قولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب

ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو

له يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف

اليه لانه جاوز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقة

باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما يراد به هنا او

له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة و

الامر مطاعا وكذا فيما اذا جعل الفاعل المجازي غير الفعول في مكانا واضلا سبيلا لان المميز

في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية

كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم يحزن به بقرينة اضافة

التسلية اليها فافهم وفيه ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا

في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راى ان الانبات من

الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده

وكذا

لان الضلال ليس مصدر البعيد بل مصدر ضل والعذاب وان كان فعل المعذب لكنه ليس مصدر الاليم بل العذب منه

لانه اسند الى المبتدا او الاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز فلا يخرج تعريف المجاز العقلي فوجه منه

يحتمل ان يكون جوابا ثانيا او رده على الشارح في الجواب عن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول فان قالوا المجاز لا يختص بالملابسة فيما سبق من المذكور وهم الصور من اي قبيل من الملابسات فاجاب بقوله والمعتبر الخ ويحتمل ان يكون جوابا او رده على صاحب الكشف بان هذه مجاز عقلي فيتبع الا انه من المجاز العقلي لانه ليس فيها اسناد الفعل او معناه الا ملابسه فاجاب بقوله فالمعتبر عند صاحب الكشف شيخ رحمه

قوله من النسب الاضافية والايقاعية لم يذكر الوصفية لان الوصف اما فعل او صفة او مصدر والمجاز في الاولين انما هو اسناد الفعل او الصفة الى الضمير فيتناول التعريف والثالث خارج عما نحن فيه كما سبق في قوله لا الوصفية

قوله فالمذكور في الكتاب اما تعريف اشارة الى تقرير الجواب ان يقال ان التعريف المذكور اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد فقط والمجاز الغير الاسنادي لا يعرف الا بالمقايسة فلا يضر عدم شموله التعريف على هذا المجاز ... فلا يرد عليه ... والاضافي والايقاعي ... المجاز العقلي فيكون التعريف مطلقا المجاز العقلي من الاسنادي ... في تعريف المجاز العقلي ... باعتبار ان يجعل ... بقوله المطلقة ... الاسناد الى غير ما هو له ...

قوله قد يدل عليه صريحا اي يدل عليه بلفظ الموضوع له وقد يكون كناية اي اللفظ الدال عليه كناية عما هو ملزوم عنه فتبصر

فيه مجازان ايقاعي بل احدهما مدلول الكلام صريحا وهو ايقاع التسلية على الهموم وثانيهما مدلول الكلام كناية وهو جعل الهموم يحزن به بقرينة اضافة التسلية اليه وهذا المجاز عقلي في الكناية ... والله اعلم

ولكذا شفى الطبيب المريض وكذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة

فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة تبيين العقيد وليس هو من عادته فى هذا الكتاب

قلت اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهو العقيد لخروجها جميعا

قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم

فى سورة النمل كقوله تعالى بل هم فى شك منها الآية

اوله قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب

الا الله وما يشعرون ايان يبعثون بل ادارك

علمهم فى الاخرة بل هم فى شك منها بل هم منها عمون

قوله تعالى كلمح البصر فى سورة النحل

ولله غيب السموات والارض وما امر الساعة

الا كلمح البصر او هو اقرب ان الله على كل شىء قدير

قوله تعالى مائة الف او يزيدون

قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية

رب ان ابنى من اهلى وان وعدك الحق وانت

احكم الحاكمين

فى سورة البلد

الم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهديناه النجدين

فلا اقتحم العقبة وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام

فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة

ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة

اولئك اصحاب الميمنة والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشئمة

عليهم نار موصدة

فى سورة المؤمنون

ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة

فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة ثم خلقنا

العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما

ثم انشاناه خلقا آخر فتبارك الله احسن الخالقين

اول سورة الانعام

الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور

ثم الذين كفروا بربهم يعدلون

قوله سوى الواو لان العطف به يشكل كما سيأتى والمثال العطف

بما سوى الواو مطلق والعطف بالواو فيما له محل من الاعراب

وان المفصل هو العطف بالواو فيما ليس له محل

قوله كذا قوله تعالى ثم كان الآية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضى

الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير فى الآية اجاب الشيخ ابو على

الفارسى بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب لم وان جاز كما

فى الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه تعالى وما ادريك

ما العقبة فك رقبة او اطعام فى يوم ذى مسغبة فسر بفك الرقبة والاطعام فكانه

فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة

ان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به

والمعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر فانه

لا تاول والمعتقد الى انه اسناد الى الشىء لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر ويلزم الاتاول فيخرج

حقيقة ولا مجاز وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكرنا فان

اراد عند المتكلم فى الظاهر فى الطبوبية ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال

الكتاب وكلامه هنا في ان المفعول الذي يصح الاسناد اليه مجازاً يجب ان يلابسه ما يلابس فلك المسند وكذا
ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فلا اخص من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم
فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشف
[illegible]

في الاصل فاعل فهذا برهانه بحث نعيم واعلم ان المجاز قد يكون في نسبة [illegible]
كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة
التسلية اليها فافهم وقد ولا تفتقر المجاز العقلي الى ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقوله في
التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل اي ان الانبات من
الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا

لان الضلال ليس مصدر البعيد بل مصدر ضل والعذاب وان كان فعل
المعذب لكنه ليس مصدر الاليم بل العذب
منه

لانه اسند الى المبتدا او الاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا
مجاز فلا يخرج تعريف المصنف للمجاز العقلي فوجه منه

[illegible] ان الملابسة
[illegible] في الثاني [illegible]
يحتمل ان يكون جوابا عما اورده على الشارح في [illegible] من قبيل الاول [illegible]
اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها ونوع الصور من [illegible]
[illegible] الملابسة فيما سبق من المذكور [illegible] ويحتمل ان يكون جوابا [illegible]

[illegible] جعفر
ذكره في اسم رابعه
ان ما ذكره العلامة في الفايق فقال ان اعرابيا [illegible]
تفصيل على ما ذكره ان عمر بن الخطاب تكلم بكلمه فطنه فقال
ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب نقبا فاستحمله فقال عمر
بعيد وانه على ناقة دبراء عجفاء نقباء فاستحمله فظن انه كاذب فقال
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان مسها من نقب ولا دبر
[illegible] اغفر له اللهم ان كان فجر فقال عمر اللهم صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها سكان بسمها الدبر ج الجرب
والعجف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب
قطعا متفرقة صحاح

[illegible] الاسناد
[illegible] ان [illegible] اليه في
[illegible] في شرح [illegible]
والنسب [illegible] فتشمل قوله [illegible] فتشمل قوله [illegible]
الى غير ما هو له من الاخبار والانشائية
انتهى المسير [illegible]

قوله قد يدل عليه صريحا اي يدل عليه بلفظ الموضوع له وقد يدل كنا
[illegible] اللفظ الدال عليه كناية عبارة
مكنيا عنه فيه

فيه مجاز ان احدهما مدلول الكلام صريحا وهو في ايقاع التسلية
على الهموم وثانيهما مدلول الكلام كناية وهو جعل الهموم محزونة بقرينة
اضافة التسلية اليه وهو المجاز العقلي في الكناية منه والله اعلم

وكقول الجاهل شفى الطبيب المريض فى معتقد شفاء المريض من الطبيب ومنه قوله نحو ما يهلكنا الا الدهر وهو قول الكفار

وكذا شفى الطبيب المريض فى ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة نفى العقيد وليس فوائدها عائدة فى هذا الكتاب
ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة ونفى العقيد يخرجهما جميعا
قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم
دون ما عند العقل ليلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسى الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من
التاول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه السيد بان لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب
من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة
خلاف ما فى نفس الامر فاشار بهذا الى ان التاويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من
المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده بخروج نحو قول الجاهل ولكن له ان يقول ان نحو
قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا
يجوز التعبير عنه فى دفع الاعتراض الاول ايضا الا امتناع فى ان يشتمل التعريف على
قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يتم حصولها بكل واحد منهما فعند
ادنى الاخر ضمنا فلا يلزم التكرار فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
وبضرب من التاويل ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الاحسن الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله ليلا يمتنع طرده لكن
المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من
تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر وهو يرد عليه نحو قول الجاهل
والمعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر فانه
مجاز اول واعتقد الى انه اسناد الى الشئ لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر ويلزم ان لا يكون
حقيقة ولا مجازا وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر فان
اراد عند المتكلم فى الظاهر فى ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاول

الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول مخرجاً واسناداً فراداً نحو قول الجاهل اليه فاسداً
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له معنى المطابق الا ان ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فيدخل قول الجاهل والاقوال
الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فخرج
جميعاً بقوله بتأول وفي التعريف لما فرغ عنه ما لا تأول فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل
وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
حال يظهر انه موحد لكونه غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله
من الدهري واظهار انه يعتقد ظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا بتأول
العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين في فائدة فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له ثم ان يكون في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد بين ان الفائدة انما كان بينا من ارادة الخاص بخصوصه وبين تحققه
ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستفيد منه اقلام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان الاسناد الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم
او لم يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في
الظاهر كما استدل يعني ما لم يعلم او يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال
على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع قنزعا اي بعد قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس
جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من
الليالي اي مقولاً فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعاً عن الاول اي فسيان كنت
ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب
قول ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله تعالى وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني
فلا اسناد ميز الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة

لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل او مجازان و
وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهو صفة تقتضي الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في
الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او
مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع
في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز
وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين
وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المولانا لاشتراطه في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون
مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صايم الضمير نهاره وكذا
انما هو اسناد صايم الى ضمير نهار وكذا في قولنا الجيب احياني ملاقاته والمجاز اسناد احيى الى ملاقاته
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي
في القران كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله تعالى زادتهم ايمانا ثم يعلم منه قوله تعالى ايها ما لا
فتياس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بالوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا
والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم
نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب
نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لانه سبب الاكل من الشجرة و
سبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع
عند تفاقم الاحزان الى الشيب او كناية عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين
نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر لما يتوهم من تسميته
بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي

اي مجاز

اي الامير   اي مجاز   اي مجاز

صرحا قوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى فان البنا فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا
الاخراج فعل الله وابليس المطلوب منه صدور سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء فليصم نهارك
فليجد جدك ومما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل او الترك
عنه ومنه اجر النهر ولا تطيعوا امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار و[illegible]
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند
انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كما
استحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه
اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كهزم وضرب او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد قائم على الموحد الحق انه ليس بقائل بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل اشاب الصغير الى اخر البيت وانبت الربيع البقل
فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن
امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقل ولما احتيج في ابطاله
الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل
او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز في
الوضع لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان
لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك
سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز [illegible]
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه
من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي
اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول

اضافة الله تعالى الى الفاعل الحقيقي قرينة ظاهرة [illegible]

الشاعر

وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اى صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
المثل صح وهو ان يضرب بي المثل لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس حتى سوارة على الشيخ عبد القاهر وتعريضه له حيث قال اعلم انه
ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت
حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى
الحق وكذا لا تستطيع في نحو وصيرني هواك ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل
للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على
الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا في الكلام على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيبقى في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن
ضبطها حتى تكون في المجاز على بصيرة من الامور وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان
يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز ز
والا فيمكن تقديره وانكره السكاكي اي المجاز العقلي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة
بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي
ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع
ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الربيع وعلى هذا القياس غيره اي
غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الامرية هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه وحاصل ان يشبه
الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة

بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في حطب عينه وكذا
لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح
الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى
نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال
الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح
للشغب لا لان قوله نهاره صائم مما يتخوف فيه بان الاستعارة انما هو في ضميره المستتر لا في نهاره
كالاستخدام من علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان
النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى
توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا
فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان
مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد
المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع
حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف
وقد قال السكاكي في كتبه نذكر اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
وانكار ان تكون شيئا غير السبع وفي ما نحن فيه المراد صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
الصائمية له لا بالحقيقة حتى يلزم المحذور وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء
له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يلزم اطلاق الربيع على الله تعالى حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل مختار لاجل المبالغة في
التشبيه وهذا نحو ما يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء
الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك

مما

مما يشتمل على ما يكون فكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام
على الاستعارة كما صرح به في الكتاب وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
ومما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا مانع عن الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو جاءني
الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر
الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه
صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان باب الاستعارة اغاية في فضيلة راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة
راضية صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيه من اضافة العام الى الخاص ولو
سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ارتكاب هذه التمحلات المستبعدة وحمل الكلام
الذي هو من البلاغة بمكان على وجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان
مجاز وبغيره حقيقة ورد عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البناء حقيقة لم يكن له
لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا بدل انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للمقول
المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق
الاسم على الله من غير توقيف ولذا ذهب بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو
صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف في مثل هذا التركيب على السمع
وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره و
غير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه
الحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه بمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك
وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لانه وجودي او شيء عن عدمه وحذف
يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن
والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في

علم النحو ايضا هذا التأكيد قصدا الى تفصيل الثاني مع اشارة ما فيه الى الاول فقال
فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة
ذكر نفس الامر بل بناء على الظاهر والافهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف
يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان
يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او
تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ
فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى
وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالته
اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار
تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية
ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان
تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او
ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام
وشنشنة اعرفها من اخزم او ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا
وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هنا الى القرينة الدالة
على تعيين المحذوف بل الى تحقق الموقف الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله
وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه يبلغ من الفخامة

قوله والا فهو في الحقيقة قيل لا يبعد ان يقال ان ذكره عبث بناء على الحقيقة لان الذكر في الحقيقة لافادة المعنى واحضاره في ذهن السامع وقد حضر المسند اليه في ذهن السامع بالقرينة فيكون ذكره عبثا حقيقة واما لانه ركن من الكلام فانما يقتضي ذكره رعاية لامر لفظي فلا يكون عبثا ظاهرا بل حقيقة منه

قوله وانما قال تخييل يريد ان تحقيق العدول يتوقف على كون الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند الحذف هو العقل فقط وليس شيء منهما متحققا بل الكل من العقل واللفظ مدخل في الدلالة على التقديرين منه

قوله لان الدال عند الحذف اراد بالدلالة الدال عليها الدال الدلالة اللفظية فيصح الحصر ولا ينافي ما يعقبه منه

قوله للاحتراز والتخييل ولضيق المقام بسبب المرض المقتضي للضجر والسآمة عن كثرة الكلام منه

قوله او تعينه لا شك ان قصد تعينه يجامع قصد الاحتراز عن العبث فيجوز ان يقصد كل منهما مع ذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها بخلاف ما لا يمكن اجتماعها كصون اللسان عنه وصونه عن اللسان منه

~~لانهما انما يكونان في اخر الكلام ويمكن ان يقال~~

قوله او سجع او قافية لانهما انما يكونان في اخر الكلام ولا ريب لا شك ان الكلام في المبتدأ لا في الفاعل ولا في مطلق المسند اليه والا يكون في اخر الكلام ويمكن ان يقال قد يحصل بحذف المبتدأ السجع والقافية لانهما انما يكونان في انه لا دخل لحذف المبتدأ في حصول السجع او القافية وحاصله بصورة تقديم الخبر على المبتدأ وفيه تكلف فافهم منه

قوله تعينه اي تعيين المسند اليه للمسند بحسب الحقيقة او بحسب ادعاء المتكلم التعين يريد ان حذف المسند اليه اما لان تعيين المسند اليه للمسند بحيث لا يصلح المسند الا لذلك المسند اليه حقيقة او ادعاء مثال الحقيقة قولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد فان هذا المسند لا يصلح حقيقة الا لله تعالى فيمتنع سبق الذهن من سماع هذا المسند لا يصلح الى غيره تعالى فلذلك ما احتيج الى ان تقول الله ومثال الادعاء نحو وهاب الالوف اي السلطان حيث لم يكن غيره صالحا لذلك بحسب دعوى المتكلم لا يقال ان مجرد تعيين المسند اليه للمسند لا يقتضي حذفه ما لم ينضم اليه شيء آخر يرجح الحذف على الذكر لانه هو الاعتبار المناسب للحذف منه

مثال المدح نحو نعم الرجل زيد اي هو ومثال الذم نحو بئس الرجل عمرو اي هو عمرو ومنه

الشنشنة بالكسر خلق وطبيعة وعادة لكنه الفجرة طارق لكنه السائرة بالدمات ومثل او المثل لكنه

مبلغا لا يمكن ذكره وقال الله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي هي اقوم او الحالة
او الطريقة فمع الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم
على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن
الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته
او ضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لاجل انك السامع او ضجاره واما
ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك
هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى ثبتت بها
لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت
مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم
لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان [illegible]
مستعار للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغيره كما
الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد
الله الى غيره من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في
قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار ومن هذا القبيل مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا
لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
مفصل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو قال
كل شيء يفهم منه ان المراد كل واحد ولا ينضم بالقرينة هو الذي يتوفى وان كان عام

النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خبر هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا ينفع
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيلزم ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا
لا موجبا او فيلزم ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند
اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم
او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم للتورية في الاول بوقوع النسبة بين طرفيه يحكم بها
بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في
الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما في قولك
شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو
التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان
المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب
ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع
ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى الخطاب مع معين الى غيره
اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم فلا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم
في الفظاعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا

يختص

فلا يختص بها اي برؤية حال من مخاطب او بحال من رؤية مخاطب على حذف المضاف
كما في الايضاح وقد يترك الى غيره معا نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فيخرج في صورة
الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب
لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرج في صورة
الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا
اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ويشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي
تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على
بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني
في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار
هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول و
المعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بكل واحد منها لكن ليس بشيء
منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص
بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية
فلا باس بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء
احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة
تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف
على ان يكون معنى قوله ابتداء هو ما يكون بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى
قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتنزل يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يلزم التخصيص
بما ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه وضع ليستعمل
في معين فينبغي ان يحمل على ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو

ذكر بهذه الاوصاف ليلة نحو ان يتوهم ان يراد بالالهة الحقيقية والا لهية عبادي

قوله ظل ضمني كلي اذا اي بمكن في العقل لان العقل يقتضي كون هذا المفهوم
ولكنه في الخارج منحصر في فرد معين والله

احترازٌ عن احضاره في الثاني من زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان
ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما هي بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا
يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اذ لا وجه لما قيل هو الواحد فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء وهم زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فيه نظر الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة
توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء
عن نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون بمعنى المعبود
بالحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود
الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود
بالحق لا يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او
اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له العلم نحو ابو لهب
فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لانه اشتهر انه اي الكناية يدل على
ملابسة اباها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب يلابس
هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من
اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان
هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وما غير ولا
في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك
الشخص ملزوم جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غيره كذلك انك لو قلت هذا
الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لم يكن من الكناية في شيء وكذا لم يعلم ان ابا لهب
انما استعمل هو هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد
يستعمل

من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم

قوله ثم الموصول ومع ذي اللام سواء خلافا لابن الكيسان وابن السراج فان الاول اعرف من الموصول عندهما والكوفيون فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام حسن رحمة الله عليه

يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى ملزومه ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب
واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابا لهب بهذا الوصف يصح استعارة كرأيت حاتما
ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
الى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
بخلاف الموصول ثم الموصول مع ذي اللام سواء في الرتبة ولهذا جعل الذي يوصف به
لانه سواء ثم تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن
سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يكون
احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له ولهذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان
تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولة معناه لقيت
الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا
مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وبهذا معرفة
بهذا ونحوه هو المقام الصالح للموصول ثم الموصول قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او
المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس
رجل عالم لعدم معرفتهما بالاسم للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق
لا اعرفهم او لا تعرفهم لعله جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم
او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه
من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل المواقعة اياها فالكلام مسوق

النزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في
بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد واباؤه عليها وعدم الانقياد
لها يدل على غاية في النزاهة عن الفحش، وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها
زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة، وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك
لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في
التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة. ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له
الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا
ادل على عدم فهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان
يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال في العدول عن
التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لافرد ذكر زيادة التقرير
عن الحكاية فافهم او التفخيم فان في هذا التفخيم من الابهام ما لا يخفى فغشيهم من اليم ما غشيهم
اي في التهويل والتعظيم ومثله في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا
عصارة كل ذلك آثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة
يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا
اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني، وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى
التنبيه على الخطأ، ورد بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه
ايماء الى بناء نقيضه عليه وهو ان العرف والود وشاهد صدق على ذلك انك اذا قلت عند
ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب اخوانا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى
ان الخبر المبني عليه امر من جنس الاخوة ويناسب المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي
بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب
والعقاب والمدح

قوله ولا يتعين مثله هو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي لا يتقرر ولا يتعين تقررا وتعينا مثل التعاين والتقرر في المذكور

قوله لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز الاشتراك في الاول لفظي وفي الثاني معنوي

قوله على عدم فهم من النصارى

قوله لا فرد ذكر زيادة التقرير عن الحكاية

قوله نحو ما غشيهم من اليم ما غشيهم هذا الكلام من جوامع الكلم التي تستعمل مع قلتها في المعاني الكثيرة اي غشي آل فرعون وجنوده من اليم ما لا يعلم الا الله

قوله واورد حكاية شريح وهو ان رجلا اقر عنده بشيء ثم انكر فقال له شريح يشهد عليك ابن اخت خالتك

والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه

قوله ترونهم بضم التاء من الاراءة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وانتصب اخوانكم على انه مفعول ثالث

قوله ورد بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر

قوله ولقد نهزت مع الغواة آه نهزت بالدلو اذا ضربت بها الماء لتمتلئ والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى

غشيهم او رشمك سنة

والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على اي خاتمة كالارصاد في علم البديع بخلاف نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا

ذكرت اسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى

التعريض بالتعظيم لشأنه اي شأن الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى

لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله

ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف

ما لو قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع

السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شأن غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا

هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب

وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه قد صنف فيه

او شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا

نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت

بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة

ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق

بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الجماعة بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة

اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء مع انه

غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فتأمل في هذا المقام فانه من مطارح

الاذكياء والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر

بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم

ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة

الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك

وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو يتعرض لذلك ومن ههنا

اقتنع اثره في تفسير الوجه بالعلة لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على

لأن المتكلم جعل هذه البيانات فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر من غير الوجه بطريق

هذا أي على إيراد المسند إليه موصولاً من غير اعتبار الإيماء فلا يلزم من أن يكون في الأمثلة المذكورة
إيماء وسوق الكلام بناء على فساد هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث
على التعظيم أو التحقير أو الترحم أو نحو ذلك كقولنا جاءكم الذي أكرمكم وإياكم والذي يشتمكم أو لا
وشتم أموالكم وقد يجاء للتهكم نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالإشارة أي تعريف المسند إليه بإيراد اسم الإشارة متى صلح المقام له و
اتصل به غرض أما المقام الصالح فهو أن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة
إليه حساً فإن أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد فإن
أشير بها إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الإشارة العقلية بمنزلة الحسية وأما الغرض الموجب له أو المرجح فقد أشار إلى
تفصيله بقوله لتمييزه أي المسند إليه أكمل تمييز نحو قول ابن الرومي هذا أبو الصقر فرداً نصب
على المدح أو حال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر أو التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك
غير محسوس كقوله أولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الأمر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة
من مثله إذا جمعتنا يا جرير المجامع أو بيان حاله أي المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط
كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد وأخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين فإن
قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا
ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد قلت مثله كثير
في علم المعاني كأكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه أن
اللغة تنظر فيه من حيث أن هذا للقريب مثلاً وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب
المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه
بشيء يوجب تصوره بأي طريق كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع
عليه من التحقير والتعظيم كما أشار إليه بقوله أو تحقيره أي المسند إليه بالقرب نحو أهذا
الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره كقولك هذه القيامة قد جاءت
أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة

وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال
ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسياقه مجرى منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه
اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل فقير زيد فقال لي ذلك الرجل لان
المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل او قال لي هذا الرجل
اي هذا المذكور عن قريب وهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه
حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لا افعلن لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا
جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على
عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجله اي
من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بان اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه
لا يوجد طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته و
ذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالانثى اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث

وهو منزلته وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد كقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى ما
كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير الاعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد وكذلك اللام الواقع
للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذ
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد
الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما
ذكرنا وحقيقته انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه [illegible] التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة
ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل
وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة نعم
ان ذلك اللام بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق
فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام
مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام افترقا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما
مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
الجنس وبين الاحكام اللفظية بين الاسم المنكر الحكم بكونه معرفة وكونه نحو اسامة علما
فهو يكفي اما تكلفا او يتعلق بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف

بلغ

بلام الحقيقة لواحد من افراد المطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه
حرف التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وتوهم ان اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يجيء هذا ايضا لان الموصول
ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت لا توقيت
فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم
وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل
السوق ورايت اسامة مقبلا حقيقة ام لا قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل
الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على
ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد
فانما اردت بهما الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو
لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام
المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم
تقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن
الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقته
ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب
ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكره في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المعهود
والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس ومراده الاستغراق ولكن اصل ان اسم الجنس المعرف

باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد و
هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين
او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو
العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى
نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا ان تعريف الحقيقة فانه قصد به الاشارة الى الماهية
من حيث هي هي يلتبس بتميزه عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو رجعى وذكرى وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن
لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على تفسير العلماء وهو انه
اما الاول فعدم تميزه عن تعريف العهد على تفسير المقدر لان النظر في المعهود الى فرد معين واحدا او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في
الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم
الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا قال وفيه نظر اذ الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه وكذا الخلاف
انما هو في اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم
ولهذا يعمل عمل الفعل وان كان بمعنى الثبات وامثاله بمعنى الحدوث نحو المؤمن و
الكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا و
كلام الكشاف والمفتاح يصرح بذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يجيء للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك
الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول

كل

قوله في ذا لكونه خلاف الظاهر ... عدم الاستغراق ... حقيقة ... [illegible]

كل جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين، ولهذا يصح لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل او
رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي
لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي واكثر الاستفهام ظاهرة
في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه
مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اسد في المغني وقيس الشراد اما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح يوجب الاستغراق
وبالرفع يجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره
اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل
من هذا القبيل نحو قوله تعالى اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين
الى غير ذلك كيف وقد صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يتناول
استيعاب الآحاد والجمع لا يتناول الا استيعاب الجموع قلنا ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني
كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد فلا نسلم
استغراق المفرد اشمل فكذا لا نسلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين من الحكم ايضا لان
الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان
كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار
ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جميع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين
منه فهو ممنوع بل هو باطل البتة او نقل المثلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني
وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا

يعني حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في
المفرد فلا يصح قولك وهن العظم باعتبار وهن البعض بل الوهن في افراد العظم
بما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس
الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لو قيل وهنت العظام كان للمعنى
الا الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام
صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكن فيه
لكان قصدا الى ان بعض عظامه يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث
هو كل والبعض يخرج فكالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعليق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشعر به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين وانه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه
جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد
فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل
لكنه يقصد به الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم لكل ما سمي بمفرده
كيف يتم ان العالمين متناول لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت واسف [illegible]
بقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة
فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول

بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا كما قرره الائمة
وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لما ذكره
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع
في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضهم لا الى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية
والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف في قولهم فلان يركب الخيل
وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب
وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة
في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا
ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يفيد كل جماعة جماعة اورده توضيحا
لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح
بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبنا الكلام
في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطامح الافكار كم زلت فيه
للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم وكلت اقلامهم
ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان
اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف
الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه
اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع

نحو الرجل الطويل اللحية فلفظه على التنكير كل اللفظ ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش

فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وامثولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب

مؤلف من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصفهما

بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ

من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة

الحارثى هواى اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق

المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب

فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص

والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن

المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب

وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان

كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله

او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر

او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او نادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر

نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم

بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح باسمائهم نحو علماء البلد فعلوا

كذا او كسآمة السامع او الملاطفة نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام

او الاذلال او نحو ذلك نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له

بولده فانه لا ينبغى للمرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد

او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا

وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير ملك الاختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى

احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة حبه وتعميما كقولك

ذلك على فرض الارض المتفقة من رايتها بمعنى على جنس اجزائى وذلك لان الاسم المفرد حامل

لمعنى الجنسية والنوعية فاذا اضيف اضافة بمعنى من فوائد الجنس صار الفرد علم ان القصد
به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره
فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح
انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك الا ان المقصود
بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اول عليه وادخل في التأدية او التعظيم او التحقير بمعنى
انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط
له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان
حاجب حقير فكيف بالتعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان
من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير انه اعتبر في التكثير الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير نظرا
الى التكثير وآيات عظام نظرا الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل معا نحو اعطاني شيئا
اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه
يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه
احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله
تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص عليه بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب
اذا فاح اى فوحة كما يقال شمة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا
في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان
اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق
الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة وكما جاء التعظيم والتقليل

قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هايل او شيء من العذاب ولا
دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقول المتكلم
فيما اقدم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير
المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب
من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من
انواع المياه وهو نوع النطفة الذي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند
اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالكلام مطلق تعلق ليصح التمثيل
بالآية وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله
دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهو في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير
نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى ويخرج
بعينه فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
وقد لا يجاب بما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من انه
بمعنى ان نطلب الا ظنا لانه قد تجعل غير الفعل مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فيهذا الا
فلا يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت
شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا
منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد
الفقر والجدبا اى بعدد يسير من خيولك وفرسانك وبشيء يسير من فيضان جودك وعطائك
واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله
تع

نحو رفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومنه قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به
التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمام واما
وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب
من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبار
التوابع انما يجيء مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة
وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى
المصدر وهو الانسب هنا والاوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي
ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول
في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة
بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا
الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد والبيت اما مرفوع خبر لان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير
اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه لما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان
بحسب الوضع كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته
به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل

قوله وبهذا الاعتبار وهو ان الوصف لبيان ان القصد الى الجنس [illegible]

او التعيين حيث يتعين ان الموصوف اعني زيدا قبل ذكره ان ذكر الوصف والتعيين اما
بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يعلم المخاطب بعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والشرط
هو الاول بعد الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف كقولك امس
الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يجيء الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد
هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة. واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف
لان الجملة التي لها محل من الاعراب [illegible] ووقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يشبه
الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان
الجملة نكرة والا فالتنكير والتعريف من خواص الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما [illegible] بها الموصوف
[illegible] فيجب كونها
جملة متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة
او صلة انما هو بتقدير القول فان قيل قد ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطئن الى ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو
جواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا [illegible] في تاكيد الاخبار [illegible]
قائم والانشاء انما هو في جملة القسمية مثل قولنا والله اقسم بالله [illegible] وهذا الحال
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
يجب ان يكون قصة معلومة [illegible] انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا
انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار معرفة وفي سورة
التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا عليه ان يجعل الوصف يجب ان
يكون معلوم [illegible] عند المخاطب [illegible] والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد
علموا ذلك بسماعهم من النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في

جواب عن سؤال مقدر [illegible]

سورة البقرة وأما توكيده فللتقرير أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله أعني
جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الاول التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب
المفتاح حيث قال بعد ذكره دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم
ثم بين ان الموضع من بحث التقديم والتاخير يطلعها عليه هو خلاف ما ظاهره في نحو
لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه اراد
التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلت لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت
انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد المحكوم عليه على ان السكاكي اورده تحقيقا لقوى
الحكم في الفعل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند اليه ولو سلم انه اراد
ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة اليه هذا ولو سلم كان ينبغي ان
يعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد قدم
للتخصيص بل والاظهر ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل
من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا اعني سهولة
الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك التكلف وهو تعرض على السكاكي
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
نشأ عن ارتكابه عنية بما ذكرناه من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز

وانما الغلط بعض علماء منلا اولدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي
عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع بهذا التوهم بالتاكيد المعنوي وبرهوط لو لدفع
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم
او انك جعلت الفعل الواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كلهم واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال
كل منهم بشأن وبهذا ازداد التعظيم والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وفيه ابحاث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يفيد تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على
الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه من جنسه ابتداء وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
الاسم بالتاكيد بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره
ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فيفيد كونه لدفع توهم عدم الشمول بل لا
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا تو
السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان
كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر مخبره بخبر فيه باعث
وكذلك فانما يدفعه بالتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب
المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا للايضاح
لما ذكر في الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وقد ذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود
انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسمهم بهذه الدعوة
وسيما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله تعالى والمؤمن العائذات الطير عطف بيان

اما بعض قوله والمؤمن العائذات فيه ان كون عطف البيان فيه غير مختص بمتبوعه حسن

في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحقه في ذلك الشرح في كلام السكاكي

يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف

نحو جاءني العاقل الكامل زيد فلا شك ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من اتم ايضاح

الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه على هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا

تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده

السكاكي مما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان

وصفا صناعيا ويلزم ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث

التاكيد على ما هو داب السكاكي ويلزم مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير

لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية

اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض

المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني

اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا

الغرض وتفسير له هذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد

والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني

به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي

يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه ليس بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ معدودة

فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة

من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة

مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحدة وصف صناعي للبيان

والتفسير كما في قوله تعالى من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة

ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف

فالاثنان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين

واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير

بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا

مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا اختلاف بين صاحب المفتاح وصاحب الكشاف والله

على ما توهمه قوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل
عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما
ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى الواحد جزئية اعني الاثنينية
والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون
عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف
على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل
على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز
ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا ابطال
المفهوم وتقريره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك
عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظ لانه لا يقوم مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن
بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال انه بدل لانه
المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال ل
منه اي من المسند اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهو بالنظر الى الظاهر
حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل
وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في
بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه فنحو اكلهم اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه
اثنين هو عين ما صدق عليه اكلهم وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون
عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف ف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر

المبدل منه

المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو متمكنا وملخصها لما اجمل اولا وسكت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام قال وكذلك لم يتعرض لزيادة التقرير في التوكيد للتقرير لكن
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول
او افتنانه في البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الاشعار الى ان البدل هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان
التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المستقيم وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا
فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فانه غير جائز
لجعلوا غلامه او فرسه او جاريته بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون
في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع
في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيل الفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما
هو لمطلق الجمع اي لثبوت حكم التابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز
بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف
المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن
الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة وفيما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة
يشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملاحقة الفعل للتابع بعد ملاحقته
للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملاحقة الفعل لما بعدها
قبل ملاحقته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى

الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءك معا وبكون خالد اضعفهم او اقواهم
ففي تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل
على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انه اذا دخل على الكلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وهاهنا
الامر انه جاء من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص
والمقصود من الكلام وهاهنا لما لا سبيل الى الشك في انتهاء كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون المقصود
اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان قد جاءني زيد وعمرو وانك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو
فكان نفيا لمجيء عمرو عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة مع
تراخيه فان قلت قد يكون العطف على المسند اليه من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب
فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت سوق التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى
الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا لانه فيما ذكر على انه يلزم ان يحصل لتفصيل المسند
او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب وسبيله حقيقة في ذلك القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هاهنا لكونه مثل لا في الرد
الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو دفع وهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما
وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد
او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل

ان

الى يلابس الحكم وان لا يلابس فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فنحو جاءني زيد لكن عمرو
فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم
مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا فهو يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في
لكن وبهذا يشعر كلامه في بحث العطف ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع و
المتبوع كالمسكوت عنه اي الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم
مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فعرف الحكم في المثبت ظ وكذا
في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في الكلام الفصيح فكان الاولى تركه
كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحد
فقط بخلاف الاباحة فانها يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
ونحو ذلك مما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ووقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يؤيد
مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه
وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من
الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هاهنا هو
تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند
اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وح ففيه نوع رجوع الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به

ومقصور عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا
زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت
الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه
بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم لكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور
هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هو المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا
اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يجيء لقصر المسند على المسند
اليه يجيء لقصر المسند اليه كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة
المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى
كلامه فزعم ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة
اخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر في كلام القوم اما اولا
فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم
ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود
ولا تقصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي
وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه
فان كنت تصورته فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك
هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل
الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو
افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد فذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة
عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه

بان

حق تصوره

بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا
هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا
التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب شعر اذا كان الشباب هو السكر والشيب هما
فالحيوة هي الحمام فالحيوة اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال
مقدم ومؤخر للمزال لا القار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم
الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي
كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك
بان يعمد الى اسم فيقدمه تارة على الفعل فيجعله مبتداء نحو زيد قام ويؤخر تارة فيجعله فاعلا
نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف منه هو الضرب
الاول وكلام اهل الفن مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي
المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجد اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه
اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا
ان يليه ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يصير سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عنه فلذلك الاصل كما في
الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على
ما سيجيء تفصيله وليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتداء تشويقا اليه ومن هذا
كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشويق الى ازداد وقع
في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي فيها فقيها حنفيا والذي
حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني

دعوى الانحصار والاختصاص في المسند · الاول الانحصار والاختصاص في المسند · لان ال للاستغراق في المسند بقيد الحصر لما يجئ · الفصل فيه افاد التاكيد · لان ههنا لا تخصيص · لان التخصيص حاصل بالتوفيق · الشرف · مسند اليه · مسند · مسند اليه · مسند · اي ذيد · اي التقديم لا على نية التاخير · اي التقديم على نية التاخير · الثاني · الثاني · اي المسند اليه · اي التقديم · المستفهم · مرتب · اما · اي الميت · اي الخلق · اي من الخشبة · مخلوق · اي التراب · اي الانسان

قوله ان تقديم المسند اليه يريد به ان الرائي وقد ما على مسنده على ما سيعلل الاصل كي يقال فتحقق فهم السامع كية اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا انه يكون واسعا ثم يضيق حسن

قال التقديم ضربان تقديم على نية التاخير الضرب الاول تقديم معنوي والضرب الثاني تقديم لفظي على ما قيل من الاضافة المعنوية واللفظية سيد شريف

قوله وكلام ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني الضرب الاول تقديم معنوي لتحقق حقيقة معنى التقديم فيه بخلاف القسم الثاني كالاضافة اللفظية والمعنوية خواجه

متعلق بقوله المسند اليه

اي قصد في الوضع ليطابق الوضع بالطبع والله اعلم

اما لانه المحكوم عليه والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب الغالب ذات والتاخير اعني ذلك يغني الوجود اللفظي فاذا اقتضى العدول عنه هذا الاصل تقتضي تركه كما في الفاعل حيث افراد الفعل لكونه عاملا فيه وفي ترتب العامل قبل الرتبة المعمول لا كما في خبر المبتدا الذي تضمن الهمزة الاستفهام وكيف جعل ان زيد زيد تقريرا

اي في الذين · علة لمقتضى العدول · اي في التشويق · اي ومن اجل هذا

وبهذا المبتدا اوشوقه الى الخبر بكون الصلة امر اما ثابتا بديعا يجعل النفس طالبة لمعرفة الخبر شرح

اي طولت العبارة لما يقتضي ان ملزوم المراد والخبر يثبت بالدليل · لا غيره على نسبة اثبات المسند اليه

والشعور الذي ليس بنفسانه وفي ان انبأ جمع الاموات كيف يحي من المرجات كذا في حرام

السقط وقبله بان في امر الآله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول

بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم

عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب

السياق واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح

في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به ونحو ذلك مثل اظهار تعظيمه

نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله نعم او جل مسيحي عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل

الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار

بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر عنه الفعل حالة فحالة

على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في حال او الاستقبال

وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد

بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والحق ما فهم من الثاني فمعنى خبر للمبتدأ اعترض

عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا

وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في

احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال

وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما

يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل

افادة زيادة التخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس

في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد

هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء

واعترض بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في قوله انا

سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب

بمنع هذا الاشتراط لتصريحه بالتخصيص في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت

عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث

لظهور

لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا
الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما اي المقتضية لذكر المسند اليه فهي كون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه ببعض وهذا السديد لكن في بيان كون التقديم
مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر قدس سره في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه
والتقييد بالفعلي ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا
كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند
اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم ولكن اي قريب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله [illegible]
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم
والخصوص فلا يجعل هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل له
القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان
مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري
نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال
ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير
التخصيص كما اذا ظن المخاطب انك قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلت ولا احد غيري
قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه لمطابقة كلامه وهذا انما يصح فيما يمكن انكاره
كان هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت
احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال الشارح لان
المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الرؤية
الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح قال الاول

قوله غير مناسب لانهم فخوف الظاهر انه لم يقصد انهم خفوف لا غيرهم ... بل قصد تعظيم الامر

فلتبيين ما بين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد قائله غيرك فيقول لك المخاطب

يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه
سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدها
انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في
الايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين
عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين
وفي قوله لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعموم جريان
هذه الاحكام في كل نكرة منفية تدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه حقيقة في وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد
لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى وجمعا مذكرا ومؤنثا اي
احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس رجلا ويلزم الحكم المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما ان ذقت شيئا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على
ما سبق فلا يكون لخصوصية لفظ احد والوجه ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو
مثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فلو قيل ما انا رايت جماعة من الناس
والمعنى نفي الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او
رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه
الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى
كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا بايجاب السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وبهذا ما ذكره المصنف
لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد
يستلزم الضرب الواقع على كل احد ويلزم الحكم المذكور وتحقيقه ان الاختصاص الملزوم بالنفي

لا يوجب

لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المنفي
في قولك ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب
عاما كذلك وهو انك رايت كل احد فالمنفي الان الحالي الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل
فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا
بين المتكلم والمخاطب اي عاما فعاما وان خاصا فخاصا حتى لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد نفي
الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان
انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير فنفيت وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس ف
لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب بل في الكلمات الدايرة في هذا
المقام على السنتهم كلها متقاربة ومتشابهة انهم لم يحافظوا على تحصيل كلام الشيخ ولم يفرقوا
بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا رايت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا او ليس هذا اول
ما دورة تحيرت في الاسلام فنقول تحصيل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا
قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك
انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله
الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك
فانما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او
انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي الا
عاما فعاما وان خاصا فخاص حتى قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
الا نفي القائل بهذا وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يجئ الا بين

اي تتعلق الفعل بالمفعول في الايجاب عاما ايضا

المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا
وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل
شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فينبغي ان يكون هذا الكلام فاذا اعتقد مخاطب انك
انسان لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك ه
لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت
شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا المعنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس
لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان لا يكون احد قد
قال شعرا او اكل شيئا ورأى احدا ولا يحسن في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا
اكلت شيئا وما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في
النفي من العموم والخصوص ثم يقال احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ
فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او مع مشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون الطالب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل
ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم في هذه الاشارة الى الرد على
الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي نفي ذلك
جوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يفيد اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما الخلاف المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون الطالب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا باعتقاد ان
فاعله انت فيقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان يكون انت
الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري
لا انا واذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قد ثبت

ان يكون

ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق مما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفي عين ذلك
الفعل فيتنافي فهو بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب مع وجه يكون في الضرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون ضرب بان
وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد وقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي هو محل فاعله ولا يلزم ان لا
يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتفي الا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله
فيكون هو ثابتا لزيد منفيا عنه بهذا وعندي ان قولهم نفي النفي مما لا يقتضي ان يكون ضرب
زيدا احد فان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل هو
المتكلم المذكور والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو في الاثبات
صدق النفي فلا يصح ما انتفى غير زيدا وانت فلك الانسان فينبغي ان يكون انت كذلك ايضا
واعلم ان ما ذكره المصنف لمبالغة لهم في بحث التعليل بل يظهر اثره في قولنا ما انا قرات
القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن
سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع ان يكون هذا الاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة للمتكلم لغيره مقروءة لما مر هذا وهو الا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي
المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان مضمرا او معرفا او مظهرا او منكرا او
ما يلي حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي
والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد
يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان
غيرك انفرد بالسعي في حاجتك او كان مشاركا لك فيه على الاول قصر قلب وعلى الثاني
قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد
دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني

انه صدر منك بمشاركة الغير والآخر بالعكس ومطابقة كلامه في الاول لجواز لا غيري وعدمه في الثاني

نحو وحدك دون العكس فقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو

هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع وتحقيقا انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى

ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوية تكرر الاسناد كما نذكره في باب كون المسند جملة

وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى

تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي وهو مثل النحو الاية ليبني عليه الفرق بينه وبين

تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي

الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا اذكره بلفظ كذا لانه لما كيد

المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على

معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذا

الحالة الى المتكلم فيما سنده الى غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان و

ليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص

ولا التقوي بل وجود ~~سعي يجب ان يقع~~ ان عند السامع يفيد صدور فعل السعي من المتكلم نفسه من غير

تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت

في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود السعي في حاجته

وقد وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع

صدور السعي الفعل في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل

صح والامام يفيد لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان

بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز

او السهو والنسيان مما لا يدرك النظر فيه شيئا الا على التعجب والتحير وذلك انه قال

اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك

او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك من غير ارتكاب تجوز او

سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا يفيد وجود السعي او لا في الابتداء

انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان الاول

فلان

فلان فقولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا
استعمل لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني
فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل
بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان في نسبة الى الغير
لمسامحة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه ما بني والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي
ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على المنكر افاد التقديم او البناء
على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس
او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امر يجيء فيقع
القصد الى الامر بها دون الامر فيصير ذلك الامر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا
اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل ام امرأة او اعتقد انه
امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو
ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظه لاهل الاعجاز مفصح على انه يدخل في تخصيص الجنس
تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارها
ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر
بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء
على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص
ولعله تورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي
على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ
على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يجيء للتخصيص وقد يجيء
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص
انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق

لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند
اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع
كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس للتخصيص البتة وان كان مضمرا
فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ثم لم يتعرض في كتابه للفرق بين
ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح باقتران الحكم بين هذه الصور الثلث وان قولنا زيد
عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكون ذلك قد اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الا
ختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيقدر انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف
على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز
التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا
نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى
هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جائني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذ لو اخرت جائني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف
قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم
بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط لا للتاكيد وهذا معنى
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جائني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جائني لا فاعل له وانما
جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص يمتنع وقوعه
مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلا يرتكب الا عند
الضرورة ويتوفى في المنكر دون المعرف نكلا وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار

السكاكي

التقديم

التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جائني على ما مر ان معناه رجل جائني لا امرأة
او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فانه فيه مانعا من التخصيص لما على التقدير الاول
اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور نجيبه الكلب
لا يكون لا يحرصه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد (اي بعده) الى ان المهر شر واحد لا
شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر
حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع
انما يمنع من التخصيص الجنسي والوحدي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجري جعله
نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر
حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولما قال ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية
لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك العجب البعيد كما لا
يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير
في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد با
لوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا طويل جائني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا
يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضرب اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربك الا
الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما فاما ما كان تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ
عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير
لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير

فلا يجوز التقديم في التابع دون العامل لحكم دليل الاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
مناف لما يعتبر في خبر قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقدم العامل حال كونه فاعلا ممتنع
بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقدمه حال كونه تابعا بل هو واقع كما للتأكيد في قوله شبت
بها المحاق بليلة فكان محاق كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك
ورحمة الله السلام على وجه ذبيت الحماسة لو كان يشتكي الى الاموات ما لقي الاحيا بعدهم من
شدة الكمد غير الشكيت الاشكاية وساكنة قبر يسنى او قبر على قبر فان قوله ساكنه عطف
على قبر فيه انا وانت فهو في قوله انا قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس مبتدا
عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلنا امتناع
تقدم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف
بيان للعائذات لا موصوف واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم
البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم العامل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله
فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر
في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر بلا منه وتفسير اله ولو سلم فيه شذوذا محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل
ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة
الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لانم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا
تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغيره كما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح
بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند
المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكر ثم ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير
فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب الحكم مستفادا من الوصف والا فلا توجيه
كلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي

يمكن

يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولك رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا
رجلان ثم لا نم امتناع التأثير المطهر شرلا خير انه لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد
القاهر قدم الشر لان المعنى الذي امتره جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان كل قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية
والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه
السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم وفي الخطاب والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا
ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني
ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير
لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي
الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم واي اصل انه لما كان ٨
متضمنا للضمير ومشبها بالخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاول فبان جعل قريبا من نحو
قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان
الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب ج
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى
الظاهر ولكن جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح و
اتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف المسند
الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال الكوفيون معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى
الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام وبما يرى
تقديمه على المسند كاللازم لفظا مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك

لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
وغيره باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل واما لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه
عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على
اخص اوصافه او نفيه عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا التزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى لـ
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه
اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولا نه
اذا اثبت الانخداع للغير من غير قصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في
في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل
الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كلاهما فقوله
مثلك لا يجود وقوله غيرك يجود واما المعاقب فيلم فكانتنبه لسائر المتقدم فان التقديم ليس
كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد
بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك
القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول فرنبي
من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كان قولك غيرك فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام
آخر يستعمل فيه على سبيل الكناية ويلتزم فيه من غير فلتبنه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون ع
التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس
الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجي والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات ت
الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلايل الاعجاز ومعناه ان
مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير اعني لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم م
يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام
وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى
لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما او قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا على جهته
ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه فبلا
قد

وقد يقدم اي المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على
العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد
نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف المؤخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد
نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد
الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير عن جملة
الافراد ليلا يلزم ترجيح التاكيد وسوان يكون لفظ التقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وسوان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا
لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام
على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر
فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة
وكان غرض هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويجعل هذا الكلام لبيان السبب اللمية با
لاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما جعل
فيها بيان كمية افراد محكوم عليه ومعدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفك
عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب
لهذا جعل موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه
المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند
وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في
المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الا
نسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اي التقرير
وجود الموضوع فاذا كان في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة
الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون

ن النفي

والمناسبة ولا فلا يثبت ن

منفياً عن بعض من الافراد او ثابتاً لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم عن جملة الافراد دون
كل فرد لجواز ان يكون عن البعض ثابتاً للبعض الآخر واذا ثبت ان هذا نفي معناه بدون منفياً
كل نفي القيام عن جملة الافراد لا على كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضاً كذلك كان كله تاكيداً
لا تاسيساً فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل
ح فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لا للتاكيد لمعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو
لا شيء من الانسان بقايم واما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية
يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن
كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج
ق الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق
النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي
انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة
كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب
جزئي سواء كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم
عن كل فرد فاذا دخل عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضاً نفي الحكم عن
كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
سيس كل تاسيساً والحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون لعموم السلب ليكون كل للتا
لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء
احدهما ثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن جملة
ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيداً حتى يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لان النفي عن جملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان
لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد

اليها

اليها اى الى كل لان الانسان صار معناه اليه فلم يبق مسند اليه فيكون تاسيسا
اى على تقدير الاسناد الى كل ايضا يفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان فيكون
تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظا يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهنا ليس كذلك لان النفى
عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد فى لم يقم كل انسان انما افاده تقدم الاسناد الى
كل لا شىء اخر ليكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد
هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح
لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية
اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة
فاذا حملت كل على الثانية اعنى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان
نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا
اصلا لزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والى اصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل انما
فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم
كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط وان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء
جعل النفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام
وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان النفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او
بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم
كل انسان للنفى عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفى عن جملة

الافراد على الوجه المحتمل فيهن نا سبنسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ولان

النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل

لانها قد بيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة با

عتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم

ان المهملة هي التي لم يبين موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان افراد الموضوع اي لم يبين فيها

ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بيّن فيها ان الحكم على كل

افراد الموضوع فظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون

المهملة وادعاء انه لا سور فيها ممنوع اذ التقدير انه قد بيّن ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلابد

لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور

السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية

كقولنا طرا او اجمعون ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية

تامين ... وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور جز ثية

على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب

تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول

النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء

كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء

يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل

على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز

النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت دائما او جعلت معمولة وكلاهما ليس

بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة

للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة

النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة

المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ لم يخرج

منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلت اعم من اللفظ والتقدير يدخل فيه الفسا ل

لنفا عن لفظ اي كل

اي نكرة منفية

وايا ما

قلت وانا ما كان والكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا وقع
كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه
مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل في الاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على
ما يشعر به المثال والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم و
قدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او
متقدما نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق
وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك
ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل
او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها
او تعلق فيها كقولك في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا
او ما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم لبعض
ما اضيف اليه كل لكان اخصر نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او افاد تعلقه اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل
فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذ بها او ما آخذ
انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء بعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح
الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تع والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلا في حيز النفي بان قدمت
على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل
عن كل فرد كقول النبي عم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت

فاعل قال ما

الهمزة للاستفهام

الحركة لالتقاء الساكنين لا يجوز التاء الاولى والام ... الساكن الثانية

ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان دعليه
اى على عموم النفى وشموله لكل فرد قوله اى ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى علىّ ذنبا نورده
كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علىّ من الذنوب قال المحقق
فى اثبات المطلوب بحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما
ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام اعتقاد
للمستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد فيكون الجواب مطابقا للسؤال
ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك
لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى عم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين
بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما
يناقض نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى
واما الاحتجاج بقول ابى النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكسر له
وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشىء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا
لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج
الى تقدير الضمير فى غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا لكن عموم النفى وشموله اما ان اتى ضرورة او لورود
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لا يستعمل فى كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول
جائنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله غلت
كلهن قلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة
لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان يقول كلهن قلت بالنصب المعصور واعترض عليه ابن الحاجب
بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لا يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان يستعمل تاكيدا كما تقدم لما
اشتملت على ضمير لان معناه افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه
ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة مقدما ما ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها
مبتداء لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله

لله

تقدم المقام

له بالرفع والنصب لاحتمال الامرين كل ذلك هذا كلامه واما تأخيره فلاقتضاء المسند

يجيء بيانه هذا الذي اي ذكر من الحذف والاضمار والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير

كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء

الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر

في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه و

هذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل

به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني

من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويعين في اللفظ

ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة

صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل ومثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين

اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما على قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا

خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى

المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان

ونعموا رجالا الزيدون ولما فات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره

بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون

ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف

حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيحصل ايضا لان التزام تأخير المخصوص

في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يجيء التمييز للتاكيد

مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل

كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى

الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة

وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع في كلام العرب

الامير في غرفة وهو زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه واعلم ان يعرف المحلي نحو قولهم

ياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب

أي الابهام والاجمال ولابد من تفسير المقصود وتفصيله وهاهنا سمي مخصوصا بالمدح صح

ادخر

قوله تعالى

المسند اليه ليتمكن في تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى

يجى على عقبه في ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره

اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى نحو هو الله اجل الله النفوس عليهم من التنو

لا معرفة بما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد

مقاساة التعب في مقامات الطلب في القلب محل ومكانة لا تكون لما يحصل بسهولة

ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير ونحوه

اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان

وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الافطل ابو موسى

فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانت قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا

لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم فيه ضمير فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم ليس بسديد بما ذكره

وقد يلجأ وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن

او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان فهو حاضر البال او لادعاء ان

الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس

اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال

العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الرواندي رحمه

الله كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل

رجل اى كامل في الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت

مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة

وصير العالم النحرير اى المتقن في العلوم المتقن لها زنديقا كافرا للصانع قائلا لو كان

له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل

محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو

جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في

معرض المحسوس كانه يرى السامع ان هذا الشئ المتميز هو الذى له تلك الصفة المحسوسة

العجيبة

والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى
اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما
كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم
بالسامع او السخرية به كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء
على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي
اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم لا من شجي
بالعظم اي نشب في حلقه واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني
وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان اي المظهر الموضوع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله
احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في جميع الحوائج ونظيره من غيره
اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر به الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية او ادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤ
منين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرائ
فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عم الى التوكل عليه
لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان
تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك

قال الله الصمد ولم يقل هو الصمد خوفا رجاء الفيد الى غير الله له

تربية بمعنى زائد نوه

الهي اي اول بيت

استفهام انكاري

على ان يكون العاصي بدلا فذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في
لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول
الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث
لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او
غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن
الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن
الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب في الاول او في
بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة
من المصنف ليست بصريحة في كلام السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر
الى الامثلة ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او
بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم
عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب
بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا
من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف فانه يسمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم كقوله اي قول امرئ القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع برك بكسر الراء فحقيق هذا المثال من باقي
امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي
بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف
في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الا
لتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر
هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت
عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم
المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق
الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واسهو اسهونا وانعمت فان
الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على
كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي
هذه المسألة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في شيء من ذلك لان حق العائد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل
من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو
يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال الامام المرزوقي
في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح
عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده لرددته وفيه غلط لان قوله تعالى باركنا حوله
لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه وتتميم آية
وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده

جديد شاه

وذكره لرده ومع ذلك السكاكي من ذلك لاخراج بعض ما ذكرنا
قيداً وهو ان يكون التعبير الثاني في كلامين وهو صحيح
او الاول والثاني ١١

اي من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر منها بل يكفي مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته
عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي
كونه مرجع
غمصة تمضي منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصيام نهاره فانه لا التفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة
چلغوزه لوز
التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة
ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
في بات والاخر في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر
باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب
الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان
الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب
في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وهو سالم عن الثاني ان لا نم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله
له تع ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع
فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد
بقوله وما لي لا اعبد الذي فطرني والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر
المخاطبون صح
عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
ولا التفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على

سنن

سبق السابق ومن الخطاب مثل التكلم في قوله من يا جاني وقد قطع المحشي بانه وارد
على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وههنا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجائني في
الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما
انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه
وبين غيره ثم الحق ان ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجائني من
خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان
لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم نحو قول
علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب وكان ينعم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبال على الهرم
يكلفني الشباب ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال
المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا
الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد ذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد
فانه كان مخاطبا قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به اليه من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان
ذلك يجري من العبد مع الهه لا مع غيره بخلاف قول جرير نغني بالبيه لسوله شركم

تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم صح

في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب صح

اوان قرب ذلك الوقت

عند الخليفة بالنجاح اغتبطي بافناك ابي دامى يثيب منك الك فوايد تباح فانه ليس من
الالتفات فی شیٔ لان المخاطب بالبیت الاول امرأته والمخاطب بالبیت الثانی الخلیفة
وهذا اقصى من تفسیر الجمهور فیقول الی العلاء یزجرنکم رسالة مرسل لیس یتفع اولاک
الوک فیه التفات عند الجمهور من الخطاب فی یزجرنکم الی الغیبة فی اولاک بعضهم او لکنه یقال
انه اضراب عن خطاب بنی کنانة الی الاخبار عنهم وانکماح یزکم من قبیل الالتفات فلیس منه
لان المخاطب بهل یزجرنکم بنو کنانة وبقوله اولاک انت وقد یطلق الالتفات علی معنیین
آخرین احدهما تعقیب الکلام بجملة مستقلة ملاقیة له فی المعنى علی طریق المثل او الدعاء او
نحوهما کما فی قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل کان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفی کلامهم فحم الفقر ظهری والفقر من فاجئات الظهر وفی قوله جریر متى کان الخیام بذی
طلوح سقیت الغیث ایتها الخیام اتنسى یوم تصقل عارضیها بفرع بشامة سقی البشام و
الثانی ان تذکر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شیٔ فتلتفت الی الکلام بما یزیل اختلاجه ثم ترجع الی
مقصودک کقول ابن میادة فلا صرمه یبدو وفی الیأس راحة ولا وصله یصفو لنا فنکارمه کانه
لما قال فلا صرمه یبدو قیل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفی الیأس راحة ووجهه ای وجه حسن
الالتفات علی الاطلاق ان الکلام اذا نقل من اسلوب الی اسلوب کان احسن تطریة ای
تجدیدا واحداثا من طریت الثوب لنشاط السامع واکثر ایقاظا للاصغاء الیه ای الی
ذلک الکلام وقد تختص مواقعه بلطایف ای قد یکون لکل التفات سوى هذا الوجه العام لطیفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام کما فی سورة الفاتحة فان العبد اذا ذکر الحقیق بالحمد عن
قلب حاضر یجد ذلک العبد من نفسه محرکا للاقبال علیه ای علی ذلک الحقیق بالحمد وکلما اجرى علیه
صفة من تلک الصفات العظام قوی ذلک المحرک الی ان یؤول الامر الی خاتمتها ای خاتمة تلک الصفات
یعنی قوله مالک یوم الدین المفیدة انه ای ذلک الحقیق بالحمد مالک الامر کله فی یوم الجزاء لانه اضیف
مالک الی یوم الدین علی طریق الاتساع والمعنى علی الظرفیة ای مالک فی یوم الدین والمفعول
محذوف دلالة علی التعمیم فحینئذ یوجب ذلک المحرک لتناهیه فی القوة الاقبال علیه ای علی ذلک
الحقیق بالحمد والخطاب بتخصیصه بغایة الخضوع والاستعانة فی المهمات والباء فی بتخصیصه
متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى یوجب ذلک

سقیت خطاب للخیام

المحرک

المحرك ان يخاطب العبد الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي
غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره و
تعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على
اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة لينتظم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا
وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع
هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون
قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة
المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب
ذلك المعلوم المتميز بتلك فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل
على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا احق بالعبادة الا به لان الخطاب ادخل
في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المميز ليشعر بالعلية
ويمكن ان يقال ان افراده بذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجري عليه صفة من
تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم والمربي لهم ثانيا
بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش وليستعدوا لامر
المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية
اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا في قلبه
بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون
عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى
ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه
فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده
الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى

المتكلم المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف مراده تنبيها على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقوله
القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض
الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى
غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه
من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس هو الاولى بان يقصده
الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اى بان
يعطى المال ويهب من الاحسان لا ان يقصد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك
السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا
عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو
دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم
الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون
فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد
بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيها صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التقسيم دون القصد
ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه

نحو

كالحال حقيقة وكذا الصافي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواق

بخلاف مقتضى الظاهر وان ثبت فوازن بينه قوله ان الربح لمواقه وذك

ذلك جمع له الناس لتعثر على الغرف سهادة ومنه اي من خلاف م

فرد الامر مكانه وسوف يبان احدهما ان يليه الد

لما اراد فيه ما سوى موقع المبتدا

موقعا منك وان التابع ال

ن عرضت

منه قوله ا

ظرف والراسي و

به ويتحرك بالمظروف نحو الظرف

قوله فانك لا تبالي بعد حول الظبي بكان

بعض الاتباع حتى لو بقوا على هذا الوصف

تهجين فقيل انه صرف ذلك من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفو

الاستفهام بالفعل اذ فصار الاسم نكرة والخبر معرفة بكذا في قوله ولاك مود

قوله وان كان علما نكرة بجعل في حكم النكرة والحسن المراد انه يكون نكرة حقيقة لئلا يستقيم تعريف النكرة

والمعرفة لان النكرة ما وضع لشيء لا بعينه وههنا لو كان المراد انه يكون نكرة حقيقة يلزم ان يدخل في

تعريف النكرة مع كونه معرفة لانه وان كان محتملا لكل ما يسمى بزيد في الكلام لكن موضوع لشيء بعينه فلا يكون

تعريف النكرة جامعا واما انتقاض تعريف المعرفة فلانه لو كان المراد كذلك فيدخل في المعرفة

نكرة لان المعرفة ما وضع لشيء بعينه فلا يكون تعريف المعرفة مانعا

[illegible]

اي قيمة ما

لدينا

انما هو القيد تنبيه على ان المحمل على الغرض هو الاولى بان يقصده

مثل الامير والسلطان وبسطه البعيد بحيث ان يقصد اى بان

من الاحيان لان يقصد اى يقصد ويوثق من صفده …

هم هديه فقال لان يلوم هدينا خبر من ان …

والسائل عطف على المخاطب اى يلقى …

اى غير ذلك السؤال …

كقوله تع يسـ …

لاف الغير في زمان …

بط ثم بين انه قليلا …

حالة واحدة فاجيبوا ببيان

في معالم يوقت بها الناس امورهم من امر

يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى …

سبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو …

لهم به غرض كقوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فالو …

نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض كذا في النسخ والصواب ففزع لان فصعق [illegible] ونحوه
في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان
الدين لواقع ومثله التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الحساب
والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول
يجي بمعنى الاستقبال كما يجي بمعنى الماضي والحال ويكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع ليجمع من غير تفرقة الا ان
دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون
واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان
الدين ليقع وذلك يجمع له الناس لتقف على الفرق بينهما ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ويسير فيه بان احدهما اذا كان الداعي الى الاعتبار من جهة اللفظ بان
يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس
والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب
ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام
رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي فلست بالسود
من الناس وانصفوا بصفة اللئام حتى لو تجاوا على هذا الوصف سنة لا تبالي الانسان منهم الجسم
كان ام غيره فقيل انه من القلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان
الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر بانه غير معقول لوجود كونه
فالمفسر المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو المعادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان
امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وشيوعه في الاستفهام حسن قولنا ازيد قائم
على ان يكون زيد مبتدا بخلاف زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان الاسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل

بمعنى يخرج وبهذا

او تعبير

قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تلك الوصف وثباته ما ليس في الفعل [illegible] والكلام بعد في محل النزاع حاشية

وظن ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع يعبر بالفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع بهذا ~~[illegible]~~

او لا يكن موقف الوداع موقفا منك صح

او الكريم

هو الاتم والمعنى على ان ظبيا كان امكم ام حمار لان المقصود التسوية بينهما ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وتقبل ان
القلب السكاكي مطلقا اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة واتى الباب ويأتي في
المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه
اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وهو بما مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا مع
قوله اي لونها كما المصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من البلاغة ما
ليس في تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن
اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر بغير نكتة تقتضيه خروج اي خروجا عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال وهو قبيحه
احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
من طينت السياع والفدن اي القصر السياع اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجوابه لما امرت بها
الرجال ليأخذوها ودخي نظر اليه لا تستطاع عادلة ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قوله
كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة
الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيفيد ادخاله في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى اي وجده الا الجذوعة هداية السن والقروح قد ... ولما سبب
وصف الراوي البصيرة بالقروح ووصف الاقدام بالاقتحام في المعارك بالجذوعة لكمال الاقدام ... فهذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام العكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان جذع البصيرة حال من الضمير في اصب لانه اقرب ومعناه لم الق من اصبت الغنيمة
الغنيمة ووجدته اي لم الق هذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة ولم يقل معناه لم اجرح لانه جاز من الابيات يدل على انه جرح
ويحكد منه الدم ولان تحوي كلام الدالة على انه جرح ولم يثبت اعلاما بالاقدام المبني عليه ... على ترك الفكرة في العواقب ورفع التحرز من فوات
المطالب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يعطي قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الق فلا
قرينة عليه ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة
بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه اجعله بمعنى لم الق لا يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه اصح تأدية للمقصود
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان
عليها اولا لم يعرض له فتور في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال
المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما ارمته من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوه ومضيت دائما على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام فتور ولا غلب في الاختيار
التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي الباب الثالث

اي عدم تضمن اعتبار اللطيف

بعده فقد

قارح البصيرة

مع ما فيه من تغيير النظم

اشارة الى ان المسند اليه العمدة العظمى والركن الاقدم ومسيس الحاجة اشد واتم حتى انه لم يوجد في الكلام فكأنه ذكر ثم حذف فتفطن له فقط ح

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان معنى البيت التحسر والتوجع فلا يناسب ايراده في مقام بيان احوال الخبر فاجاب بان لفظ البيت خبر وان كان معناه انشاء

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر في الكلام لفظا فكأنه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض من الاغراض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاكثر الماء رحله اي منزله وماواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان الا ان الخبر مقدم تقديرا فيلزم العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في زيد وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا اشتراك ثمة في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب فكأنه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقد قال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا حجة في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء وخبره محذوف وقال

قوله جملا على العطف جواب سؤال وهو ان يقال كيف يكون العطف مع ان ما قبلها جملة فعلية وما بعدها جملة اسمية وان المناسبة مطلوبة عند البلغاء

الامام المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان

البحر مرفوع بالابتداء وعلى تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من

عطف الجملة على الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير

وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه لم يقدر المحذوف من الثاني منصوبا اى كنت منه برا او

والذي بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولك كان زيد

قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك يحذف فيه للاحتراز عن

العبث من غير ضيق المقام وقولك جاءني زيد اى موجود فحذف في غاية مع اتباع الاستعمال الا ان اذا

المفاجاة يدل على مطلق الوجود وان اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من

الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية الخبر فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل

على ان المعنى حاضرا وبالباب او نحو ذلك والعامل في اذا قيل هو للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها

لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت

وجود زيد بالباب والعامل في اذا سواء جاءت في معنى مفعول به لا ظرفا ويجوز ان يكون هو خبر

المبتدا اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمناسبته العامل هو الخبر المحذوف في لا بل معنى الى

الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه

لمناسبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان

زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر

جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة

ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا ومضوا لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند

وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل

مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع

سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن

الحذف او لم يجز لانها اى ان حاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وايضا فيه ضيق المقام اعني نظر

الى الشعر والمحوج بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا ومثال علي

قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي حذف خبران المكررة طردا ولم يقيده انه بدون ضيق

المقام

فانتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسير الجملة

المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو
انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم
اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث او المقصود من الاتيان بهذا اللفظ
تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم
فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون
لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع
بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ
والخبر يعني كما ان قولك انت سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالنحو يحمل المسند اليه في هذا الكلام على انه فو
انما عرفت عند الاختصاص جملة فعلية ولا ليس بمبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام
جرى في مناقشته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير
الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه
بانه اكثر في الحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له لا الاخبار
بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاجمال من المعاذير المنجية
اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان
قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ دليل على خصوص حذف الخبر اعني اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز
الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول
الصبر خير فصار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ

وانما يعتل بؤاة من تواه عطف على ماسبق وغير الاسلوب
لان السابق من جهة الرجال منقول عن ابن الحاجب
واللاحق عن غيره

ايضه بؤاة من ذراه فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس
المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى مما يحتمل الامرين قوله
تع ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا الله اه او في الوجود الهة ثلثة وعيسى الهة فحذف
الخبر من الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وربتة
قيل لهم ثلثة فحذف المبتداء قال صاحب المفتاح وقد يقع حذف المسند بناء على
ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك
عمرو او ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا دخلت
ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعنى المسند اليه والمسند وتقدر
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك
ام عمرو عندك او هو عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان با
لمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد
تعين الانقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان
كل فعل لا بد له من فاعل فام متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين
ان يجعل منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اى خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل او
صدر عنه فتقديره مبتداء كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة اعنى

تدل

تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو ما وقع في قوله خلقهن لظهور
ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق
السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
حذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول
ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع
اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع اي الذي لم يعتمد على شيء لان المجار
والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا
للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما
تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهو الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح
واطاحته ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل
اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير
بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة تلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو
ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه
ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم
تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا اسند اليه هذا البكاء لكنه
مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيه نظر اولا وقد
يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين
الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث
مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة

مسند اليه بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة ويجوز معرفة الفاعل
لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل
ارز جاء من حيث لا يحتسب وثانيها الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في الذكر والعامل
ان يفصل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن
الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان
نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل
مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند
فلما مر في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم
ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك
او لاجل ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما
سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك فحصول التعجب بذكر الذكر ثم لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم السامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر
واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو
كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو في اعتبار التقوي
جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في
اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس
التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال التقوي الحكم في الاصطلاح
هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما يعمل مع عدم قصد التقوي كما
يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك و

رجل

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان التركيب كما عرفت يفيد تقوى الحكم مع ان المسند فيه مفرد وكذا انا زيدا قايم يفيد تقوى الحكم مع ان المسند مفرد فاجاب بوجهين احدهما الا المفرد يقوله مع عدم افادة نفس التركيب التقوى وقوله كما عرفت ليس كذلك لان تقوى الحكم يستفاد من التكرير لا من نفس التركيب وتقوى الحكم في ان زيدا قايم يستفاد من كلمة ان الا ان تشبها التركيب وثانيهما ان المراد من تقوى الحكم تقوى الحكم اي الحاصل بطريق مخصوص وهو ان يسند المسند الى المبتدا ... ذكره ...

درجل جاءني وما انا قلت هذا انه لم يقصد به التقوى لكنه يفيد بضرورة تكرار الاسناد

فيهم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان كلام صاحب

عند قصد التخصيص جملة فعلية واما تاكيد مقدم للاسناد او المسند مفرد لا جملة كما

في سعيت انا وقد عرفت ما فيه وفي قوله غير سببي موقع الفعلي عبارة

المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما بانه

بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند

محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء

للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانه

يتبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو

منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم

بثبوت مفهوم منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا

وقد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم

اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من ان يحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه

ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري

فلو اراد السكاكي بها الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات الفعلية

الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع

عدم قصد التقوى يقتضي افراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح من ان

المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند

في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم

به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا اضبط لان الاولى

مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق

وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي لما انه

ليس بسببي والاكان المناسب ان يورده في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لجناية

اولى بان يمثل له وايضه القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم

انطلق ابوه بحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو
رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا
سببيا لكنه لم يجعل مع الجملة عبارة المصنف او في كتاب ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند
الفعلي امثلة منها الكرم في العربي سجية وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل
على احد الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في
المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واستدل العلامة في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم
الفاعل لا بالفعل على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد
على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط دام يقصد السكاكي بالاذكار امثلة
المسند الفعلي ايضاح التفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند سوى مثال لان
المفرد اما اسم او فعل وكلاهما مذكور بامثلة واعتراضه في التمثيل بها من حيث يعاد ولذا
٤٠ ترك المصنف ويدل عليه ذكره انه بعد ما فرغ من الامثلة قال والتقوي الحكم يذكر في تعدد
المسند ولو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخير بحث هذا الكلام
لانه قد وقع منه في حساب بحث الافراد وذكر الفعلي وذكر التقوي عسى فنبو سبط امثلة
الافراد بين تفسير بحث الايلاء مناسبا وهذا من الفطرة العارف بصياغة التركيب
ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق ثم تفسيره لاشكاله وتعسر ضبطه
وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه
في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قولنا هو الله احد ودخل فيه نحو زيد
~~ابوه قائم وزيد قام ابوه~~ وزيد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام و
زيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرجه وزيد فرس غلامه وزيد
ضربته ونحو قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا

على ان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعايد اعم من
الضمير او غيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال
صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني
عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه
ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون
المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك
المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي للزوم ما في ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب
ما في الاول نحو زيد ابوه منطلق فان منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ اعني ابوه
قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ
واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني
نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق الى ما قبله
وهو عمرو بالاثبات للزوم الاخ متعلق به في معناه الى ضميره فالمسند السببي ههنا
وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد
توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع عطو
معطوف على اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي
الحكم واذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقو L
او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع
الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قوله زيد ابوه انطلق بناء على ان انطلق مع ضميره جملة وليس في
كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة

وهو احق مما ذكره السكاكي لانه لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن
ان يقال ان في قوله هو الذي يتم مفهوما محددا هو الزمان وضمير هو عايد الى السببي
المسند او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي هو الذي كان
مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحينئذ المسند
السببي هو ما اخذ من مجموع كلامه وهو غير جملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون
المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان يترقب وجوده بعد الزمان والحال و
هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال
زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآ
نات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس
او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة وانما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهو
مه بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد اجزاء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه فان الزمان غير قار
الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما وردت
عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك الوسم شيئا فشيئا
ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فيه وردوا
عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم
التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق
بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا
يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو
منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائما من غير اعتبار تجدد وحدوث
قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار الكان هو الاثبات المطلق

فينبغي

مطلب تقييد الفعل ونحوه

فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي
ان يكون بالفعل وقال بعضهم موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه
يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى
زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد
يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواءهما المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما
وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول
مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة
في نحو كان زيد بدون الخبر فليس الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس
المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وذكر كان دلالة على زمان النسبة
فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وتحقيقه وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير صفة مصدره لكن
الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى
كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد
ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناه فان للغنى في هذا
المثال حكم الانتقال لانه حاله التي انتقل زيد اليها وهذا نوع آخر في تحقيق
ان هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها
اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على

زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يقصد المخاطب
ان المتكلم مكثار او قاصد تعليل الكلام فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده
اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمنى او ان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات
يقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه
من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم النحو فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك وقت مجيئك
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه
فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة
فى نفسها للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس
الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى
نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد
بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قيده
بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم
القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو
انا لا نم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار
المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس

طالعة

طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وحال
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار في الخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية و
احتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للصدق
والكذب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم
فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود مفهومه عند ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند اهل اللغة
ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فيه اي انه جملة خبرية قيد مسنده
بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس
المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المطولة
في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من
التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان
عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره
جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض
له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في
كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما
عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكر في المفتاح ان
الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم
القائل ايكرمه ام لا فينبغي في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا
انا في نحو ان لم الحق لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم للنكتة فقال ان

بالجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اباً له فلو لم يشترط
الجزم فيه ايضاً لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سها العلامة الشارح
ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم
بوقوع الشرط واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعاً لان لان النادر
غير مقطوع به فى الغالب ولذلك ايضاً غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع فى الاستعمال
مع اذا لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع نظراً الى اللفظ الموضوع للدلالة على
الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب معنى الماضى الى
معنى الاستقبال مثل قوله تعالى فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا
لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء
يطيروا بموسى اى يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى
حصولها مقطوع به ولهذا اى ولان المراد الحسنة المطلقة عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها
ولهذا جيء بان اذا قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن
اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول
انما هو فى نوع ما معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع وفرد من الافراد كما
يدل عليه التنكير لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع او فرد ما
ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو وان
تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمقصود قطعى به
تعريف الحسنة تعريف الجنس رداً على صاحب المفتاح حيث ذهب الى ان تعريف
عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب
الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقاً ولا تقديراً ولم يقصد باللام
الاشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس

والمعهود الخ

وبيان السهو ان عدم كونه اباً ليس مقطوع حتى ينزل منزلة
المشكوك لنكتة بل كونه اباً قطعى نزل منزلة المشكوك لنكتة
فهذا سهو لان الشرط فى المثال عدم كونه اباً وهو مقطوع لان
العامل اب الى طب فى التحقيق لكن نزل عدم كونه اباً فى
مشكوكاً فيلزم ان يكون ابوه مشكوكة فيكون ايراد ان
لنكتة وهى بيان معقوق ولده وعدم رعاية حق ابيه الدال
على شك فى ابوته

والمقصود ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها وشياعها وبهذا ظهر فساد
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي هي ما اتفق وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول وجعل السيئة
القليلة غير قطعية الحصول وان المراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها و
كثرة دورها فيما بينهم وهي اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا
بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا ايضا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد
اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب
والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة
على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا
يشكرون الله تعالى عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف
الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه يسلم الاول دون
الثاني ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا
فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف
الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر
على الجنس تركه على المعهود وغيره فيلزم الاسوئية والاقبحية ووقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع
افرادها واما من حيث هو فممتنع فدخول اذا عليها يكون باعتبار الامر جوازا واذا
جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وكم
يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام
لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بان المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافي القول بان المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان
معنى كونها معهودة انها عبارة عن حقيقة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء
ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض و

وبهذا يظهر صحة ما ذكره في قوله اقتضى لحق البلاغة والسيئة نادرة اليها اي جيء
في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى
الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال
الماضي مع اذا في السيئة منكرة في قوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي
في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر
الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الناس المستحقين
ان يلحقهم كل ضر لبعدهم عن الحق وارتكابهم الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان
مساس قدر يسير من الضر لهؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان
الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان
اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر
يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لا
لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه
فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطال الليل
فيقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتحيرا في هذا
او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق
او لتنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن
مقتضى العلم ان لا يؤذيه او للتوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان
المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه
اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي
مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان
الاسراف

الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض
المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او على تجهيل مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض
المحال ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام
دون ان لانها لما يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فبمثل على سبيل الفرض والتقدير اي فان حصلوا دينا آخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد به حقيقة
تعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف
به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعي الحصول
بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون
على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان
الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما
يزيله وينقلع عنه اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون للتغليب
غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم
الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان كما مر لا يقال الشرط ههنا
وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظ ان ليس

المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وفي كثير من
النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي
لا لمجرد ... لانه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان
ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى
فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا
قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلما هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس
من التغليب في شيء ولا تخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا
غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم حتى يجوز منه الارتياب وعدمه وصار
معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشير اليه
في المثال المذكور ثم والتغليب باب شائع يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور
على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صيغة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها
على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صد
قت بشرائع ربها وبكتبه وكانت المطيعة له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب
اللفظ في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان
الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن
المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه قوله ابوان ونحوه كالقمرين

لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والسنتين للحج والعمرة وما
اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا
له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان
يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين
وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احد
على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور واحده
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الا
الاتفاق في المعنى ولذا اتأول الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق القرآن الا على
الطهرين والحيضتين لا على طهر وحيض قلت سوي مختلف فيه قال الاندلسي يقال القمران
في العلم الشمس وعليه الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فا
طلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة
السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس
مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا
فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف
مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عم لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا
معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى
ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط ثم عادوا اليها وانما كان في ملتهم من آمن به
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت
والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب
والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان

يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس
الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا فغلب المخاطبين على الغائبين اذ لا معنى لقوله اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على
الجميع كما يقال خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد
يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم
من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من
انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا
يكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير وهو جعل ما فيه من التمكن من التوالد و
التناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب
والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بلفظ الخطاب لان الانعام غيب وتغليب
العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان
الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالمخاطب بالخطاب
المختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد
والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها
ازواجا ليبقى نسلها لكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا ايضا التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه اي وهو جعل الانعام من انفسها

ازواجا

ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب
الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد المنزل
كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله
تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع
بالايدي تغليبا وكونهما تعليل لقوله كان كل قدم يثبت بحكم من ادل الامر معلا لا فيخفى
له في النفس استقرار لا يحتاج الى ذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا للتعليق امر وهو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعني بحصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على
معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت حريته على دخول الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلان
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على
حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يستثنى ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك
زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي الدلالة على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب
على امر يحصل في الاستقبال بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا
عن تنافي الجزء مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان
الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الا
ستقبال حتى ان قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا
فقد رعايا يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق

اي شرط هذا اما قوله لا ابالي ... ذلك لفظا ومعنى فافهم

اما استعمال ان في غير الاستقبال في الماضي للشرط بغير النكتة ... تعليلا

كالشرط بل هو مترتب عليه ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب اي وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام
التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان في يثرب عيما اجتمع قصده ربما تعد النهب
وقد امنوا سوى بحال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة
الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او كونه عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها
كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك
ان مت كان كذا لما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا
يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة
في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول ما لا ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء
المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه
عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ لان
الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل الشرط هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله

اي ما من الاشتراك لفظ الشرط بين ... وكلاهما

وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ان

قوله ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط او جزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه

انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء

لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه

اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه

يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الآية نزلت فيمن يردن

التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا نسلم ان معناه تحريم الاكراه او طلب

الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه

ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يتصور على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادة

التحصن للامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على

انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى المفهوم الا انه لكن الاجماع القاطع عارضه

والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل

اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تع ولقد اوحي اليك

والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فان المخاطب النبي ع وعدم اشراكه

مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على

سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم

كما اذا شتمك احد فتقول والله ان يشتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى

للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله

ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع

ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي

مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تع وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم

لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تع واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان

المناسب بسياق الآية الخ ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض

اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم

وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يريد
وليس هذا من كلام السكاكي بل عطف على وجه يعين عطف على قبوله اى قبول الحق لكونه اى ذلك الوجه
ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام
المنصف من حيث حط مرتبة عن مرتبة لان كل من سمعه قال للمخاطب انصفك المتكلم
فيه او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في
التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدوكم ويدركوا
مكنة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء فالحق العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فيكونوا مثلهم ونتيجة العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثم جاء معطوفا
وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما هو
المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين والسبق المضار عندهم
ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا
لتصلبهم وثباتهم فالظفر بهم لا يخلو من الشبهة فاجعل للزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء
وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما للتلاوة وداد
كفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اعز الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانحسام مادة المحاربة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف
العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لاجل المصادفة بتذكر ما
بينهم من القرابة والمعارفة وبانتفائهما اعلى من قولهم اذا ملكت فاسجح واما
انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن
لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء كقولك

ثانيهما

ثانيهما اعطيك واكسوك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه بعنوان رجحه الامير اساسه

وخرجت ونهاية المعنى على كلامين اي اذا رجع اساقفته واذا اساقفته خرجت كذا في

دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني ليتوقف مجموع الجمل الثلاث لا كل واحد منها

يصح ما ذكره المصنف وان كان من الضرب الاول لم يكن حينئذ في تقييد وداة الكفر بالشرط فائدة لانها

حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فلا دلالة في قوله تعالى وودوا عطفا على الشرطية بل على الجواب

وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون

عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا

لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا والحق انه من الضرب الاول والمراد اظهار وداة الكفر

واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه يتوقف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فا

لعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا الاشبه ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين

وجه كتابا الى المشركين مكة واخبرهم باستعداد النبي عم لقتالهم فعل ظفر المشركين بهم يظنونهم

كما كانوا منهم فلا عداوة ولا وداد للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم وجدوهم مؤمنين في

تحقيق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان

لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا امر حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان

الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول

مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء

الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا للاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام

واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك

لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه

قد جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء و

المعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه

على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع الاكرام بامتناع

ما امتنع من المجيء والظاهر انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه

قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا معلقا

اعني وهذا معنى لطيف لم يتنبه له السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه الامرة ثم منع كناية فعوده
من التعليق الامتناع بالامتناع الغلط وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء وان لم يكن واحد فيه الجملة هو لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي
اثبات وبالعكس فهو نحو لو لم يأتني لما اكرمتك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان
اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن
الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق
ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
وقال بعض المحققين ان كلا منهما باطل وهو اوضح اما الاول فلان الشرط نحو لو كان عندي
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فلو وضعت لو لهذا فجزاؤها معدوم المفهوم
فيمتنع مفهوم الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فيصح لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا اي ولانها في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان
حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس
بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول ويلوح عليهم بالقبول وعلى هذا نقول ليس معنى قولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين
ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان

علة

حكاية لولا علي لهلك عمر جاء سائل للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي عم لعمر رضي اقطع لسانه واخذ عمر سكينة وقصد قطع لسانه فقال علي كرم الله وجهه لا بل معه قطع لسانه اعطاء الشيء قليلا او كثيرا

على انتفاء مضمون الجزاء في الخارج بل انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هو الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما يفهم من كلام القوم وقد غلط فيه غلطا صريحا وذكر من عجائب قول اصحابنا فانه قيل لا يصح ما ذكر من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان فلانا قد نستعمل ان للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط مثبتا نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيا نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفا نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فغرضه في هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء

فلانا اذا ادعى لزوم عدم العصيان على تقدير وجود الخوف فيلزم عدم العصيان على تقدير عدم الخوف بالطريق الاولى لان المعنى صهيب لا يعصي في جميع الاحوال لتقديرات خاف الله او لم يخف واذا كان عدم العصيان من صهيب متحققا على تقدير عدم الخوف فهو متحقق على تقدير الخوف بالطريق الاولى وهذا ابلغ في المدح والله اعلم

لهذا الشرط يستبعد الاستبعاد لزومه لو جوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى

لو لا في قوله لو لا اكرامك اباي لا اثنيت عليك بحيث علم تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده فلا

فرق في المعنى بين لو لا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها

من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز

ان يكون لو لانتفاء عدم العصيان المرتبط بالخوف ثانيا وكذا بتقدير انتفاء الثناء المرتبط

بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام حينئذ لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير

معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط الا ان يكون تفسيره بالشرط بيان الكلام

فان لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المعنى في قولنا لو جئتني لاكرمتك

هو نفي الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما له مدخل في لزوم شيء لشيء داخل في ثبوته يجب

ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ

المثبت بصورة المنفي او العموم للمثبت فيجوز في نحو لو اثنيت لا اثنيت عليك ان يقدر انتفاء المنفي

غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا

على تقدير ثبوت نفي الخوف لزم الاثبات وهيئة فهو وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط

في مفهوم الجزاء المثبت حتى يكون المعنى لو اثنيت لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا باثابته فليعتبر

ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز

ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد فيلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر لم يجز

مطلقا لانه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم

لتولوا وهم معرضون فلانه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال

لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانه اهمل ان كبرى

الشكل الاول يجب ان يكون كلية وليس كذلك ولو سلم فانما ينتج ان لو كان اللزوم فيهما ذهوم و

لو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان

يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل

في القياس الاستثنائي المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا

يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهمل فيه

شرايط

شرائط الانقياد واى فائدة يكون في ذلك وهل الغياب الا لحصول النتيجة بل هو في الحقيقة لو علم
الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان الكسب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا بقوله
ولو اسمعهم لتولوا كلاما مستانفا على طريق لو ثم اى لو اسمعهم فرضا يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود وكذا اذا كرر وادا قول بجواز ان يكون التولي مسببا
انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى
تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لا يتحقق منهم التولي والاعراض عنه لا بد من تحقيق الانقياد
له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع لتحقق الانقياد
خير وانما الخير هو التولي لو كان من اثبته بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ثم يرتدوا او يعودوا كما يقال
لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة
والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا يحتمل ان يكون من قبيل لو
لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا و
يحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا
لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط فاذا ما اخبر بعدم الثبوت والمنفي في
جملتيها ليوافق الوضاف الثبوت ينافي التعليق وحصول الغرض والاستقبال ينافي
المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في
المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم
يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفعت في حلة الهام بينتي
الى الاو القلوب خوالي يصبو تاسفه على معارفه ببغداد وشوق وكانه الى ما وجد وجلد
المعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان كان لشيبها الهام في ما وجدته كانه امر قد حصل
منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو وقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عم على ما يستصوبون
وانه كلما ظهر عيبهم لهم راى في امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ

باسم الفاعل قصد الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية و
الاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فيهم فانه
والبلايا النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا كما قيل الا ان اريد بالفعل قوله
لقصد استمرار الفعل اي الاطاعة مثلا فيكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم
فهذا اي اعلم ما ذكر في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اريد
به امتناع الطاعة بكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فالوجه
الطريق الاول وللشارح ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان
يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخلة عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتاكيد واذا دخلت عليها حرف النفي تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي
التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه
وكذا ذكروا ان قولهم ما زيد ضربت وما انا ضربت لا فيه تخصيص النفي لا نفي التخصيص معناه انه
يورد حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ومنه دخول لو على المضارع في نحو ولو
ترى خطاب لمحمد عليه الصلوة والسلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها
من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم للتنزيل اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع اي الكلام عمن لا خلاف
في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه
بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة
لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وحق كلا
الماضي ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره
فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا استقبال التحقيق بمعنى الماضي بحسب التاويل كانه قيل قد
انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام

دا ع

اعلم وقفوا الكفار على النار

لان النفي لا يتوجه الى ... بل ...

النفي لا النفي التاكيد

فلا يصح استعمال لو ... في المقطوع وقوعه

والتحقق

وان جعلت الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل على المضارع ايضا ما في
ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد
رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزوا وعلي في غير الايضاح
من تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي
اصد قول البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد
ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوف اي رب شيء يوده الذين
كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغيير النظم ورب ههنا للتقليل الذي يتبع
انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل انها
مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد وفيه
على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف يدل عليه قوله لو كانوا مسلمين على ان
لو للتمني حكاية لودادتهم جي به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو
قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله
لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ربنا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم في اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم [illegible]
بتلك الحالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي ارسل الرياح

استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ذلك الى
المضارع مما يدل على الحال والحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة
بحيث يحتمل زعم ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول
بتي حوادث لو تبع الا الآن مما ينبغي [illegible] لتعرف للعدول عن عدم الثبوت الاصلي
للجملة الثانية الاسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على
الثبوت والاستمرار لانه [illegible] واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره

او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون [illegible]
على المضارع لانه على ان الفعل من الفظاعة

عدم حصر المسند في المسند اليه

اي تنكير المسند خلاف ما قد علم من الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ونحو قولك فيما لو قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك
رجل او ان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير ... ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر ... تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء فلا يمتنع
عند الا لتبنيه على كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداع اعاد قوله يك ضباعا
... على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون في نحو ان الابتداء
بالنكرة واسم الاستفهام ... معرفة نحو ابوك كم درهما مالك كذا في ما قد اتفق على ان ليلا المعنى
اي شيء الذي ... جواز جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبر
له واستدل بعضهم على ... المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان
الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل
الثاني ان العلم بالحكم ... احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز
حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما
في غاية الضعف اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا فان النكرة
المخصصة معلومة من وجه ما ... الحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولا ان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولا ان ما ذكره على تقدير صحته انما
يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل
الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة لما مر على ان
جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم
فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل

على

بالنكرة المخصصة

وقيد بالخبرية احترازا عما سبق في الجملة الانشائية نحو من ابوك فان المبتدا فيها نكرة والخبر موقتة بيان للنقوض بنقض مررت برجل افضل منه ابوه فافضل مبتدأ وابوه خبره والجملة صفة ما قبلها على مذهب سيبويه عابه

على مجرد المفهوم وحال تقييده والوصف يجي للكلام الذي فيه الشيوع بتخصيصه ونحو ذلك لان ان
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
كذلك فيجب ان لا يجوز الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد بعرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان
قولك جائني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون
من جهة النفس وغيرها فيقع الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيصا لا تحرير الحكم فقولنا ضرب
ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق
في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف بنحو الاشارة الى انه يجب عند تعريف المسند
ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب ما المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة
الخبرية بامر اخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله في ذلك الامر المعلوم على كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان ام لا لانه يجب مغايرة المسند اليه والمسند
بحسب المفهوم ليكون مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري مما تأول فيه الخبر الصادق باعتبار لازمه
اي شعري الان مثل شعري فيما كان المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا
التأويل بلازم في كلما يتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه
في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يعادل الاسد فهو هو واحد المفهومين لم يسمعه
والاخر انه زيد فهذا مفيد من غير تأويل ولازم حكم ان كان عطف على حكما اي ولافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر مثله ففي نحو الاشارة الى ان كون
المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ وكون الكلام على طابقه والعلم بنفس
المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر وهي حاصل انه ليس قد يعلم
امرين لكنه يجوز ان يكون متعددين في الحادث فيستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق فال كون المنطلق في
المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس في بيان تفسير لما سبق من بحث المعرف

في زيادة قوله باعتبار تعريف العهد او الجنس

ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكونوا براء من جنايته فان غير الجاني بهو الجاني اذ هو

بمنزلة الباعث للجاني والجاني في شيئان على معنى ان هذا اذا كان هذا الا فرق بينهما في جواز اضافة فه

الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرية

على كل جان ومراده ان من بغير الجاني فقد صحح جنايته في بعض الشعر والمذكور في بعض الكتب ان

تعريف المسند اليه ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وبهذا يشعر لفظ الايضاح

لكن قوله على امر معلوم بامر مثله بانه عام في ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف

بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان التعريف بالاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول

غلام زيد الا لغلام معهود بينك وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة للغلام من غلمانه والا لم

يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه

قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه

لكثرة الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع ومباني الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة فه

ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع

الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي وعكس ذلك على المثالين وهو اخوك زيد

والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه

باحدهما دون الاخرى فيجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان

بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان

تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب

ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع

زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت اخوك زيد ولا

يصح زيد اخوك وهذا ينبغي ان يقول رأيت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب

ولهذا قيل في بيت السقط نحو ضخ النوع ماوه ان الصواب ماوه نحو لان السامع يعرف

ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا او علم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف

اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت

ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بان كان يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت

المنطلق

المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد
التائب يحمل على او قس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس
قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اى قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن
امير سواه او مبالغة اى قصرا غير حقيقي بل مبالغا فيه لكمال فيه اى لكمال ذلك الجنس في
ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم
ان الشجاعة مقصورة لا تتجاوز لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت
بينهما وبين ما تقدم من افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان
حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فظاهر ولانه عين
فيكون كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل وان حمل على الجنس نفسه
فهو يفيد ان زيدا عين جنس الامير وعمرا عين جنس الشجاع متحدان في الخارج فرد ان
المحمول متحد بالموضوع في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر
وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم
ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم
فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير
المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غير زيد
لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فان الحاصل ان المعرف بلام الجنس ان
عبر عنه نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان
او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتقوى في
والامام من قريش لان الجنس يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في التقوى ولا يلزم ان يكون ما في الخبر مقصورا على

اي كان هذا الموصول مبتدا الخبر مقصورا على الخبر او بالعكس اما قد يكون مقصورا على الاطلاق من غير تقييده بالوصف ونحوه

الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في قوله
نعم خير كذا على الاتصاف بكونه ليس عاما وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع والموصول كالذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم
الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا باعتبار تقييده
بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الخ قال الاعشى هو
الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فالمقصور عليه هبة المائة من الابل حال كونه
مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة
ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص
من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة فذكرها
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولك انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية فقط
انه لا احد في الدنيا الا وانت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا محبتي
لكنه الا ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولك انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم
مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منك بجملتها مقصورة
عليك وليس لغيرك حظ في محبة منك فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق
المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منك بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد
الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ومثله
في انت الحبيب وجه اخر قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميل فانه لم يرد قصر الحسن
على بكائه لانه لا يتأتى بل يشتهي اثبات الاثم الحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل
اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميل على ما لا يخفى على من له
دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس
بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا التقط

انتهى في مطبوع الجميلا،،

عطف على كل شخص

ما قيل انه يجوز ان يكون للعهد مبالغة او ان يجعل لقصر الجنس على بكماله بمعنى انه لا يتجاوز الى الاخر
غيره فلانه لا يتجاوز الى شيء اخر ومعنى التعريف حينئذ ان اتصاف المبتدأ بالخبر ثابت لا ينكر
ولا شك فيه ومنه قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك
العبد اراد ان بنت العبودية ثم يحيط الامر فيها معروفا بها كذا في الايالات في زمان
قبل اللام في لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس بمعنى القصر قابلا
وقد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من فروعه
وكذا المعنى الذي اشير اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني كون
الخبر لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود نحو زيد
المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد
وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا الخبر زيد اخوه اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع
الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها
على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى
وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب سواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق
خبر ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وفيه
الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان
يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من
جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم
زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل
واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي كصاحب الاسم
وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة
ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق

والكذب ولا يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره و
جوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك
اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر العرفية لا مطلقا خبر المبتدأ الا ان
الاسناد عندهم اعم من الاخبارية والانشائية الا ترى ان الظرف في ابن زيد وان لك
مسناد من الفعال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت
للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم
الرجل زيد على احد القولين والاخر ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي او
لكونه سببيا كما مر ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم وجعل السببي
بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا
سبب من خرجه اي متعلق به مرتبط لان السببي الاصل هو [illegible] ما يتوصل
به الى الشيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه
المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا
لضمير المعتد به بان لا يكون مشبها باسم الفاعل الخالي عن الضمير يصرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته
وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معري عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به
فاذا قلت قام مثلا دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت
به وما اشبه ذلك فان قلت سيأتي انه قد يكون للتخصيص مثلا انا سعيت في
حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا
قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قيل للتخصيص والتقوي سواء كان على
سبيل

سبيل التخصيص اذ لا غلط النفوس يشمل التخصيص من حيث انه تقوى دفعا لعبارة قليلة الاشعار

بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارها

يفيد التخصيص وتمام بحث لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا

تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص

فقط دون التقوى لانه لا يبقى التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان

لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى الحكم او لكونه

سببيا مع تصريحه بان المسند فيما سبق في جاءنك عند قصد التخصيص جملة واسميتها

وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة

بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشبهه فالاولى

عند الاشتباه ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في

الدار اخوك فعند التردد يحمل عليه اولى وقيل اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون

مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم من قولنا زيد في الدار

ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدرة

بجملة والمص قد عبر بالجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف وتم حذف

مع الفعل فبقي المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه لكان يقول اذ المقدر فعل لان

معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يحتاج في تقديره جملة لا مفرد وح لا معنى لعبارة المص

اصلا مع ان فيها فساد اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادة ان الجملة الظرفية

مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة

فكان ينبغي ان يقول المص اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه

اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه

على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه

الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني

فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى الخمر الجنة

وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة اي على الحصول

فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بعدم الحصول في خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في
خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي لا يتجاوزه الى الاتصاف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان
معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليست
القصر حقيقيا بل لزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى
غيرك اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزه الى غيركم و
ديني لا يتجاوزه الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم
كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر
الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة
الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون
سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس بحسب الحقيقة بل اضافي
بالنسبة الى غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة
خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او للتنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل
في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح
النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف
اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر عنه وهذا التقديم واجب

فيما

فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصح الابتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا ف
لا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف
فانه يتعين كونه خبرا لانه لا يقع مبتدأ وانما اطلق الظرف هنا ليشمل في غير هذا ايضا ما اذا كانت
النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وادرجل نحو في الدار رجل ان
التخصيص انما كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصوص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد
حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصوص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن البرهان و
هو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة
شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت
بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم
بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى
صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو الباء في قوله ببهجتها
اي بحسنها اي بصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند
الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو
سهو شمس الضحى ابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه
الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها الماتن اما
الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست
اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم المسند كون المراد في الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام بغير ضبط واشكال ويشتمل على نوع
اختلال وذلك انه قال او يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وعلى في الدرجة الاخرى احترازا
عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية و
الاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسند الى
كان

ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى الى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقوي
الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال صاحب المفتاح ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان
خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على
الاسناد الى الضمير وبهذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتداء في الدرجة الاولى على ما ذكره
فههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى حال ان الفعل في كل منها متقدم على ما
اسند اليه في الدرجة الاولى هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب على الاول بان في نحو زيد عرف
ثلثة اسنادات مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد
بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما
وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق الا بالطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف
على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يتم بعد الفعل والمبتداء قبله فكلما يتحقق الطرفان
انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان تحقق
الفعل المسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده
الى المبتداء بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار به توسط الضمير مقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد
الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضائه القول بالاسنادات الثلثة لان
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه
جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان ههنا الاسناد مع الامرين مثلثة وعن
الثاني بانه لما كان اول الاسناد ههنا في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد
والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى

بخلاف

بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكونه اهم
اعتراض صعب فلا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا
يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
انما صار الى ذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى لي
هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض العلماء وكتب
في ذلك كلاما طويلا لا يجدي وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين
الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام وانا قمت
الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم
يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فح
لا تناقض في هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تطويل بلا طائل اذ غاية ما ذكره في دفع التناقض من
ان فيه القول بتحقق الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجموع الفعل
الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح رح وان اراد اسناد الجملة التي هو الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان وجه تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدا وكما يشعر
به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد
اسهله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير درجة الاولى على الايهام بواسطة
ومن العجب انه لم يتعدد في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يرد ولا طائل فيما اتى به في التشنيع على الشارح تلافيا
لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من
وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق اذ لا
انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد دون نحو زيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد

الثبوت وهم بل انما يفيد ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وهو الاسناد في الدرجة الاولى آه كلام
ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم
الثالث ان حاصل قوله في بحث التقوي جرد المبتدأ الى آخره على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد
لان الاسم الى المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي عين اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه انما هو مع
الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو
عبارة عنه وحينئذ كثيرا ما يقال الفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه اذا اراد بالاسناد النسبة
المعنوية المخصوصة فلا يخفى نحو انا عرفت الاسناد واحد هو نسبة الوجدان الى المتكلم بالثبوت وان
اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسنا د
الى الضمير العايد الى الشيء لا يقتضي الا الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما في نحو قولنا قلت على
زيد غلام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله
فلا بد لهم من زيادة اعتبار ما اي ما سواه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو جملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق عليه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا
مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد
اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة
الضمير الى المبتدأ والرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وسوى ما لم يجعله احد ولم يلتفت اليه
فورده ثم ان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح رح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وان
بتمام المقصود فما ذكر في تصحيح كلام المفتاح في تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التوجيه
بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فنوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الد رجة
الثالثة واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل
فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العايد الى الشيء اسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لانه
سوا

هذا اعتبار لا يجيء الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا انما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند
الى زيد اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث المسند اليه لا يدل
الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه
مبتدأ وهو المراد بقوله الا انه انما كان اعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما
يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير
متضمن وصفة له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار حالي ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير
الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر اليه ان كان الخبر متضمنا للضمير المسند اليه ثانيا اي مسند
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار
الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسنادات الثلثة على الوجه المستبعد والمشتبه ع
لما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد وحصول الثبوت
لجعل المسند الواقع فعلا او يتقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله
سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر
مقدم عليه او ابوه كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقدم
الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني
عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهو امتنع الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرفت وانت
عرفت لا ما ذكره الشارح ره من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد فلا تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق و
الفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بالبابين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا

فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند وايضا لا يصح التعلق في غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون فعلا

فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال و

التمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء ولان قوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما

لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه انما

يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع احوال**

متعلقات الفعل قد سبق في التنبيه اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري

فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد

غموض ومزيد فائدة في توضيح هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه

على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كا

لفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر

الفعل مع كل منهما والاول اولى ليعرف بان الاول افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما

اما تلبسه بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم

ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات

الملحقات كذلك فان الغرض من ذكر ما مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة ككونه وقع فيه

وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة و

قوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض

ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة عنه ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت

او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه

فقط ترك المفعول ولم يذكر معه او اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل

للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض

ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا

اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن

غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل اي الفعل المتعدي

منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان

السامع

[illegible] اعطاء زيد الدنانير مثل المعتد وغير معاقبة ... فلان يعطى الدنانير اى فلان يعطى زيدا دنانير ...
... او المقدر ... وهو الدنانير ...

السابع — يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتعلق
غرض المتكلم الان اى او اصلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا
بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد
منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن
لا يوجد وهو انما لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثانى
لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد مناسبة للمقام بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس
الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق
المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار
بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية
اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى
افاد ذلك المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يفعل
يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما ان القصد الى الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمله
المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشموله لها احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر
لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع

ولا يعتبر فيه العموم ... يكون كلام مفيد التعميم غير العموم لانه يجوز ان لا يلزم من عدم اعتبار العموم

عليه تكلف بحثا لانا نقول لا نم المساواة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود

عدم كونه مساواة في الكلام وانما المساوي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والوجه

واضح ثم المذكور في الشرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاثر اف

من ان نحو فلان جواد يعطي لا للاعطاء مبالغة بتنزيل وجوده غير تام منزلة العدم لان معنى قولنا

فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غير سيما وهذا العموم قرينة ما نحن فيه لان ما

ذكره من الحصر بين تمام يشهد به نعم لا اعمل هنا اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم

ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والظ

ما ذكره المص وتحقيق ما ذكر ما علق عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط

عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري

في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع

واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة

على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطفا على المضارع المنصوب قبله اي فلا

يجد عداه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه

نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص

ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء

الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع

اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها

فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره

فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر

المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها

ان يبصرها ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند

عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا

بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول

ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور لانه يقصد

اثباته

فالفرق بين تعميم افراد الفعل وبين تعميم افراد المفعول ظاهر فكان نسخة يعطي الدنانير كرة فيلزم تعميم افراد الفعل
ولا نسخة يعطي التنفير اعطاء كثيرا من الانواع من الدنانير والدراهم والثياب وغيرها فيلزم تعميم المفعول فافهم

فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين مثال لما قصد اثباته باعتبار خصوص افراد الفعل من غير اعتبار التعلق بمفعول ولهذا لم يجب تقدير المفعول [illegible]
بعموم افراد الفعل من غير اعتبار التعلق بمفعول ولهذا لم يجز تقدير المفعول لفوات المقصود كذا

اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار
التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز تقدير المفعول لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان
يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع
قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وجاز ان يفرض بكل منهما ما في الآخر ولا بأس بينهما في الاعتبار والقصد واما الحذف اي حذف
المفعول من اللفظ بعد ما يليه المقام اعني وجود القرينة فاما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يكون ما لم يكن تعلقه اي تعلق
فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا
جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قوله اي قول الخريمي يرثي ابنه و
لو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس
السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني
الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول
المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل ولو شئت بكيت تفكرا لان تعلق فعل
المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم ورده بانه ليس من هذا
القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو
شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدلا
الدمع التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
ومما نشأ من سوء التأمل ما قيل ان الكلام في مفعول
ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض

فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير
معدى الى التفكر

فلا يصح قولك اعطيت درهمين [illegible]
لان الاعطاء المقيد بدرهمين لا يصلح تفسيرا للاعطاء المقيد
بدرهم واحد

قوله فلا بد من ذكره اي ذكر المفعول لعدم [illegible]

وهو ضرورة الشعر لطلب الاختصار

بل جاء الفهم منه الى حذف المفعول

ما قلنا من ان المعنى فليس منه

[illegible]

آخر لا يعال يحتمل أنه يريد أنه ضعف ونحل بحيث لم يبق فيه مادة الدمع فصرت بحيث

أقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا ~~البكية لا أن نقول ترتب~~

هذا الكلام على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا أقبح من قبيل ولو شئت أن أبكي مأ

البكية لا أن نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منه الشوق غير تفكر يدل على فساد هذا الاحتمال

لأن بكاء التفكر ليس سوى الأسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على أن لا يبقى فيه الشوق

غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فإنه مما يتوقف

على أن لا يبقى فيه غير التفكر فيصح ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان

بعد الإبهام قولك أمرته فقام أي أمرته بالقيام قال الله تعالى أمرنا مترفيها ففسقوا فيها أي أمرناهم

بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم وإقدارهم وإما عطف على قوله إما للبيان لدفع توهم إرادة

مل غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله أي قول البحتري وكم ذدت أي دفعت عني من تحامل

حادث يقال تحامل فلان علي إذا لم يعدل وكم خبرية ومميزها قوله من تحامل حادث

وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك

الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة

أيام أي شدتها وصولتها حززن أي قطعن اللحم إلى العظم فحذف المفعول أعني اللحم إذ لو ذكر اللحم لربما

توهم قبل ذكر ما بعده أي بعد اللحم وهو قوله إلى العظم أن الحز لم ينته إلى العظم بل كان في بعض اللحم

فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم

يرده إلا العظم وإما لأنه أريد ذكره أي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على

صريح لفظه أي لفظ المفعول إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه أي وقوع الفعل على المفعول

حتى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه كقوله أي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك

في السؤدد والمجد والمكارم مثلا أي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ إذ لو ذكره

لكان المناسب في قوله لم نجد الإتيان بضميره أي فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو إيقاع

نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل لأجل هذا المعنى بعينه

عكس ذو الرمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا أعمل الفعل

الأول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لأن الغرض إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال

العناية

العناية بذلك بخلاف الارشاد ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل له كانما
يدل على تجويز وجوده على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار فكقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة
ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكن يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى
دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى
الطريق المستقيم للوصول اليها تختص بالبعض ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وفيه نظر لان احتمال ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة
اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال
هذه المعاني مما يتعلق بغرض المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان
يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم من غير المفعول
به قوله نعبد واياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
ليلائم الكلام ومنهم من جعل هذا من حذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب
فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وذلك ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فا
لتعميم انما هو من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالحق ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه
وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على
ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام والاوجه للتحقيق
لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذني وعليه قوله ارني انظر اليك اى ذاتك وقد عرفت
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يوم لم ... الاعتماد على اللفظ من
حيث ان ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل كما في نظائره الامام يجوز العقلاء ... خلاف المقصود

ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال
يوم الظالم من نحو العباد ويوصف بالمام اياه فيعلمك اذ لا تفيد التعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مما
لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما هو لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر
ولو سلم فترك التوضيح لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتوضيح بما ليس كذلك اعني التعميم
غير مناسب وثالثا ان هذا الاستعمال في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم
والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يفيد المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف
سوى مجرد الاختصار ومنه الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على
ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما
تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان
صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه
لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله
اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين
وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد
القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس
من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ
وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة
صدور السقي والذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة صدور ذودهما غنمهما وسقي
الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل
غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين

وغفل

وغفل عنها الجمهور واستحسنوا الكلام فيها واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل
اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآي على الالف
والامتناع ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
فيها انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي
من النبي عم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان
مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك قال الله لينذر بأسا شديدا اي لينذر
الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل
ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد
الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وانت
مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتأكيده اي
تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان الواجب على المصنف ان يذكره
بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة
ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول
لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت شعرا
ولا غيره وكذا زيدا ضربت وعمرا واذا لم يكن التقديم للتخصيص بخلاف ما اذا كان له واما
الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ
في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما
نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا
عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان

للتقديم على المحذوف كما التقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد
لكن اذا قامت القرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم انه ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا يستقيم بازاء الا التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تع واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته
وهو اوكد في افادة التخصيص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وبحقق المغايرة بان المعطوف عليه للاختصاص دون المعطوف ف
لم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لابهام كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله
تع ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء
في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة
لي في ارضي فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الا
ختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو
الجزاء اعني فاعبدوا وكانه سهو واما الفاءات الثلث فاولها هو التي كانت في شرط ا
لمحذوف ابقيت تنبيها على السببية لما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي الامر
والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ
ولما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما
نحو اما فهدينا ثمود لالتزام وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا
اما زيد فقائم حاصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت
الدنيا باقية فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه
ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض
الكلي اعني لزوم القيام لزيد ثم اختير هذا موقع الفاء مع ان موقعه صدر الجزاء ليحصل
التحقيق واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
ويحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا ما
التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء اخر ويحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام

كما هو

كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء جزء من اجزاء
المفعول او الظرف او غير ذلك من المعمولات مما يفصل لزوم ما بعد الفاء له ولا يبعد اعمال ما بعد
الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز
تحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان
ليس الغرض ان هو يا محمد دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض
اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الاترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سئل سائل
ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد
صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما قريبا اكثريا كما يقال الحركة الفلك
الاسفل لازم للتخصيص غالبا اي بخلاف التمام وفي قوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال ان علينا ... وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع التي لا يحسن فيها اعتبار التخصيص لنبو المقام
عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة و
الاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير
في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت
مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو
الله احمد اياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه

والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في جميع
ذلك وراء التخصيص اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ
في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
خطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فايدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على
الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم
ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول
سورة نزلت فكانت الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني
اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما
يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان
تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاوجه ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء
للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق
الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اي
اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل
في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة ويستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما

بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما
فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول
له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل
وعند اجتماع التوابع الاصل نعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك الشيء
الذي يتقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا
له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكر في
المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضية بحسب اعتناء المتكلم او السامع والاهتمام
بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي
ليتخلص الناس من شره كقولك قتل زيد رجلا بتقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي آل فرعون يعني انه قد ذكر الرجل بثلثة
اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب
تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل
الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها
قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم
ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال
لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فانهما
مفعولا جعلوا ان ذكر الله وذكره وجه الحبيب لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض
له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام

حديث بذكر القرية سهل فيها منت فيه ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت
في التاخير ما نعا مثل الاخلال بالمقصود في نحو قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه الذين على الوصف اعني الذين كفروا وا
اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى
بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق
بالتقديم واعترض عليه الفاضل بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع
ان يجعل تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء او بتنكير ان يجعل ما متعلق بلا وكذا
تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر يصح
تعليل تقديمه بالعناية وجوابه انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه
نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني ولو ليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر
عارض اوجب له ما تقدم ان يجعل نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وبهذا الاحتراز وان كان ح
مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من ان قسم التقديم مطلق بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمبتداء على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه
عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث
يمتنع الا بعد تقديمه على العامل كالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب

قوله يقول قصرت اللقحة واللقحة بكسر اللام واللقوحة بفتحها هي الناقة الحلوب

اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درّها
له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص
الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اليه وهو غير حقيقي بل
اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وهكذا يعرف قصد صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جعله وهم البعض انه اهمل الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله
ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اي من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد
الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا امثلة توهم
اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد في الامثلة في اثناء هذا التفسير غير الحقيقي اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل
زيد شاعر لا غير وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو واذا تم
ذلك تأملت وجدته يشير الى التقسيم ايضا حيث قال متى اعتقد المخاطب النفي على الوصف المسلم ثبوته
وقلت ما شاعر نوه النفي جاهل عن الفعل الى ثبوته للمدعي له اي على ما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة
كذا شعراء وان قلت ما كقولك زيد وعمرو شاعران فخبتا دل النفي بثبوته لذلك فقلت ذلك الا زيد

اقسام القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ولكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة بالموصوف
آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف
يصح ان تكون لغيره لكنه يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية
التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول و

قوله لتعذر الاحاطة اه اقول يكفي في القصر الاحاطة الاجمالية وهي غير متعذرة وقد بين تفصيل هذا في الكتب الكلامية في رد اعتراض الامام على الكتاب التصورات ويمكن ان يقال المراد بالاحاطة العلم بانتفاء الكل وهو متعذر فتامل منه

والمقصود عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولك اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على
العلم في قولك العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي هي فرد منها اعني ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جائني
رجل عالم وصدقها بدونه في قولك العلم مكرم وبالعكس في قولنا جائني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد با
لمعنوية ههنا هو المعنى الاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فقصر الموصوف على الصفة تقديرا والمعنى انه مقصور على الكون
زيدا او اخا او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب
اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما
من منصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية
بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات
الموجودة والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان اقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا
يجري في الحقيقي لما ستشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا
غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما حقيقي تحقيقا والثاني حقيقي مبالغة
ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق
بين القصر الغير الحقيقي وبين القصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة
مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر
او مكانه والتقييد بلفظ او للتنويع فلا ينافي التعيين وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الصفة الاخرى ومعنى دون في الاصل
ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي
حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون امر اخر اراد به دون صفة واحدة اخرى

او دون

قوله والاول انسب اه ... او غيره ذلك من صيغ الافعال نحو ... ولا يخفى انه يتعلق عليه مفهوم القائم الا نفس القيام

قوله والاول انسب لان اقوى ذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر والثاني يحوج الى زيادة تكلف في شمول جميع الامثلة نحو ما زيد الا يقوم او قام وغيره ذلك من صيغ الافعال سيد شريف

قوله لتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في ليس في الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا صفات النفس فلا يتيقن من العاقل المتحري الصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواه مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالمحصور حاضر حس

فاذا انتفت عن جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات حج

قوله في حكم المعدوم وقد يقصد المبالغة باعتبار كمال ذلك الوصف فيه وسبق تحقيقه حو

قوله ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف اه ولا يبعد في القصر الغير الحقيقي ايضا المبالغة لعدم الاعتداد بما يأبى المقصور عليه فتامل حو

قوله والفرق بين القصر الغير الحقيقي اه قال الفاضل ويشتركان معا في جواز اتصاف الموصوف اه لا يخفى ان المراد الصفات الممكنة الاجتماع وان في القصر الحقيقي يجوز الاتصاف بجميع تلك الصفات بخلاف القصر الغير الحقيقي فانه انما يجوز اتصافه بما سوى الصفة المنفية الا اذا كان ادعائيا حو

وذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر في مفهومه سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد وانما ط على احد الاثنين المعتبر في الافراد والقلب والتعيين وفي ذلك السلب يتحقق عدم الاعتداد ... سائر الصفات واذا كان غير حقيقي اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك الصفة ويعتبر فيه اعتقاد المخاطب على احد تلك الاثنين وليس فيه عدم الاعتداد بسائر الصفات ويشتركان في جواز اتصاف الموصوف بصفات معايرة للصفة التي قصر الموصوف عليها ولهذا الاشتراك دق الفرق بينهما سيد شريف

قوله معناه متجاوزا او اشارة الى ان دون اخرى في موضع الحال وذو الحال اما المفعول واما الفاعل اعني المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ وكلامه رحمه الله يشعر بالثاني وكذا كلام الفاضل واما فنصب على الظرفية فان الكلام بهذا او جاعلا هذه الصفة مكان اخرى عطفا على دون وحالا من المتكلم فان قدر بصفة مكانها كما في المفتاح كان عطفا على بصفة حو

او دون امر واحد آخر فقط في غير ما هو المعتقد اي طلب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة
لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا او منجما وقولنا ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في شاعرية وعبر بكلمة او ليدل على ان المراد به اعم من الواحد والاثنين والجميع
فيدخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله مكان آخر ومكان آخر وكيف تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الثاني وكيف
هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا
مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني
وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التنويع على عرفه
من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في
القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة
واحدة ولا يردد بينها وبين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي من هذا الكلام وهو ما استعمال
لفظة او فيه اي كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر مكان آخر واي المخاطب بالاول من ضربي كل اي من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد
في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر
وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد
لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص
امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر القلب لقلب حكم المخاطب

قوله قطعا كما في قصر الافراد والقلب قوله او احتمالا كما في قصر التعيين
قوله مما لا يقع اي مما لا يوجد

اعتقد اتصافه بصفتين او صفة واحدة مما لا يقع

اي الاعم من الواحد والاثنين والجمع

قوله وهذا التقسيم لا يجري لان الحق المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق
وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل الخ انما يدل على عكس
الاول لا عدم جريانه في القصر الحقيقي
اذ يمكن ان يعتقده الا فيما لم يتوهم فيجري الاقسام حسبما علمه
او مما فيه الاعتقاد

قوله بينه وبين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة
واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة

قوله والمخاطب بالاول قد يقال لا ينحصر القصر فيما ذكره لان السامع قد يعتقد
كذا وهذه صفة بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما
فرعا وشاعرا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الثبوت والنفي او تردد في امره
فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ وكان او صوابا ويجاب بانه لغلبة
لم يتعرض له

قوله والمخاطب بالاول الخ كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم
القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب

او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله من يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اى
المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اى اتصافه بتلك الصفة واتصاف
غيره بها في قصر الموصوف واتصافه وغيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد
الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان
اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان
اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يكون القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين
قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان آخر قصر قلب فقط قلت
مراد المصنف بالآخر احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن
اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هو احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان آخر ان تكون
الصفة المذكورة ثابتة وهو الاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فلا صادق على الصفة
المذكورة لان المخاطب لا يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال
بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من
الصفتين فلا يكون هذا التخصيص بصفة مكان اخرى بل تخصيص بصفة يصدق عليها الاخرى
فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات
الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
وحكم بجواز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا
قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين

دبه

قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده حسن چلبی

قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصف آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين باحدهما فقلت ما زيد الا قائم اى من الاكاتب تقصد اجتماع احد المتساويين وقطع الشركة ابتغيه فجراى من اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام وواحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معينة حسن چلبی

في القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احديهما
فلا يحسن قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها لا معنى
بعد ان الكاتب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التلطف ان يتحقق في قصر التعيين
تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما
زيد الا قائم لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر فالاوضح ان يقول
قوله دون آخر مشترك بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة البتة
بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا
واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده وسمي القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون الآخر او مكان آخر قصر
تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله سهو
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرطا قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه
كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير
شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من انه يجب
اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود
ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر
مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح بالنفي والاثبات جميعا في ما زيد الا قائم
وان اراد به انه يجب اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهي الصفة التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فلم يقع قصر قلب فجوابه انه قد
يجوز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به فيقول ما زيد الا قاعد
وايضا يخرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لاحد في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا الشرط ليصح قولنا ما زيد الا

فقصر القلب فيما لا يعلم من اللفظ بل بإيراد لفظ الإيضاح ولو ذهب فلا دليل عليه لانا لا نعلم حسن قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وذكر ايضا انه لا يجوز ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس
اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر
الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه دخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتنافيين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك
زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن
ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما ببابي المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبق لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكان في قوله
المعنى منها ومنها صدور ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف
عليه والمنفي هو المعطوف وفي الثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير
حروف العطف واما كون خط الكلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر وما يذكر
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام
بناء على تنافيهما لكن لا يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر لا يدل على هذا المعنى بخلاف
نحو الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجب ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان
عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه
يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العامة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحيح واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد

حيث كون المصنف بالتنافي في المتن هو المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان
قوله بل بإيراد لفظ الايضاح حيث قال في اشتراط الاول ليتصور اعتقاد
اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط
في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة
والاخر على شرط الحسن تعسف — قس حلبي
قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد
المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد لا وجه
لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ وبه يندفع التضعيف
بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي في قصر الافراد ايضا — قس حلبي
قوله يكون ضايعا قيل يلزم ان يكون اشتراط عدم التنافي من يعتقد الشركة وجوابه
ضايعا بمثل ما ذكرت لانه قد علم ان المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو على
ان المذكور في ما سبق ان المخاطب بقصر الافراد فالمذكور سابقا
ما اريد بالتنافي في اعتقاد الشركة وهو ليس معنى عدم تنافي الوصفين في
ان المخاطب من يعتقد الشركة فلا يلزم ضياعه بل تجري بما علم ضمنا
الواقع عاية الامر انه يستلزمه — صوفيه
قوله وقد يحصل القصر اي القصر المصطلح ولذا ذكر بالاسم الظاهر
قوله وللقصر اي مطلق القصر لا القصر المصطلح — صوفيه
قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر لخصوصه معه ان تعريف
المسند اليه يفيد القصر ملاحظة لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان الملحوظ
ثم ذكر فيما افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال
انما ترك المصنف ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق — قس حلبي
قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح الخ هذا الكلام مرتبط بقوله
والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان
الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه
الاربعة لا غير واما الثاني طرق عامة له — قس حلبي
قوله كالطرق المذكورة ههنا في العبارة نوع خرازة والاولى ان يقول
كالطرق الاخريين — صوفيه
قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب
ان يورد المثال لهما من غير المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق
التقديم قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال
ذكره تمهيدا لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق في الطرف العبارة الى ان يقال
كالطرقين المذكورين ههنا — قس حلبي
قوله والثاني بالعكس اعلم ان بل الخ اما ان ذكر في الاثبات او في النفي والاول
لا يفيد القصر اصلا والثاني انما يفيده اذا لم يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
ويجعل الكلام مفيد الثبوت الحكم اي المسند للتابع بعد نفيه عن المتبوع وقد
سبق تحقيق الاقوال في كلمة بل — صوبه
قوله وما يذكره ولعل عدم ذكرها اياه انه لا يصلح الا للقلب والمعين بان الطرق
العامة في الكل [illegible]
قوله وقد اجمع النحاة اه كانه يريد اجماع الشيخ والا فابن عصفور على ان الخبر
المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها
اذا تقدم ظرفا كان او غيره — قس حلبي
قوله اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العامة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على
اسمها حين العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل
ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل
الفصل بان وغيرها فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها
طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انها قصد
موافقتها اللغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة — قس حلبي

فحالي ان يكون مثالا للقلب لاشتراطه عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه او للقلب
مثالا لتنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما وما كان من مثال لهما
يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كانما قائم زيد واعلم
ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس
المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول
في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع
من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان
يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجي الذي اثبته لزيد من عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو
لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه
تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم
انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في
انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة انما القصر بان
ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان تكون ان لاثبات ما
بعده وما لنفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر و
ذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة وللاشعار
بلفظ التضمن الا انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي
معنى الشي وان يكون الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما كما سيجي ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بقوله اذ حجة اشار الى الاول بقوله لقول
المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو
المطابق لقراة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراة المشهورة نصب الميتة و
حرم مبنيا للفاعل وقري برفع الميتة وهو حرم مبنيا للفاعل وقرا برفعها وحرم مبنيا

قوله مثالا واحدا يصلح لهما فقد اشير الى ما سبق الى ان الفاضل يقتضي اشتراط الشارح في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للشارح فتامل منه

قوله واعلم ان كلام الشيخ الخ قال في المختصر في دلائل الاعجاز ان كلمة انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشعر ان كلمة انما في هذا الكلام ينبغي ان يكون لقصر الافراد فلا يجا معتدا به تعلم ان كلمة انما تقدح في المقصود على انه يجوز ان يكون كلمة انما بحرد الا ان هذه الطريقة لا تقدح في المقصود قائم بعينه في انما قال التاكيد دون القصر منه قوله وهذا المعنى اشارة الى ان كلام الشيخ ليس بيد الفاضل وكلام الشيخ مبني على الاول والاوجه كان المناسب قصر الافراد منه حيث جعلوا انما متضمنا بمعنى ما والا

قوله دون الافراد ذكره تنبيها على ان الافراد نفي دلالة عنده على قصر الافراد لا نفي دلالة على قصر التعيين منه

كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا منه

قوله الا ان لا يدخل الا على الاسم يشعر بان ما في الكافة اسم بخلاف ما في النافية فعلى ما توهمه البعض من ان ما نافية يلزم دخول ان على اي في عند جمهور النحاة سوى ابن درستويه والاصح انها حرف فيه بحث فان المحقق الاسترابادي صرح بان ما الكافة حرف عند الكل واقول فيه بحث فان المحقق الاسترابادي صرح بان ما الكافة حرف عند جمهور النحاة سوى ابن درستويه والاصح انها الفاضل فيجوز انما زيد قائم من قواعد النحو انهما لا تدخل على حرف النفي قال الفاضل وكانه سهو من قلم الناسخ والصواب على لغة بني تميم كذا في الشيخ الرضي راينا بها على لغة اهل الحجاز منه

ويلزم منه استدلال بعض الاصوليين ان ان يدخل على الحرف

ويلزم منه استدلال الاصوليين ان ما ينفي غير ما دخل عليه

للمفعول كذا في بعض النسخ فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو

كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فافهم وامّا قراءة

النصب على حرم عليكم الا الميتة بنصب ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع

لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة

وهو ايضا يفيد القصر كما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق

على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت امّا على قراءة حرم مبنيا

للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هاهنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا

وجه لرفع الميتة الا على تاويل بانما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وسوا ان يجعل

ما موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب

هذا التاويل وامّا على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة ونقل

ابو علي من الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكن نقل جعلها موصولة

اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله وتقول انما

انا لاثبات عليه ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده امّا في قصر الموصوف نحو انما زيد

قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وامّا في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو

لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين

مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وحاصل ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير بما بعده لموصوف

اولاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير

معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يجوز الانفصال الا لتعذر
ما تقوم

الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه

الوجوه منتفية هاهنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيستشهد

لصحة هذا الانفصال بيت الفرزدق وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد

بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد بمعنى منع
مبتدا او خبر

الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي لذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
خبر بعد خبر

وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع عنه فصل الضمير واخره
لا الدافع

اذ لو

الليم بكسر اللام وسكون الياء وفتحها اللوم الالم وعنف الشدة

قوله اذ لو كان موصولة لبقي ان بلا خبر آه واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح حسن چلبي

قوله لان ما فيها موصولة آه واما جعلها ما قبيل انما انا تميمي بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح حسن چلبي

قوله نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق ذكر احتمال الثاني استطرادا والمقصود الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المآل حسن چلبي

قوله وهو المذكور في المفتاح آه وذلك لانه على قراءة حرم مبنيا للمفعول ورفع الميتة لا يتعين كون ما موصولة فلا يصح الاستشهاد بها فقط

باقراءة الرفع

قوله ونقل آه قد رجح كونها كافة بنسبة الخط فان حق الكافة ان تكتب متصلة لا الموصولة وهي هاهنا كتبت متصلة

قوله لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه آه اذ لو كان النفي اضافيا فقط وامّا اذا كان حقيقيا فلان ما سواه اي الحكم المذكور بعد انما في نحو انما زيد قائم يشتمل قيام عمرو وقعوده وامثالها مع انها لا تنفى قطعا وفي نحو انما يقوم زيد يشتمل كونه كاتبا وكونه شاعرا ونحوهما وكذا يشتمل قعود عمرو وكتابته وشعره وامثالها مع انها لا تنفى اصلا

قوله تكلف وجه التكلف ان لكل واحد من الاثبات والنفي في كل واحد من القصرين بمعنى واخفيه القول بان المراد بالجزء الاخير بما بعد خلاف الظاهر

قوله كقولك انما يقوم انا اعلم انه اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر فان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصال الفاعل وتاخيره كما في قولك انما ضرب اليوم انا وكما في بيت الفرزدق فانه اذا لم يفصل ولم يتاخر عنه لتبادر الى الفهم ان المقصود القصر على ذلك المتعلق وان لم يذكر احتمل الوجوب نظرا الى المعنى وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا حاصل لفظا فلانه اراد بصحة الانفصال عموم الامتناع ليشمل الوجوب واختار الشارح في شرح المفتاح الوجوب مطلقا وحكم بان الاتصال معنى انما اقوم ما انا الا اقوم

قوله وفي الاساس على ما ذكر في الاساس من ذمار الرجال ما يتعلق به مما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه

اى لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع
الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز
ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيده
لا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لا ان قوله انا الزائد دليل
على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بشئ اذ يقال انا الزائد
والمدافع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وسوا ظهر فى المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه
باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه فى الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بانفصال الضمير الواقع بعده
على ما ذهب اليه بعض النحاة نحو انما قائم انا وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى
الربعى وهو انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب
ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد لان نحو قولك لا عمرو ولا نفى
المجى لمن يردده والمجى بينهما يفيد اثبات المجى لزيد صريحا فى قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو لان
نفى المجى لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثانى فاثبات ضمنى فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد
ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لتوضيح انما متضمن معنى ما والا لا انها تطرد حتى يلزم كل كلام فيه تأكيد بعد تأكيد يفيد القصر مثل ان
زيدا لقائم ومنها اى ومن طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل
نحو تميمى انا فى قصره اى قصر الموصوف تميمى انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لا يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر
القلب ونحو قصرها اى قصر الصفة اياك كفيت مثالك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد
الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه
وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطائه اما فى قصر الافراد فحكمه صواب فى بعض وهو

بل يقولوا ان من يدافع عن احسابهم انا

منقول عن على بن عيسى

قوله وهو ما يشبه المتكلم يحتمل ان يريد به النسبة الثبوتية [illegible] فقد اثبت النسبة الثبوتية ويحتمل ان يريد ما يثبت المتكلم [illegible] احدهما وينفي الاخر [illegible] اليه والمتكلم يثبت احدهما [illegible] وكذا فيما ينبغيه

ما يشبه المتكلم وخطائه في بعض وهو ما ينبغيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين

او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء

تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى

انه اذا تامله الذوق السليم فهم من الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح

البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء

وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق

العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فلا يترك الا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو

المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض

او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه

لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو

ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في

كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما

سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد منع في المفتاح في هذا المقام نحو ليس غير وليس الا واعترض

عليه بان هذا ليس بطريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او نحو

العالم بالنحو الا زيد واجيب عنه بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي

ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له وهو هنا العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف ف

جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليس كل

ما ترك فيه [illegible] الاصل اي الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون ع

المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه

الثالث من وجوه الاختلاف ان المنفي بلا العاطفة لا يجامع النفي اذ الاصل دليل على امتناع ما زيد

الا قائم ليس هو بقاعد وانما بطريق العطف كما في المفتاح لان الحكم يختص بلا دون بل لا يجامع

الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع

مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا

العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها

قوله اذا تامله الذوق السليم اي القوة المدركة لخواص التراكيب ولطائف الاعتبارات [illegible] والمعقولات [illegible]

قوله لان تنفي بها ما اوجبته آه هذا في قصر الصفة على الموصوف نحو جائني زيد لا عمرو وفي عبارة الظهور وانما قصر الموصوف على الصفة نحو زيد قائم لا قاعد فيقال ينفي بها ما اوجب لقائم كونه ثابتا لزيد وينفي عن ذلك

من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بالنافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا
وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي قبلها بلا في النفي وهذا فرد جامع ومنهما
فان قلت ما فايدة قوله بغيرها فانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك
مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاصح ان يصرح اعوا بغيره بقوله من
كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتاكيد من قولنا داب الرجل الكريم ان لا يوذي
غيره فان المفهوم منه انه لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص
قوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا
يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا
انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني
تاكيدا ونحو جائني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العا
طفة الاخريين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت
لا عمرا اصح لان النفي فيهما اي في الاخريين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم
يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي
فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيجتمع لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم فرد جامع ومنهما
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم نفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا
وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا هو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في
النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على
نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في
قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي

فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالشبيه بقولك امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان المنفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما
انا تميمي لا قيسي انه لا دلالة بقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر
كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا قائم لا قاعد وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء يشعر بان النفي
الضمني في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال ل
السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع
ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد قال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكأن دلالته على
القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام
في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس
بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل
له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث
قال اعلم ان موضوع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما
ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا
ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق
انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر على انه قد يترك كل من

الاصلين

الاصليين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصليين وتركها
بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اى اذا
اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حال
كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من
الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه
اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى
نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا
عطف على قوله افرادا اى او يستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان
ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم
الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين
بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان
كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبين كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافى بين الرسالة والبشرية وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا
بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل

عليهم السلام كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره لكن ذلك لا يمنع ان يمنّ الله تعالى وقد
منّ علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
القصر فلكونه على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير سؤال بوجه آخر وهو
انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك
بل يدعونه والاول اوفق بجواب المحشي فليتأمل ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر
قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عم ان انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر مثلنا قصر قلب على ما
قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين اي
الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح
على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا
المخاطبين وتيقنهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة
بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين
فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في
انما ان يستعمل في الانكار المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت
(اي من الاقرباء)
تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على
ما ذكرنا ان يجعل هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه
(اي لما لم يرحم) (اي من اخراج انما)
اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل الثا لث
اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد
(اي لادعاء الظهور)
عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على
الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم

ان

هذا جواب عن سؤال مقدر وتقديره ان الكفار لا ينكرون البشرية فما الفائدة في القصر فليفهم على وفق كلام الخصم وكلامهم على صورة القصر قرره

قوله واما اثباتها بطريق القصر آه يعني ثبوت البشرية مقدمة صادقة مسلمة الا ان الكفار لما اوردوها بطريق القصر الرسالة العبارة بلا قصد الى الحكم ... منهم

قوله والاول اوفق لجواب المحشي حيث قال الا التسليم انتفاء الرسالة ... المناسب للتقرير الثاني ان يقال الا ان المخاطبين ينكرون ذلك حسن چلبي

وجه الفصاحة ان قوله الا التسليم انتفاء الرسالة يشعر بان السؤال هو تسليم انتفاء الرسالة كما ترى

قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده واي قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه يعلمه ويقربه بانه اخيه تنبيه حسن چلبي

قوله وانت تريد ان كان من المتن يكون تقديره انت لتصح وقوعه حالا ... المضارع المثبت اذا وقع حالا لا يجوز دخول الواو عليه كما هو المعروف في النحو فلذا قدر المبتدأ ليكون جملة اسمية فلا بد لها من الواو وفي نسخ المتن التي عندنا ... اذا وقعت حالا فيصح دخول الواو وتقدير انت غير ظاهر وان كان للتنبيه على كون تريد حالا فالظاهر تقديره بعد تريد بلا واو فليتأمل حسن افندي

قوله انه يعقل الحكمان معا لا اختصاص الي سوه الحزبية يثبت للتقديم ايضه وانه يثبت بما ذكر من سياقها على النفي والاستثناء ايضه لان العلل المذكورة مشتركة بينه وبين العطف صح كونه حكم الي طب مثبوبا بصوت وفطانة

ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية بمكا مر ونلاثية كاشتراك الثلثة الاول في الدلالة
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت
فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة لا العاطفة ومزية انما على العطف انه
يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي على سواء معا بخلاف العطف
فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما
بل قاعد ونعقل الحكمين معا ابلغ اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر اولا الا
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب
فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها
اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون
واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر
هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم م
ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا او ما ضرب عمروا الا زيد و
المفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او ما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال ل
والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا او ما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير
المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته
الا تأديبا وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل
والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا
الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول او على غيره من المتعلقات فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة
على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او
قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي الي جاز على

قوله مشاركة رباعية بمكا مر وجه كون حكم الي طب مثبوبا

قوله مشاركة رباعية بمكا مر ووجه كون الاشتراك الاولين في عدم...

قوله كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة ... صح

قوله ونعقل الحكمين معا ... [illegible]

قوله واحسن مواقعها قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلم المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر ... فيحسن موقع الكلام بمكانه الى مدلول الجملة والمعنى التعريض فائدة جديدة ... حسن الا يوجد بدونه

قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت آه مفعول استقريت محذوف اي استقريت مواقعها وجدتها اي انما اقوى مبتداء وخبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت انما وضمير وجدتها راجع الى انما ... وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز وما في موضعين مصدرية ... المعنى الاول والثاني الظرف والمعنى ... الى الا اقوى وما عطف عليه ... على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى اكوانها اذا لا يريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا لا يريد بالتعريض

فله تقديم المقصور عليه اداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة
الاستثناء الى الحالهما وسواء كون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليهما
نحو ما ضرب الا عمروا زيدا في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا وما
ضرب الا زيد عمروا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول
الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي
سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هو الضرب المسند الى زيد
والصفة المقصورة على زيد في الثاني هو الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلابد
من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لان نفي الحقيقة
تامة بذكر متعلق في الاخر وانما قال الى الحالهما احترازا عن تقديمهما معا الى التقديمهما عن مكانهما
بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا
الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع
لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشائع او متقدما عليه كما هو القليل والحاصل
ان تقديمهما بحالهما يفيد مما منعه بعض النحاة لانه يفيد الحصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المقصود بالتقديم لان التقدير في ما ضرب الا عمروا زيد ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد
وفي ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى
سواء كان المستثنى منه مذكورا او المستثنى بدلا منه او لا
بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة
الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما الى الحالهما انما
يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور من النسبة مقدما ويجعل
عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد الا احدا او تابعا للمستثنى نحو
ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ارايتك اظام ابتق الاالموت

قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي الخ اي من قبيل تقديمهما الى الحال لا انه من قبيل
قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهي لا على
انه مفعول كارها لان لا دفاع الحاجب يدفعه فافهم حسن حلبي

قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل الكلام على حذف المضاف
اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره حسن چلبي

قوله لاستلزامه قصر الصفة هذا الكلام يدل على ان المختار عندهم كون قصر
الفاعل على المفعول عكس قصر الصفة حسبما يدل عليه قولهم ان المقصور
عليه يؤخر مع اداة الاستثناء هو كم وما لا انه قولهم ان المقصور الخ
لان المختار عندهم قصر الموصوف على الصفة يقول ويؤخر مقصور عليها

لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمروا الا زيد وما
ضرب زيد الا عمروا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول صح

ما حكم

مشاهد كان من شاهدها مفعول رأيت والعامل في المو ثم سبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم
وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب
اي بعض ... المقصور
بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا اياك الا امير في البيت الاول اي لا تشتكي الا الاله
والنوايح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول
يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لايخفى تعسفه نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر
المنصوب ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل
ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا وان الموجود فيه نظر لا
فيتأتى به القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا ابهام فيه استفهام عن
جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يفيد غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد لم
يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد صرح بذلك بعضهم
البيان فمنعوا هذا الاقتصار وقالوا يجب ان الفعل المحصور ليس فيه اداة القصر فمن اين
يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال نلتزم الاقتصار القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي
والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غيرهما ان النفي
في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا و
شغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم
التخصيص بغير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك انا في علم النحو نقول بتأنيث الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة ابي الحسن
فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع
الجراشع النظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا كان حذف المستثنى منه فلا ضمير في
الفعل اصلا فالاصح ان يقال تأنيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر

فعلة فكيف يسند الفعل المنفي الى آخره نفى الكلام وارضية البدل فان زعم في وجه انا نقدّم النفي الا في الفاعل كذلك حشي حلته

الى الاحلاد الحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر العام والا كيف يسند

الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه فان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام م

وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فائتني فان اسم كان

ضمير عايد الى ما نحن عليه لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون مسند ما في ما قام الا

هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن الشرع في هذا القسم الابدال وبم يجوز النصب لسقاط

المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العايد اليه في اللفظ وانظرف

العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد

وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما

سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما جلست الا في المسجد مكانا من الامكنة

وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه قه

على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا

في ساير الامثلة المذكورة بل المراد احق من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا

او ظرفا او حالا او غير ذلك اذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى

في جنسه وصفته فاذا وجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة

بقاء ما عداه لكن الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ

جملة وهو اما خبر المبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم و

يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد و

الواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم

الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها

فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال بحال الايجاب مضمونة بمضمون عاملها الا على تاويل

العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما

على اتيانهم من جهتها كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا حال المقدر عليه

المجزوم به كالواقع اي حصل وقت ما غاية ما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا في القيد

الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيه هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي

تقديم

قوله فعلى مذهبه اه اعترض عليه الفاضل في شرح المفتاح بان قوله النظر الى اللفظ يأبى هذا التوجيه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في اللفظ مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا كيف يؤنث بالنظر اليه فلا دلالة على انه من علامة التأنيث ضمير اي جاز ويكفي ضمير فاعلم صح

قوله ولا يجيبن الثريا يرضون بما التوخير قراءة بالياء فان فاعله هو الضمير العايد الى احد صح

قوله فعلى مذهبه اه هذا ما ذكره السيد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قوله النظر الى اللفظ يأبى على انه يقع على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الكلام مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فوجه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى الفاعل العام بالنظر الى ظاهر اللفظ والمذكور بعده فانه المسند اليه في الظاهر اذ الابدال يعتبر مبنيا على الكلام حشي حلته

قوله لانه قصد لزوم في هذا التقرير اشارة الى دفع اشكال الحديث يدل على انه لا ياس للاشياء الا في حال الاتيان من قبل النساء وهو انه لا يا ياس في هذه الحالة حق

تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس المذكور بعد الكلام متعينا بمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الفعل على زيد قال ابو الطيب رب مبام ترى معرفة هو انما اللذة ذكرناها اي ما ذكرنا الا اللذة وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة فلا يقال ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس الانشاء وقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود به تحقيق احوال الامر في الانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا اجاد صاحب المفتاح ان المعتبر في الاعتبار هو الخبر والطلب في الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب

يستدعي في كيفية اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب
القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة نقتصر على ما ذكره المصنف وهي التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول
ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر
في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو
قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون ممتنعا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو
هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على
ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب
الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكانما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك
يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه قيل انها اي لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو
ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني عن فعل التمني فيستعقب الفعل بعد
نحو لو كان لي مال حججت اي ادّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما
ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا
وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من
تضمينهما

تضمينهما معنى التمني ليس لإفادة التمني بل لان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين لهما اياه
في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا او لو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى
جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا الابحاث غرض من التوبيخ واللوم على ما كان
يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه.
لانه قال مركبة هما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني
وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ليفيد
حصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض
بغير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني
ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن
لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب
فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب
في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه اي معنى
التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمه لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فان الطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو
طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار

صار كأنه المؤخر فقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد على ما مر اجمالا كقولك اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان
بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب لكنك تطلب تعيينها او التصور أي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا ولكن تطلب
تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه
بالكينونة في احدى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين وفي جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطلب
بالاستفهام تفصيله ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا
عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تجيء لطلب التصور وتعيين الفاعل
او المفعول ونحو ذلك في اعمرا عرفت واما نحو ازيد قام فلا لانه لا يلزم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل بل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام
لطلب التصديق ويجوز تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان
هل بمعنى قد الا انها تختص بطلب التصديق لما سيجيء والمسؤول عنه بها أي بما يسأل عنه
بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا
لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضربت بزيد ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فيكون مثل هذا محتملا ان يجيء لطلب
التصديق وان يجيء لطلب تصور المسند ويعرف بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب
الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال
عن تعيين المسند بهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تسامح والفاعل في اانت ضربت
زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت
اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتأديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انه يقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم

انسانا

او ما كان

اي بين المحمول والموضوع في المثالين المذكورين

فالذي يستحيل وجوده فلا يسأل عنه

ولعل وجه اختصاصها بالتصديق انها في الاصل بمعنى قد المختص بالماضي والمضارع الدال على التصديق بخلاف الهمزة فانها اصل في الاستفهام فانها لا تدخل على الامر والنهي منه

انسانا فقبيح ولا يجب ان تقول الا انت وحدك تشعر أقط الا انت رأيت انسانا اذ لا معنى

للسؤال عن الفاعل ثم يبوخ مثل هذا الان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل

مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان

ينص فيه على معين وتم ما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه

ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على

الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذ الكلام المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد

والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع

المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت

اصل الحكم فيه لا يعني الا الطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تسأل الا الطلب

التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا قلت ام بل ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع

لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق

في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد

المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه

التصور بوجه ما ولهذا اي يصح فقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف

يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل انما لم يمتنع لا

حتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح سوى ان الغالب

في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب اغني على قصد الاهتمام دون

الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا

اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول

التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انه متى وجد الفعل في الكلام لا تدخل

على الاسم وان كان منصوبا بفعل بعده الظاهر فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من

جعل الاسم ابلائها اياه بلفظ السكاكي وقبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل لما سبق من ان الاعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان حمل

في مذهب السكاكي

قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق [illegible]

فكل ما قلت التصديق [illegible]

عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما حكم بالامتناع
لا الاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي التصديق بنفس الفعل لما مر من انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتمحل لا يخفى الوجه
القبيح البعيد لانه تنافي حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لامر
اخر فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم
على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت
الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة
وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هو بمعناها فان قلت
هذا يقتضي ان لا يجوز او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك
واذا لم يقبح فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات
الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم
بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح
اتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال
بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
وقد صرح السكاكي بذلك فقال في اتضرب الضرب واقعا في الحال او علم ان هذا الامتناع قار
فيما اذا دلت القرينة على المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
اتضرب اباك وانت تشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما
قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب
مقارنة الحال بوقوع الفعل او انتفائه بل هنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجيئ زيد راكبا وسأضرب
زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله

فلا يصح لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا استفهام عن وقوع الضرب في المستقبل لح

حال من الضمير المستكن في ساغسل

ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل
(اي من قول النحاة)
المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا
على كلامه وهو ينادي على قلة فطانته ولم يتفطن عن امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري
ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكن تخاف على القاصرين ان
يتلقفوها من غير تامل فيأخذوا بها ومن هيهنا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تحسبك بالعبارة بمعنى لا تقصد غيرك و
تخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه
مبتداء خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الاول اعني تخصيص
(لكونه جزء من مفهومه)
المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الثاني اعني اختصاصها
بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
(والصفات ليس كذلك فتبعه)
الاسماء من حيث هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان
لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
المذكور في بحث التقرير وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما
(اظهار) (اي في صورة الثابت اعني الجملة الاسمية)
في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على
(لفظا)
الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وانما قيل فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية
(وان كان الهمزة تستدعي الفعل في الجملة)
بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود
(اي بسبب التراكيب وهو هل زيد منطلق)
بخلاف غير البليغ فانه لا فرق بينه وبين هل ينطلق زيد فلا يليق به ان يدخله

على الفعل بما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا
وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام او لا وجوده للحركة
وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام مشترك
في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فمنها ما يطلب بها
شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب
بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو
بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقتها بحسب هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل
ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني
مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به الشيء هو هو
والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا
كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان
لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا
المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات
موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء
العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها او برهن عليه صارت تلك الحدود بعينها
حدودا بالذات وبحسب الحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الحد الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
ومن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بها الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما اي فيطلب بها

بجواب عن سؤال ع

فاصل

اما ليس شيء منها لطلب التصديق وعلم منه ان العبرة في الاستفهام الهمزة وهل ايضا

قوله وحقائق وهي الماهية المركبة من الذاتيات باعتبار التحقق والوجود

فاضل من قبيل كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك مما يعين تعيين المخاطب
يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اى اى اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى اى اجناس
الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او
عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل
ومن المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس
من ذوي العلم تقول من جبرائيل اى ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرائيل ان يقال انه ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى
الرسل ونحو ذلك مما يفيد تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية
عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد بدليل
جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه
وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باى عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اى الفريقين
خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عم قد اشتركا
في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما
اضيف اليه اى وهو معنى قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اى الثياب هي
فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى الشخص
اليه كقولك ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متعين للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف
الى كلي فجوابه كل مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب التميز ويسأل بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية اى كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض
من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار فمن
آية مميز كم بزيادة من لما وقع الفصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من
فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية

دفع لما يتوهم ان المراد بالجنس المفعلي المبين في المنطق وهو لا يشمل النوع وغيره كما سنذكر الى ان الجنس بمعنى حقيقة الشيء فيتناول النوع عبارة

بالجنس المعنى المشهور له في المنطق بل كلي غير الوصف عبارة

لما عثر عليه ورايته في نظم ولا نثر ولا اطلع على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة • ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا
كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل
يسأل ايان يوم القيامة • وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا
حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع
الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين انى لك هذا اى من اين لك هذا
الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين و
ان يكون في احدهما حقيقة • وفي الآخر مجازا وبمعنى فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين
الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اى من اين او مقدرة
كما في قوله تعالى انى لك هذا اى من اين فمقال المصنف يستعمل بمعنى من اين سواء كان
ذلك من جهة اظهار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق
كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كا
لهمزة فانها لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد
ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله
امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع
ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هنا بمعنى بل اذ يكون للانتقال
من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا
يحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان
كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
وشرطها ان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا
يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم
ام لم تكذبوا اى شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير
الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه
من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى

حتى

حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت القصيد الأمر وفيه تنظير لكتاب
والتأمل أن يكون لمجرد أن والتمني نحو ما لي لا أرى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو
فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه
وإلجائه إليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يلي الهمزة
ما حمل المخاطب على الإقرار به كما في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة تقول
أضربت زيدا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأ
زيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت ونحو ذلك وما جعلت
الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم إذ ليس مراده
الكفار حمله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان بل على الإقرار بأنه منه كان كيف وقد
أشار إلى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وأجاب بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل واعترض عليه المصنف بأنه يجوز أن يكون الاستفهام على
أصله إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر الأصنام
حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام وأجيب بأنه يدل عليه ما قبل الآية وهو أنه عليه السلام قد حلف
بقوله تالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الأصنام قالوا من
فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم فالظاهر أنهم قد علموا
ذلك من حلفه وذمه الأصنام وقد روي أنهم تركوه في بيت الأصنام ليس معه
أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا إليه يسرعون ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة
يعني إذا كان التقرير بالهمزة فإنها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل
والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فإن هل يجيء للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار و
الأسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو من أتاك من أبيه وماذا فعلت
لفلان ومن الذي قتله ونحو ذلك والإنكار كذلك نحو أغير الله تدعون أي بإيلاء المنكر
الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة وأما غيرها وإن كان قد يجيء للإنكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا أيفرك لو فعلت كذا ومن ذا أفعل كذا وكم تدعونا

وكيف تؤذي اباك ومنه اين تذهب ما العراب الرند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار مما
يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يليها منه من مقام الفعل فلو كان الانكار على
وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذكر الفاعل في قوله ام
يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله
اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتخذ من دونه ما
آلهة فالمنكر فيه هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولى الهمزة الفعل وكالحال في قولك
اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ويجوز ان يكون في هذه الصورة يحتمل الانكار على
المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه الانكار على نفس المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم اسم فوقع على الفعل
فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون الانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح من قبيل تقوي الحكم
الانكار نظرا الى ان الذي طلب هو النبي عم بعقد اشتراكه في ذلك لا انفراده به وجعلها
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عدم الفرط شغفه بما عليهم وتبالغ في تصلب على كانه
يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد
التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا لا نسلم نقول لو سلم ان الهمزة
بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا
للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او منصبا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا او للتقوي ان كان
معرفا وقد اشار الى ذلك بهذا التفصيل ثم قال خلافا نحو قوله تعالى الله اذن لكم على
التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية
حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي
الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة
فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله

بكاف

بخلاف ونحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل
عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عم من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا
ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه
بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى ءالذكرين حرم ام الانثيين
ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان المراد نفي التحريم عن اصله وكذا اذا اوليتها الفاعل انكار ح
نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وعين الفاعل نحو اني الليل كان هذا ام النهار ر
وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فمع هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد
فانه للتقرير مع شيئية من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون
اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك يعني
لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو قوله افاصفاكم ربكم
بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو قوله انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذخر الضرغام
قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يجيء استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ
ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم الاية بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا
لازم والتوبيخ والاكمل معلجة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان
نترك ما يعبد اباؤنا وذلك لان شعيبا عم كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه
يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تامرك الاستهزاء والسخرية لا حقيقة الاستفهام

قوله صفيكم ح

خطاب للكفار الذين قالوا الملائكة بنات الله

افخصكم ربكم بالبنين

والتعجب يكون من شواذ الشهود بل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال عز وجل انه كان عاليا من
المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم
مجنون والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بحسب القرائن ما يناسب
المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل
الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او
مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء و
الالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتال ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر
لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب للوجوب
على جهة الاستعلاء وقيل مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وهو الطلب
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل
منها وقيل للقدر المشترك بين الثلث وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما
لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العلماء
اجمالا فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد
بكرا وفي هذا اشارة الى اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل بما ليس
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة
استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا
سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عند
والثالث فلما كان اسما سموه اسم امر ايضا ابين الثانيين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها
اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من

اقوى

أقول أمارات الحقيقة تحتمل أصحاب المفتاح والسماع اتفاق أئمة اللغة على إضافة نحو قم و
ليقم إلى الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر دون أن يقولوا صيغة الإباحة أو
لام الإباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لأنه حقيقة الأمر وفيه
نظر لأنا لا نم أن الأمر في قولهم صيغة الأمر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الأمر في عرفهم حقيقة في
قم وليقم ونحو ذلك وإضافة الصيغة والمثال إليه من إضافة العام إلى الخاص بدليل أنهم يستعملون
ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن أن يجاب عنه بأن سلمنا ذلك
لكن تسميتهم نحو قم وليقم أمرا دون أن يسموه إباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وإن لم يصلح
دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الأمر لغيره أي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب بحسب
القرائن وذلك بأن لا يبقى لطلب الفعل أصلا أو يبقى الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء في الأول
أشار بقوله كالإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتهديد أي التخويف وهو أعم من
الإنذار لأنه إبلاغ مع تخويف وفي الصحاح وهو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو قوله تعالى
اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فعقبه لأنه على
سرعة تكوينه تعالى إياهم قردة وأنهم مسخرون له منقادون لأمره وفي الإهانة لا يحصل
إذ لا يصيرون حجارة وإنما الغرض إهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا
أو لا تصبروا والفرق بينها وبين الإباحة أن المخاطب في الإباحة كأنه توهم أن ليس يجوز
له الإتيان بالفعل فأبيح وأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم
أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فرفع ذلك التوهم وسوى
بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك
بأمثل أي الإصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح وقال
وليس الصبح بأفضل منك عندي لأنه أي لأن هموم نهاري كما أقاسيها ليلا ولأن نهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم عليه فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لأنه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق

والاستطالة على الليل فانه لا يرتقب انجلاؤه وليس له طماعية فيه والتوقع فلهذا يحمل على التمني

دون الترجي والى الثالث اعني ما يجيء لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء واشار بقوله والدعاء

نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل

بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا وكون الالتماس في العرف انما يقال للطلب على

سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند

الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير

الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له

قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا

انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لان ذلك عند خلو المقام عن

القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار

وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب

الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو في عرف النحاة

يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء

لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي

الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك

للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك

في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد

يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب

البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده

او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل لا

لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس

المراد طلب كفه عن الامتثال او ويستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء

بل اما على سبيل التضرع فيسمى دعاء نحو اللهم لا تشمت بي الاعداء او على سبيل

التلطف فيسمى التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل

الامر

وفيه نظر لان بين طلب الكف من الفعل وبين طلب الترك عموم وخصوص مطلق فافهم لان طلب الترك اعم مطلق من الاول

الامر والنهي للطلب للدوام والثبات على ما كان عليه نحو اهدنا الصراط

المستقيم ولا تمل الى غافلا اى دم واثبت على ذلك و هذه الاربعة يعني التمني و

والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان

المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام

اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفي النهي

لا تشتمني يكن خيرا لك اى ان لا تشتمني يكن خيرا لك وذلك لان تحقيقه وجهان لان

هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك

السبب الحامل سببه علة للطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها العلة الفاعلية وان

كانت بماهيتها علة العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر

في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان هو كذلك اعني كون وجود السبب الحامل

مسببا عن الطلب في الخارج فهو ما يذكر الطلب وذكر ما يصلح ان يكون

سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اولى بمعنى الشرط والجزاء

الا سببية الاول ومسببية الثاني فاذا ذكر السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء ونائبها

ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الجزائي افادة الطلب بنفسه لانه

دعا الطلب كون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله

وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط واذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه

على المطلوب جوزنا كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه لا لغيره وان ذكرت بعده ذلك علم

ظنا كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيلزم ان فيه معنى الشرط والطلب مع ذكر ذلك

الشيء ظاهر في انه الجزاء المذكور بعد هذه الاشياء الاربعة فصلح لان يكون جزاء مفهوما

وقصد به السببية بخلاف قولك اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه

اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا

يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على

شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك وان لم يقصد السببية فالمضارع على رفعه اما حالا لا

نحو فذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استيناف اى جوابا عن سؤال

مقدر بقرينة ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده الخ فاحد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فهو لد
من الاستفهام الذي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا
للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة
الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت
بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير بر
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر
او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد
لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى انه لا ينبغي
ان يتخذوا من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما
يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كلما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا الجزم على ذلك بطبع حسن قولك لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف
اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وفي كلامهم وان
جعلوا الاستفهام الانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق وق
يجد من نفسه التفاوت فانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط
في كلام كثير وسنتعرض له في باب بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وربما ياء للبعيد لكونه
نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث ان الطلب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه او استفرغ جهده
فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعمل في البعيد تنبيها على انه
حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع

قلبي

تعويلا على ان تحكم ويجوز لمحق له

حاصل الاعتراض ان الاستفهام الانكاري بمعنى النفي فحكمه حكم النفي ... تقدير الشرط بعد النفي فكذا لا يجوز بعد ما هو في معنى النفي ... يعني الهمزة التي للانكار بمعنى النفي لا يلزم حكمها حكم النفي يعني يترتب الكلام بالفاء في النفي بخلاف الهمزة التي بمعنى النفي

مطلب النداء من انواع الطلب

فلي سكان او اماياً وفعيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقاً وقيل
بل للبعيد حقيقة وقد يستعمل لها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب
مع كمال الاهتمام به كأنه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كأنه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبه نحو
يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة
صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التكلم بالتظلم وبث
الشكوى والاختصاص في قولك انا افعل كذا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب
اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب
اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم
فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا ما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو
عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء
اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه
في محل النصب على الحال ولذا قال المصنف تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم
مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يجيء علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال الشيخ
ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها
الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا
ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية
وهو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخ

عن جهول فيهم او جبل من الحي طلب بيان نسبهم واذا انتسب اهمني من ذلك فقال مغنی اما جملة معترضة

او كرب لا يهمني شانه لا تفعل كذا وكذا وممّا يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله

من ام الوزق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب

ومنها الندبة والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى

اين سلماك وكقوله يا باقي حيدي فقد افنيت اناتك في صبري وعمري واحيا سمي

وشهاي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر

والبحر مترعا وقوله يا علي بكاء عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك

تدعوه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك وامثال هذا كثيرة في الكلام فتامل واستخرج

ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور

الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار

الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره

اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة

الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص فهو وعدوا ما غير البليغ فهو ذاهل هل

عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة

دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب طب

على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك

الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك

غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة

مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة

لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في

الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على ان

المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه وغير ذلك من

الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة

يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره

اي ذلك

بنور البصيرة في لطائف الكلام

اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل في الاعتبارات واللطايف
العبارات مثلا ان الاسناد الانشائي ايضا اما موكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه
اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في جميع ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد بعباده
طريق **الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض و**
الفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا
قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه
الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف
كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان
مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا
جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او
صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت
جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان
يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم
الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل
على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من
الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط
كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين
الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب

الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع ويشعر
او ويعطي ودونه ذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو
مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله
نحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى
وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان
العطف بها مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو
زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو
عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين وبين
ه مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا فقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه
عل البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فا
زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك يحوم والا اي ان لم يقصد
تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف
ون التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهز
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان
قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها
فقين لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنا
وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني
اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك
العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد

التعقيب

شرطا عطف الثاني على الاول

ان يكون بينهما جهة جامعة

وعيب البلغاء على ابي تمام لفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه

تعليل لقوله عيب اي جهة جامعة

اي في عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة

اي قوله لانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة

لان ان المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد

لان مفعولي العلم قبل دخول العامل جملة والشيء الذي تقوم مقامهما يكون جملة بهذا الاعتبار

قوله زعمت هواك عفا الغداة هواك مبتدأ وعفا معمول لزعمت والغداة ظرف والعفو الاندراس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه والطلل ما شخص من آثار الديار واللوى موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة ولا غدت اي لا صارت وقوله على الف اي على مألوف متعلق بتحوم اي تطوف وتدور وهو خبر غدت

التعقيب او المهلة او نحو ذلك لان ما سوى الواو من حروف العاطفة يفيد مع الاشتراك
معاني محصلة ومفصلة في ذلك الباب والا العاطفتين لا تنعقلان في عطف الجمل اذ او واما
واما في عطف الجمل منها فكما في عطف المفرد اولست ادري في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله
الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف بمجرد الاضراب بمعنى بل وهكذا لكن
قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل منها في عطف المفرد الا انها قد يكون لتدارك الغلط بالجملة و
الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة
الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
من غير قصد الى ان مضمونه بعد مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن
هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال الاية وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا يبعد ان يكون فيهما معنى
السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية
في المرتبة مما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان
الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن
يتم في مدة طويلة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي لما في
المعرفة ولكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاول وعدم المناسبة
له نحو ثم انتم هؤلاء فلما افرد ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة
الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب
والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين واذا عرفت هذا فتقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت

الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني
الجملتين في الحصول فيصح لانك اذا قلت زيد يعطي ويمنع من غير واو احتمل الآن يلزم قولك يمنع رجوعا عن
عن قولك يعطي زيد وابطالا له كذا في الايضاح قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء
وثم وهذا المشترك في مجرد الحصول غير مناسب فيتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
انما المشترك فيها الواو والفاء وثم
الذي تشكل فيه العبارات والاراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم
تقطيع ح التلقي المفهوم من بلا ... بتباركه
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
حتى ان يكون
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية ولو
سلم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص
بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب
تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى قولنا لا اقرأ
اي الاختصاص
القرآن الا اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه
الاسبق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل بكلمة الجزائية كقولنا ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان لا يكون المعطوف
بحيث يترتب على المعطوف عليه ويلزم الشرط بسببه بواسطة كونه سببا
في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من
هذا

[Left margin:] اي من الجار والمجرور والتمييز والحال ...
[Left margin:] ذنت

[Right margin:] قوله احتمل ان يتوهم قوله يمنع رجوعا عن قوله يعطي بغير انه قيل هذا انما يتوهم اذا لم يكن
الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل اقوى على عدم ارادة الرجوع او لو
وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد
بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه حس حلمه

قوله تشكل فيه العبارات كناية عن ان الاشكال بحيث اذا لم يعرضه الطالب
يكل العبارة حس حلمه

قوله سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى
المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا في
سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية حس حلمه

قوله ... نحو ... وتوضيحات ... الاول ... على الثاني ... كلام البلغاء ... حس حلمه

قوله فهو على ضربين قيل ... ثالث وهو ان يكون ... فيه بحث لان الطرف
ان كان الجواب ... هذا القبيل ... المقيد بالقول
... عطف الله يستهزئ بهم ... ان تقييد الاستهزاء
المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء ... حس حلمه
المقيد بالخلو مقيد بذلك الخلو فالمحذور بحاله

١٠٩

هذا القبيل ان لانه في تحليل المعنى واذا قالوا اوكد استهزء الله بهم وهو غير مستقيم لان نحو

اعني استهزء الله بهم انما هو على تقدير استهزائهم واراد تهم اياه لا على اخبارهم عن انهم

باناً مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا انا معكم لم يكن لكلامهم عن انفسهم والسلم عن شر ... لم يكن

عليهم مؤاخذة كذا وجد لا يلي الايجاز ولا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن

للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او بان

يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الا

نقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه

احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والا

اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل

متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان لا يكون بينهما

لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن

للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال

الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع ٤

مع الايهام والسادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة

الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية ٥

الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلا

ختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء

لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي

يتقدم على القوم لطلب الماء والكلاء والارساء اى اقيموا من ارسيت السفينة اى

حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم

اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام

يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى

ونزاولها خبرا لفظا ومعنى لم يعطف عليه ولم يجعل ... جوابا للامر لان الغرض تعليل

الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في

الاسم تو ضل الجملة مكان وقلت سوق الاقسام كلها على التقرير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى في هذه المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف
يصح وقلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما من الاعراب كمال الانقطاع
او كمال الاتصال او كونها شبه التحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين
يكون للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين فقد يقال ان
المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذه المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب وهذا
جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اى فقط اى
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا
يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما او للقصر للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي
بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال
فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في
الجمل نزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون
لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد
المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة
او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه جملة ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى وصف
الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اى في ان يوصف بانه بلغ الدرجة القصوى في
الكمال او بقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك على ما مر
ان تعريف المسند بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما جعل بعده ذريعة
الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند اليه [illegible] باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله

الواجب

انه الكتاب بيانا

الواجب اي مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان
يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك
الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي
وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثانية نحو هدى اي هو هدى للمتقين حال
معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها كانه في تنكير هدى من الابهام والتعظيم
وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل وهو هاد للمتقين
وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب
السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت الكتب بحسب ذلك اي على قدر شدة عدده
وتقديم هي ارد وتجدد للعصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت
قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فائق سائر الكتب بالاعجاز
نظمه قلت هذا افضل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي
وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى
فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى
اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لانه غير الوافية والمقام يقتضي
اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام
المراد وهذا انما يقتضي بشانه لنكتة ككونه اي على النكتة مثل كون المراد مطلوبا

في نفسه او شنيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او
الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال وانما لم يعتبر بدل
الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد
وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل
الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او
ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته
اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام
والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال نحو قوله
ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون
عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكرا
هة لاقامته اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته
عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقا مة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالا
لتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولك لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار
كراهة حضوره ~~والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن يدل بمجرد اظهار كراهة~~
حضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقا مة
بالمطابقة وهو قريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بل دلالته على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فانه دال على كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شي من التاكيد بل من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام
بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار

كراهة

كراهة اقامته بسبب مخالفة سيره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على تمام المراد

بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في

ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها دلالة لان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من

مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي

عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف فكان

وفيه تعسف دوازنه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اجتنبي الدار حسنها لان عدم

الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن عندنا تأكيدا لقوله ارحل او بدل الكل وغير داخل فيه

اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة و

الملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول

كما مر في اسوانزول الهاد وقوله في كلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثانية اوفى بتادية المراد بدل

على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال

واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصد او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة

اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف

البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي للتبيين

الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال

يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في

قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان

كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا

قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلينا مل فو

يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالهما ومغايرتها للاولى كقوله تعالى

يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث

طرح الواو جعله تفسيرا لسوء العذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح مستقلا

ومغايرا ليسومونكم لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس

اخر وقد يجب قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب

داود انه اضاف عليهم

يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان
قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبههما فقال واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون
عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يوهم الى فساد المعنى
وشبه هذا بكمال الانقطاع فى انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان
المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا
دونه لان المانع فى هذا خارجى وربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله له
وتظن سلمى انني ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله
وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
فى الاولى محبوب وفى الثانية محب لكن ترك العطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف
على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف ف
كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع
قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما قالوا الكفار فظهر ان
قطعه ايضا للاحتياط كما فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يبين امتناع عطفه
على الجملة الشرطية لا اجمالا انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية ولظهور
انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير
فى الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر وقوله تعالى فاذا
جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثانى لظهور المناسبة بين
عطف على اذا جاء اجلهم مع انه شرطية ولا يستقدمون غير شرطية ر
المسندين اعنى استهزاء الله بهم وقولهم بهذه المقالة فى اوقات الخلوة بل لاتحادهما فى
التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل واحد منهما بالآخر بدليل
انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بامر لا بعدم الجامع بينهما فلينا مل
واما كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا للسؤال
اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه مقتضية له
فتفصل

قوله فانه بيان لعذاب اليوم الكبير وفى الاية وجه آخر وجعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العايد اى فيه حس حلبه

قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع فى انه يشتمل على مانع من العطف ينبغى ان
يراد وبكمال الانقطاع المغايرة الكلية والا فكمال الانقطاع كما انه مانع من العطف موجود فى كمال
الاتصال ايضا حسن حلبه

فعلى هذا ترك العطف لشبه كمال الاتصال

الى شياطينهم قالوا انا
وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام لا مانع فيه
فيقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع سعد

وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد ما لا يشتمل على مانع
فيقطع الجملة عما قبلها وجوبا سيد

قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال
فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم
والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة الشرطية قلت
الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم حسن حلبه

فتفصل اى الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه
جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه
الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شىء عطف على اغناء اى
مثل ان لا يسمع من السامع شىء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس
فى كلام السكاكى دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى كلام المص وكان المص نظر
الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب من السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على
تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ
للسؤال كاف فى كون الجملة الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعنى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الاية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان قلت هذا
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين كما مادة الابتدائية وبنيت الكلام لصفة
المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر فى صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم قلت
قد مر لى ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال
فذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى
الحقيقة كالجارى عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها ايضا تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اى الاستيناف
على ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الجملة اى الحكم مطلقا
مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا او ما
سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته

قوله كالمورد للسؤال قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل
اى فان الكلام السابق لكونه منشأ للسؤال كانه يورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح
وتنبيه ولك ان تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالته
فحواه على السؤال كالكلام الذى اتى به للدلالة على السؤال صريحا حسن چلبى

قوله بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم لانه من باب التقابل فان
المحكوم عليه فى احديهما مقابل للمحكوم عليه فى الاخرى وكذا المحكوم به حسن چلبى

قوله اى ما بالك عليلا قال فى الصحاح ما بالك اى ما حالك والسؤال عن الحال
بعد العلم بكونه مريضا سؤال عن السبب حسن چلبى

قوله لانهما ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب الوقوع لا انه سبب السبب حسن چلبی

وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال

هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق

دون الخاص وعموم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ

نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس

لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب

لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري ان المخاطب ان

كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء

على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو

جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو

بيان في المطلق السبب وهو وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو

وصل خفي بتقدير الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم يؤمر بالعبادة

له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المعاني ماني

قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما نوقش فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الآخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر نحو قولك فالعبادة حق له ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى حسن چلبی

واما عن غيرهما اي عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي

فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من

تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته

بالاسمية الجملة الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني

في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا

ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد

استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا

للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المعي

بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول

واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق ق

والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا

منه هذا القسم اخر الاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي ما

قوله زعم العواذل انه غرة ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن حسن چلبی

اوقع

او وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اى على صفة ما استونف عنه
دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستينافية من صفة من قصد استيناف الحديث
عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتى باعادة
صفته اى اعادة ذكر ذلك الشى بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى
الاستيناف المبنى على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
الصالح للعلية ان الوصف علة له واما اذا اعقب المستانف عنه فى الكلام السابق
بصفات ثم ذكرت فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل
ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه
فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله
على بيان السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان
باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشى حكم ثم قدر سؤال
عن سببه ولم يرد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فقد يجاب تارة
باعادة اسم ذلك الشى فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان
سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتامل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه
قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اى
على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال
المقدر عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شى مقامه نحو قول
الحماسى زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين
لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى

موافقة في الجملتين المعروفتين في بحره اوليكن او منوا هو عاد فهو حق وقد جاءت بنو اسد

وحاموا الحاتهم فالوا اصدقنا في سوال الزعم كذبنا فقيل كذبتم فحذف سوال الاستيناف كله واقيم

قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الالف وليس لكم

الاف جوابا للسوال الاستفهام الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقا ل

لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان حملت هذا هو

الوجه الاول بعينه لان قولهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوالا بل استينافا

جوابا له وبيانا للسببية فاقيم السبب مقام المسبب وحذف بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه

جعل في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك بدون قيام الشيء

مقامه فهو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف

اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقيم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال

الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع

الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل

لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها في

الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايد ك

الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشا ئية

الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا لما ترك العطف في صورة

القطع نحو ونظيره سلمى البيت ففي الايهام واما للتوسط اي واما الوصل للمتو سط

بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان البكرة الماهرة فوقع في

خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطف على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما

لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الا يهام

فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى

او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما لان الاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان

كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين

معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية

او بالعكس

قوله فحذف هذا الاستيناف اه قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم هو كان متعجب ان يقال لو يقولوا لم تنكر ذلك فاجاب بقوله نحن الفتاة والدليل على انكاره المتكلم ذلك زعمتم لانه استعمال الزعم في الكذب اكثر حلبيه

قوله موكدا للجواب المحذوف او بيانا له لان المراد بكذبهم انهم يدعون لهم فخر مقتضى الاخوة فحصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قوله كذبتم حسن حلبيه

وتفسيره بقولنا ان هم نحن اولى من قوله اي نحن لئلا يتوهم ان المحذوف جزء الاستيناف

قوله فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود ملاح حسن حلبيه

قوله وقد توهم اه توهم زوزني ووجه كونه خبطا انه يحتاج حينئذ الى اعتبار نفي الان بتقدير اصل فكذا واما الوصل فما ماله لدفع الايهام واما للتوسط فقط فيه تقدير محذوف ليس يحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه حلبيه

وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار كذا وكذا الخ

او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية
لفظا والثانية انشائية لفظا او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله
تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتفقتين
الجامع اتحاد المسند والمسند اليه مع اختلاف السبب في الفاعل والمفعول ... الجامع التضاد
اسمية وفعلية المتناسبتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني
اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا
تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون
بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم اخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله
الا ان تكون الثانية انشاء والاولى اخبار لفظا ولكن معناهما متفقتان
في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله
تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهذا وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن
اي في كون احدهما انشاء والاخر متبوعا او كونهما ... واحد
عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على الامر
لانه لا يعلم من اخر الامر ان المخاطب بالثاني مغاير للمخاطب بالاول
ان قوله تعالى تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون
اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاصح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا
اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر ويقال بشرته فابشر اي سر صار مسرورا
ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني
اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ
عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم

وانما اورد مثالين ليكون اشارة الى ان اي مع قد يكون بالتضاد وقد يكون بغير التضاد
وانه قد يكون في طرفين وقد يكون في الواحد

فيكون عطف على لا تعبدون من قبيل عطف قولوا عليه واعلم انه يجوز ان يعطف قولوا على
الفعل المقدر اي تحسنون او احسنوا فيكون المعطوف والمعطوف عليه على الاول متفقين في
الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء لفظا وعلى الثاني متفقين في الانشائية
لفظا ومعنى

قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد
قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اما لو وجدت لصح العطف بلا تصريح بالنداء
كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد
الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب

لانه للتقرير فان قلت فقد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر
بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف حاصل من مضمون احد الجملتين على حاصل من مضمون
الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من يشترط اتفاق ق
الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المحققون ان قوله وبشر الذين
آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح ح
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي عليه السلام بان
يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما
يقول الملك لمن قد ضرب زيد قل لزيد اما تخشى ان تضرب علاوة وانا المنعم عليك بانواع النعم
والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند
في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما
فلابد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة
والعداوة ونحو ذلك على الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل
وان كانا متحدين ايضا ولهذا حكم السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق و
بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو

قلت

فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول لكن الجامع بين الشيئين قد
نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا للخطأ منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا
الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد
مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهو قوة تجتمع فيها الصور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما
يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وفيها
انها لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب
ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الخيال فالجامع بين
الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد
بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل
جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان
العقل يجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا اخذا بالتجريد عن المشخصات صارا متحدين فيصير حضور
احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل
فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي

بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات
كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات
وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدها عن التشخص الخارجي
لا يقتضي ارتفاع تشخصها لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان نعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان
اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب
الخارج مختصة ببعض منها وفيه نظر وهو التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد
كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما
متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر فيها وهو معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر
عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد
آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف
بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين
الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا
تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومان من الامور المعقولة
لا المحسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان لا يكون محسوسا وان يكون
معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد العلية و
المعلولية معقولان لكونهما نسبيين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان
الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين

تصورهما

تصور بينهما الشبه تماثل كلونهما بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الحمرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو تقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر
في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق
النبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء والجحود
على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
ان يكون مؤمنا به الا انه يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
منه وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه ايضا قد
يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما
السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان
الاسود مثلا هو المحل مع السواد وشبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط
لكنهما لا يتواردان على المحل اصلا لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية
والثانوية فان قلت مما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل

بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف السماء والارض فانهما الاجرام لهما خارج واما الاول والثانية وان
كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين فليس بينهما غاية
الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم
بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد
وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضر ه
الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما
يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذلك السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي
عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل
من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق
على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال
وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط و
لصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو
مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ليس المراد بالجامع
العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في
الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف
على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الو
واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد والبياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه مع الجنس معنى جزئي ولا تعاد

بين

باين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد فانهما ان اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات وان اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل
بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال
والظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والألف
باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان ان الجامع بين الجملتين
اوما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما
بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والحق ما اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واما قوله
اتحاد في التصور فمعناه قوله الاتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما فظهر الفرق في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او
شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس
السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور
فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رأينا
الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما
لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور المعرف كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام
فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن
محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في الماضي والمضارع وما شاكل ذلك

لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت
في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا
زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام
وقعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احدهما اسمية
والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بلا وجه
الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها
جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لئلا يخل على المناسبة ولا تحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي
وهو انه نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا
نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت
عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على
المحصل لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل
ان يراد في احدهما التجدد والاخرى الثبوت مثل زيد قائم وعمرو قاعد او يراد في احدهما الما ض
والاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلو ع
او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكر مك
ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون وترتيب
شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
الواو اخرى بالتشبيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والو صل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير مضمون جملة اسمية على رأي ومنتقلة

مطلب الغرض

الجملة

بجملة مطلقا على رأى والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد
الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير
المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة فبالجملة اى الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة
ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية
عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى
الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتداء من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك في قولك
جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى
في اخبارك عنه بالمجيء وهو لم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر
فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اى ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت
بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود به بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر له ولهذا جاز ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف
الاصل بتشبيهها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية
لكونها نكرة في سياق النفي فيعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على

الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد
لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة
حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها
وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به
الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب
كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها اي الذي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والاتيان بالواو اشد في الربط لانها موضوعة له والحال لكونها فضلة
في بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للر بط
اعني الواو لان اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها
ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فان الموصول لا يكون جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو
وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن
ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها
الذي تقع حالا منه وجب الواو ليكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت
زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة
تجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة
لا يجوز فيها ذلك فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب
عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا
او خبرا او لا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتداء

ما هو فيه

هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي مما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي لو
كانت تلك الجملة مع الواو ومالم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق
صاحب الحال عليه لا مجازا ولا تماما بجعل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا
عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وصح ان يقول قوله كل جملة حالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال متناول للمصدرة بالمضارع عن الحالية الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم
عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربطها حينئذ يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله
كل جملة الى اخره شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو
او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت
المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان
قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد به الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيقع
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة يستغنى عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المعلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان
شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها
ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين

وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية مما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك
فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد اولاد آدم ولا فخر (والا) عطف على قوله ان
خلت اى وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن الضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب
فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى
تفصيل هذا وبيان اسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها)
اى دخول الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا (لان الاصل في الحال هى الحال المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه
بوقوعها موقعه (وهى) اى المفردة (تدل على حصول صفة) لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او
المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن)
ذلك الحصول (لما جعلت الحال قيدا له) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو كذلك) اى المضارع المثبت يدل على حصول
صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة (اما
الحصول) اى اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا مثبتا) فالفعلية تدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول (واما المقارنة فلكونه مضارعا) والمضارع كما
يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وفيها نظر وهو ان الحال الذى هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال التى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فالمضارع ربعه
لا دخل له في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا و
تقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة الاعتراض وهو انه قد جاء المضارع ربع
المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله (واما ما جاء من نحو قول بعض العرب
قمت واصك وجهه) وقوله اى قول عبد الله بن همام السلولى (فلما خشيت اظافيرهم نجوت

وارهنهم

وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومنه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت
واصك وجهه شاذ والثانى اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هى اى الواو فيهما
اى فى قمت واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت
راهنا بل المضارع بمعنى الماضى والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضى
الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقع قع
فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى بمعنى مررت واذا
كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان ع
بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع
فيلزم اخبار اذ لا يصح العطف على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فكما
اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اى اى شئ ثبت لنا وانتفى عنا حال كوننا
غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران لدلالته
على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفى من حيث انه منفى انما يدل ل
على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة
المنفية لكن الاصل اعتبار المطابقة والمراد بالنفى ههنا النفى بما او لا لا بلن ونحو
جاء ذلك لان هذه الحال اى الحال التى تقابل الاستقبال وان تناسبها حقيقة لان لفظ يركب
فى قولنا يجئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان ل
التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال فى
الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد د
يصلح للحال الحكية فاذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات
الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر فى قول مالك بن رفيع اتاه وانا
ومنه وتوعدون وكنت وما ينهنهنى الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو

في موضع الحال والمعنى وجدت غير متنبهة بالوعيد وغير مبالية به ولا معنى لجعلها نافية و
جعل الواو مزيدة كذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في
الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي
معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار
الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي
المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
وانه اذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين
وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون
قربه الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هو زمان التكلم لوجب تصدير
المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء والامير عاد الحاجب
بابي يريد بعدم المقارنة القطع بان المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال
في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقرب به من
حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي
والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت
بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يعتبر الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي لوقوعه

قبله

١٢١

فبله بعد ذلك بلا لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء أصدقه
في مريته وقد امترت صحابة موسى بعد ايات التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي بيانها ن
الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هو زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا
يظهر بطلان ما قال السيد من ان الفاعلات حيث وقد ركب زيد فلا يجوز ان
يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة
وقد مضى منها جزء الا ان زيد متلبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها حتى بالماضي المثبت
بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا اتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز
فيه الامران مع انتفاء المقارنة وحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقا رنة
فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقا رنة
دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي الاستمرار النفي من
حين الانتفاء الى حين التكلم كقولهم زيد ولما ينفعه الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل
ما دام الانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان
جاز انقطاعه دون زمان التكلم كقولهم لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي
اذ بان الاصل فيه الاستمرار الدالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي
لجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان ولعل
في طرفي نقيضه فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيد بجزء من الاجزاء دون تحقق التناقض لجواز تغا بر
الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار
الفعل اصعب واجل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي
اثباتا فيما مثل لا زال او ما انفك ونحو ذلك في تحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان الاصل في
النفي استمرار بخلاف المثبت ان استمرار العدم لا يفتقر الى السبب بخلاف استمرار الوجود يعني
بقاء الحادث وهو استمرار الوجود يحتاج الى سبب موجود لانه وجود تعقيب وجود والوجود

والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا الى سبب
وجودي بل يكفيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والاول مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد
من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار
حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على
حصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور
جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكو نها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في
ورجع عوده على بدئه بمعنى رجع فوه وعوده على البدء اي رجوعه على ما ابتداه على ان
البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من
تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة
رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وقد ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن
الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو
سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك
لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدير
الموهم ان الاستيناف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعا دة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا تتم حتى لا تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت
المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه
ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس
ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن
قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها

ومعنى

ومعنى عوده على بدئه في اسهابه في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب المعنى من قولك وجدته حاضره
اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون
جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد فهذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح
منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او خرج التاج عليه كان كلاما نادرا
لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وجرد وهو لابس التاج في ان
المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك لكن جاءني وهو كذلك فظهر
منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا
يشعر كلام الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما نحو جاءني زيد هو
فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما
ابليس ويعاديانه بانه فاعله ونزله منزلة العدو وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد
ذلك لوجب ان يقال فارسا فظهر اذا كر بانه خبيث والذي يلوح من ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل
الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به مجيئا
فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت
المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط
الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو
حال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العا
طفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد
يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو
جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي

ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا الاكثر فيها اي في نحو
الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اول
اي لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مستكرا مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية
من الليل حال ترك فيه الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر هنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله واني
امرء ما اسري اليك وحوله من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه
لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو هذا الكلام وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد
كذا اصل الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر
والنعت ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند
وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى
بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء و
الظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة
بالماضي او المضارع ويحتمل ان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاول مما يجوز فيه ترك
الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا انما يكون حيث
الحال نكرة متقدمة كما والا فالواجب الواو لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى
كتفه سيف وما اشبهها من قرينة الا ولها كما هو معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا
غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا حال من بيني ما في
حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله ما يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه جملة

حال

حال ولم يتقدمها قوله سالما لم يجسس فيها ترك الواو وهي الان امنع الجملة وسالما
يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد
كالكاف في يبغيك ويجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب حال
المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه حال السابقة مثل ان يجعل قوله يرواك يتجيل ويعظم
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا
فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في واسطو البعضهم
بعض عددا او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه بتجردها عن الواو لكون الرابط
في اول الجملة وهذا احسن من قول البعض ان الاخير ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء
غامره الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة قال
السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون
تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى الكلام ازيد منه
وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك
التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار
من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو
بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد
ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى
عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف الاوساط والاطناب اداؤه
باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من
الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى

بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب
اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو
قولك يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل
مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو
اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت
بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس
نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول
كما في قوله رب اني وهن العظم واشتعل الرأس شيبا ويمكن اعتبار هذين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه تركه لان انسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين
الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتأمل
وقد توهم من قول السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما
يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان
السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم ولو قيل
الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن
الصواب وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من
الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها
كالابوة والنبوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعسر تحقيق معناه انه لا يمكن ان يحقق ويعين
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا في ذلك وليس المراد انه لا
يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما بناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يجب لكونه اقل من المتعارف وقد

بلغ

يكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا
يعرف كثير من معارف الاوساط وكيفية الاصناف طبقاتهم ولا يعرف ان لكل مقام
اى مقدار يقتضى من البسط يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه
ان الالفاظ قوالب للمعانى والقدرة على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر
والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من داب البلغاء واما المتوسطون
بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى المحاورات
اليومية يدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء
على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو
بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان لكل مقام اى
مقدار يقتضى من البسط على ما مر شئ من ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو
له اولا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا الناقص اما ان يكون وافيا به اولا الزائد
اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان المقبول
من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة والمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اى
الحارث بن حلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من
عيش من عاش كدا اى مكدودا متعبا اى الناعم فى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان
العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه استحضر فى العرف ان العيش المعتبر به اعنى العيش
الناعم انما هو عيش الجهال دون العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل
مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء المتحرزين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال

وسيجئ الناقص الغير الوافى والزائد لا لفائدة

الناعم بمعنى الناشى للنوك

لانه حذف فيه صفة العيش وهو الناعم وحذف متعلق عاش وهو فى ظلال العقل

بيان استحضر

بجهل والحياة لا يبقى إلا أياما وأن العيش السابق لا يبقى إلا العيش العاجل حتى
أنه لو ذكر الشاعر في طلال العمل الكلام كالتكرار وبينه على ذلك لفظ الطلال واحترز
بفائدة عن التطويل وهو أن لا يتعين اللفظ الزائد على أصل المراد لا لفائدة ولا يتعين اللفظ
الزائد متعينا نحو قول عدي بن الأبرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الأبرش وقددت
الأديم لراهشيه وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة
في جمعهما الراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد أي واحترز بفائدة
عن الحشو أيضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يتعين الزائد متعينا وهو قسمان لأن
ذلك الزائد إما أن يفسد المعنى أو لا يفسد فالحشو المفسد كالندى في قوله أي كلفظ
الندى في بيت أبي الطيب ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا
لقاء شعوب وهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث وأغاره فيها للضرورة
فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير
عدم الموت وهذا إنما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فإن الشجاع إذا تيقن
بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن
في ذلك فضل وكذا الصابر إذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بحسب طول العمر بما يتوالى على النفوس
الصبر على المكاره ولهذا يقال ليت لي صبر أيوب مع أن لي عمر نوح بخلاف
الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائما فيكون
بذله حينئذ أفضل وأما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فقل إن أكلت
وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال إن المراد بالندى بذل النفس فليس
بشيء لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ الندى ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس إلا لعدم التحرز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة
والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر
إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال

اي فاعل يطوى

لكن بفضل وغير المفسد كقوله اي قول زهير بن ابي

سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني و

سمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل للذين

يكتبون الكتاب بايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه

يا هذا كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى يقولون بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان

فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك

لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير

ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه

نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو

مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع اي موضع البعد عنك واسع اي ضد تشبيهه

وبعد تشبيهه بالليل الا لانه وصفه في حال سخطه وهوله ولو اراد به انه لا يفوت المهدد في ان البعد

في الهرب فصار الواقع الارض لسعة ملكه وطول يده وان له في جميع الآفاق الاماكن مطيعا

لامره يرد الهارب اليه لكان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي

البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد

النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما

يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ثم على انه قد فرغ

كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان

ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان

المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل

الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم و

لا حذف فيه فان قلت الشيء فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف

مسده وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح

ان ليس فيه حذف شيء مما تؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب رعاية امر لفظي

وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة

نحو وحاق بهم العذاب اي احاط بهم ونزل لغة صحاح

الآفاق كنارلار واطراف لار مناسبة لغات

قتل

اوجز بمعنى ايجاز

على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى
اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو
في القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى
للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها
وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذي يقصد قتله
والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه
يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القصاص واطراده اى بعض قوله ولكم
في القصاص حيوة مطرد لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى
له وخلوه اى خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل
عليه ولا يلزم من هذا ان يعد التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على
الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي
الى التكرار بان يعم كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اى باستغناء قوله ولكم في القصاص
حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة درجة
ايضا ما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا
للحيوة وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة المنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم
فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد فخلوه عما يشتمل

عليه

قوله الحروف المعتبر الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في مع انهما موجودان في الكتابة حسن چلبي

بيان الخصوص

وهو لام القتل الاول مع الهمزة التي تليه في انفى وهو القتل انفى الالف واللام متحركين في القتل والانفى

عليه قولهم من الشافعي بحسب الظاهر وسوال الشيء بنفي نفسه وفيه نظر لان هذه غرابة محضة
وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر
مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون
بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يعد مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي
انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل الصفة اذا كانت جملة لا
يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعضا مما قبلها من المجرور بفي او من كقوله تعالى ومنهم
دون ذلك وكقولك ما في القوم دون سواه او في غيره بان ترك اسما اذا لزم منه اضافة غير
الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما يتوهم بعض النحاة لان
هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة او ما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما
لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي
اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يجوز حذف جواب الشرط للدلالة على انه
اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا
يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين
وربما سهل عنده امره الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت
تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا تزاحم لو نص من مواخذته على ضرب

من القرب وكذلك اذا ما التهيج اذا رايتني سنانا وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لوائح

بالجواب مثالها اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس

السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون

عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها

وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كا

لمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين

اي منه او المستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد

ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين

وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من

بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا

واما جملة اي مستقلة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قوله

ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور

نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فقوله فضربه بها جملة محذوفة

هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي

فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت

بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء

بحق فالله هو الولي فالفاء في مثل قوله فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها

فصيحة انما هو على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس

وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد

بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على

ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر

مبتدا محذوف واما اكثر اي والمحذوف لها اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف

اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف ومنه

بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي طربن فاخذت

ثان الغرب هو سبب محذوف والمسبب هو الانفجار ١٢

في بحث الفصل والوصل ١٢

اسكنها

اسكنها فسولا تشكي ثم اعادها وثوافقي الا اني قضيت العجب من كثرة معاودتي وشره

مرافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان

يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله مستلزم

على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب والحذف

لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين

المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما

تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول

لان الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب

البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدال البتة

من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي

امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او

العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل ومنها ان

يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله

فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه

واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان تقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود

فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي

مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه

وغلبته عليه فلا يصح ان تقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له وتعين ان تقدر في مراودته

نظرا الى العادة ومنها ان يدل العادة عليها نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال او

مكانا يصلح للقتال ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع

مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من

جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية

ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي فيقدر

عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله

اقوم او قعد وكذا الحظ بفعل شرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران ا

الكلام او الحال كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام

مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام

والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحته ما وقع منه والاطناب اما

بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة

وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان

الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل اللذة بالعلم

به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم

فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجملة واذا حصل الشعور به بوجه دون وجه

تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل

الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان

لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا تعرف بشرى لكن بشر ال ومما يوضح ذلك ما في قوله تع

هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو

مظنة الرحمة ليبين ان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا

جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت

الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم

يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له

اى للطالب وصدري يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح

بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يقصد به تفخيم الشيء المبين و

تعظيمه كقوله تع واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة

ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص

خبر المبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا

زيد كان اطنابا على مقابل الاطناب بمعنى الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح

السكاكي ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز

الكلام

الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يعمل نعم زيد والى الايجاز من
وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة
المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة
جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى
في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب
فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه
ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
وكانه يجعل التعبير على المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان
يعطف ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام
بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ
العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل
الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته
ورسله وجبرائيل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب
الصبر لا طويلا لكنه اكبر من الصبر فذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير
لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا
يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون

الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله في تكريره تاكيد للردع والانذار

وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح

اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجي لمجرد

التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي في الزمان والبعد بين تلك الدرج ولا

ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو قوله تعالى وما ادريك

ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي

التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال

الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها نكتة التكرير

زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة

مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكر ما قد

بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون بحرف من روابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين

هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول

الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون من غير رابط كما في

قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة

من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني

واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت

بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية

اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان

قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه

نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس

كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه

عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون

الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا تحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب

كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا

ماذا

ما يأتي به إيضاحها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موّتت والمراد كثرة
الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل إن المراد به أنه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم
وأخبيتهم ذكر في توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا بكأس من ثنايا مثل خاتم
من الدر بهم بتقبله حال بانه لما جعل الغم كأسا صيغا مثل خاتم من الدر وكان الكأس
عاليا مما يكرع فيه كل أحد من المجلس حتى كأنه يقبله صفح ذلك بالا وصفه بانه لم يقبله ملك
متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الإيغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها اي على معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب والتذييل اعم من الايغال من جهة
انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي
التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه
الاخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في
معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم
قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها
جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل اي تذييل
من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما

عطف على قوله وعلى غير التشبيه
اي فاعل سقيا
وزهق الباطل كسمع بطل وهلك قاموس
بسبب كفرهم

تذييل من الضرب الاول على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا
تقسيم الضرب الثاني كما توهمه بعض نظرا الى الاقربية يعني من ثم يشتبه بالتشبيه في التذييل الذي
يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اى كقول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب
في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالمتأمل يعني لا تقدر على استبقاء
مودة اخ حال كونك لم تلمه ولا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال فأى الرجال
المهذب اى المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال
واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء
وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
يدفعه اى يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يقع
في وسط الكلام وقد يقع في آخره فالاول كقوله اى كقول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه
في الربيع وديمة تهمي فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي
الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم
بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على
الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي
الذلة بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان
ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله

وهذا

والصوب نزول السماء بالمطر قاموس

السقي يغني عن ذلك لان نزول المطر ... السيل ... خراب الديار

الديمة ... لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار صح

التذلل والتواضع بمعنى واحد ...

والحلم كف النفس عن مقتضى الغضب

قوله حليم خبر مبتدا المحذوف وقوله مهيب خبر بعد خبر والمعنى هو حليم في وقت كان الحلم زينة اهله واصحابه ومهيب في عيون الاعداء

وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا لاهله واما المصراع فزعم البعض انه تاكيد للازم ما قبله
من قوله اذا الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا للتاكيد المذموم لا تكميلا كما زعم بعض
الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان
لا يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما شعر به
كلام البعض وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك
الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فدفع ذلك الوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يجب ان يهابه
العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه
للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله
فهو لما نحن فيه لتاديته اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تع سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان
قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون
عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون
اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر
فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية لا عاطفة ولا
حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاصل اننا للحوادث جمة فايدتها تاكيد وجوب

اتباع ملته ولو هلكت جعلتها عطف على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى
والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى لانه اعتراض بين قولها اني وضعتها انثى وقوله
واني سميتها مريم مثل هذا الاعتراض كثير ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون انه قال
وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وما التنبيه في قول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا ان المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف
يعني ان المقدرات اتيه البتة وان وقع فيه تاخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر
فعلم المرء ينفعه جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة
من السببية ومما جاء ان وجوه الاعتراض انه قد يقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا يف
اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة كقوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
بالكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى وانتصر الى انتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث ت
لكم بيان فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان
الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث
يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكتة الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا
الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله
ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراضية بينهما ايجاب للتوصية بالوالدة خصوصا
وتذكير العظم حقها ومنها المطابقة والاستعطاف في قوله ابي الطيب وخفوق اي الحركة
قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنم فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم
وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو
وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب
للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي

في الاعتراض

فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية لان المنفعة سبب العلم فيكون شائبة من السببية بهذا الاعتبار

اي ووصينا الانسان بوالديه وان اشكر لي ولوالديك

لحقها صح

البحر بالفتح وهجر اذا باعد الهجر معنى وترك ايلملك صح

اى فى الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ابهام خلاف
المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه اى عند القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الابهام
ايضا افترقوا فرقتين فجوز بعضهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض فى اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصطلاح مذكور فى مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام او فى اخره او بين كلامين
متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم اى القائلين
الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الابهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فينبغى
اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل اى الاعتراض بهذا التفسير التذييل بعض صور
التكميل وهو ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسة وما مات منا سيد فى فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه وصفهم قوم بشمول القتل اياهم
اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه هذا دال على ان
الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا امام شوبه تفسيره لجواز ان
يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب الجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا
منها او تاكيدا وبهم الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الا
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب و
بعضهم كونه اى جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض عندهم ان يؤتى فى
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا
التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وبتقدير كلامه على ما ذكره ظاهر واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال وفرقة
تشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط
ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولا محل له من
الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط فكلام يصح تجويز كونه

فى قول المص فى الايضاح

اى عند القائلين بان الكلام ... فى الثانية

مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب والعلم يذكر المص مختصر

فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد يكون
ذات اعراب وقد لا يكون لكنها تباين التتميم لان الفضل
لا بد لها من الاعراب مختصر

قوله وما مات منا سيد البيت اى ما يموت منا رئيس الا فى الحرب
تحت ظلال السيوف والرماح ولا طل اى ابطل دم قتيل منا
فى اى موضع كان وعلى يد من اتفق وهذا غاية فى الانتقام
به الشجعات وابناء الحرب مختصر

وجوب ان لا يكون لها محل من الاعراب

قد يكون دفع الابهام بل يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض حج

بيان التتميم حج

غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب ولم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب اولا
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عنده ان لا يكون لها محل من الاعراب
واما قوله جملة كان او اكثر من جملة او اكثر فهو لان ما سوا اكثر من الجملة لا بد من ان يكون
له اعراب فيخرج الجملة كلامه لانه من ضبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله يؤمنون اظهار الشرف بالايمان
وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير
داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قوله تعالى
يعني وقوله ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى في فضلة
لنكتة وهي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لازالة الوهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى
انه لو جالسهما جميعا او واحد منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه داخل في باب التكميل اعني الاتيان ح
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك
لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع
توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من
يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد وزائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى الكلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل
المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد ولو

وتمامه

(interlinear glosses: لا يكون اختلال — بيان — اي قول المص في الايضاح — منفصل عن — مفعول له اظهار — الاشتباه — اي حسن ذكره)

بيان فسهو

انما عدم ... في حرف الاعتراض محل تامل فان واو العطف لا ينافي الاعتراض الا ان يقال انه ظاهرة في العطف ههنا فليتامل

دفعها لو امتثل باحدهما اما بثلثة فقط او سبعة فقط جاز فلما جيء قوله تعالى تلك عشرة كاملة وزال ايهام التنويع فعلم منه انه يجب الامتثال بهما جميعا فليتامل والله اعلم

لانه لو لم يقل والله يعلم انك لرسوله لتوهم ان التكذيب الى قوله انك رسوله وهو خلاف المقصود كما قيل هنا اعلم ان التكذيب راجع الى الاخلاص في الشهادة لا الى كونه رسول الله والله

وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد لتشوقت والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي

ارتفع وقوله اي قول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب

الفقر اراد بالغنى سببه اعني المال وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب

اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا

البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز

يجوز ان يسمى ايجازا بالتفسير السابق وان يسمى مساواة وان يسمى اطنابا وكذا امثال هذا الاطناب

ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر

ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا

ولا احد يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء بحكمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم

ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم وفي الاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب منه لان

ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال [illegible] اعلم

علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله

التوفيق في اتمام القسمين الاخريين منه وهو الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع

لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف

البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما

حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقديم علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما هو

واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه مطابقة لمقتضى الحال

واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب بالدلالة الدلالة

العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول لو يقتدر بها على ايراد كل

معنى داخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف

من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان

وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة

على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بالخ

وفيه انه لا انه يحتاج الى ان المراد بالمعرفة ما هو الملكة او الاصول والقواعد المعلومة والمجاز محمد
بالمجاز في التعريف مختلف ما ذكرنا وانما قال اولى دون الصواب لان المجاز اذا اشتهر التحق
بالحقيقة وبهذا كذا لكل خسرو

بطرق في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثل الاسد فذلك من علم البيان دل
حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كلا اوضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه
ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح دلالة وبعضها اخفى فلا حاجة الى ذكر الخفاء
والتعبير المذكور للمعنى الواحد مجرد ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الكرم بعبارات مختلفة
كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد
المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة
يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها فالدلالة هو كون
الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على
المؤثر كالدخان على النار وما في الدلالة اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان
عليه ايضا ان يقيدها بما للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة
اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي تسمى عند القوم وضعية وتنقسم
الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة
اخ اخ على الوجع او لا وهي الدلالة العقلية المحضة كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ فالنظر ههنا الى ما للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون
كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ
~~في جملة ما وضعه ذلك اللفظ~~ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وضع ذلك
مطابقة واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وضع
ذلك اللفظ بجملته لا وضعه لذلك المعنى بلا تجرد عن التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة
صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة

وتغيير له

وجه الاولوية ان علم البيان عبارة عن القوانين والقواعد الكلية
فلا مناسبة في ذكر العلم المعرفة
قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصفة الدلالة
وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القدرة
قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من جنب انه خفاء
لا يدخل تحت القصد والارادة او لا يحتاج
قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة
ايراد المعنى المذكور بل ما يعرف به ايراد المعنى ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل
على التجوز بذكر المسبب في المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد
او الملكة المسببة من تلك الاصول ... فلذا حكم عليه بالاولوية
لان علم البيان ليس معرفة المعنى الواحد بل به يعرف ايراد المعنى الواحد
قوله ما للوضع مدخل فيها ... الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ
واحد بالنسبة الى مدلول واحد ... انتهى
قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع السامع حقيقة الفاضل المحشي في حاشية
شرح المطالع
احترازا بالمعرفة عن التضمن والالتزام ... مثل
معرفة لم يكن للوضع فيهما مدخل ...
واما تسمى عقلية لان العقل يفهم هذا المعنى وهو ... من
اللافظ بدون هذا اللفظ لهذا المعنى
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له
ووجه الاشعار انه اعتبر الوضع في كل الاقسام الثلاثة
واما تقييد المعرفة احترازا عن التضمن والالتزام لان
صاحبهما للوضع مدخل في الدلالة
قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة ان يحمل على
ان من هو عالم بالوضع الجميع والقيد التي يذكر في التعاريف يجب ... الطبيعية والعقلية فلا يتجه
المتبادر منها ... الاحتراز بالقيد المذكور عن ... العلم
ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما ... كيف يصح الاحتراز
بل ... سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد ... عنهما بهذا القيد

١٣٣

ويشعر به قال الاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم
بوضعه وجوابه اما لا نم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ انفهام
المعنى من اللفظ وهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد
يمكن ان يشتق منه صفة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه عنه
مركب لا يمكن الاشتقاق منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ان الحمل
صحيح فقولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم
حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة
الانسان على تمام الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى
يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له
فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية
لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويسمى
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا
اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به
اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقيد تعريف الدلالات
فلم يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك

بسبب قصد التقسيم على الوجه المذكور

بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على
تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزئه
والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا
القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على
قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد به ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون
الوضع لان لا يراد بالمشترك احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزء فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء كان اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذه
فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام فقد ذهب
كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه
اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليه مطابقة لا تضمنا او التزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر
من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع
ذلك لكنه مما لا ينفع في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا
يعلم انه مطابقة ام تضمن وانهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم
واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين
الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين والا لكانت نسبته اي الخارج الى الموضوع له
كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا من غير مرجح ولو
لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت باعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
صناعات وغير ذلك كما يجري بعرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف
في اشتراطه

قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف حيث قال وغير اللفظية الالتزام وقيل اذا كان ذهنيا ولا يخفى ان توجيه العلامة لا يلايم كلام ابن الحاجب منه

في اشتراط اللزوم الذهني ووجه العلاقة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل الدلالة
الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما او
او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الا
لتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا ا
اللزوم لخرج كثير مما جاء من المعاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ابعد مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور
اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من
بعض والا يعني الجانب الكلي اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من
الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام اوضح منه في الدلالة
المطابقية دلالة او اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اوضح منه لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منه ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المراد في
لفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المراد في
ذلك اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا لانه ان يقول لم يكن واحد منها دالا لا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون
بعض منها دالا فليتامل واما ما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم
المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا
لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق

بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما

بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث

يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بحيث

يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية

من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد وقلة تكرر

اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان

يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام

قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى

الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب عند العلم بالوضع وممتنع قطعا

عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوؤه في بعضها

انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص و

الاوقات وبيانه بالعقلية اي والايراد المذكور بيانه بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب

اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم

في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب

اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى اللزوم

بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم مختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان

لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات

مختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في الدلالة الالتزام هيهنا هو ان يكون

المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة

او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا

عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم

مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك

العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان

يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء

منه

اما ينبغي ... ان يكون الامر على العكس من ذلك وهو ان دلالة الشيء على جزء وجزئه اوضح من دلالة الشيء على جزئه لان جزء ...

منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم المعنى الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من
الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فكذا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن
تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما
ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال وقد خطر معنى النوع بالبال وقد تراعى النسبة بينهما
في هذه الحالة الممكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق
لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرتم من التفاوت بالعبارات المختلفة انما
هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده
كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثير من
الامثلة الكنايات انما يتحقق في المعاني الافرادية لكن لما ساعدنا القوم في هذا التقييد
نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك
الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا معنى تركيبيا بتراكيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تاديه للمعنى الواحد التركيبي
بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعيد موضع
نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا
فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي
ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما
انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم فليس بصحيح لان اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب

قوله وهو الاشبه ... سواء بناء على ان الاعتبار ... من اللازم ما لا ينفك عنه كما فسره حيث قال يعني باللازم ما لا ينفك عنه ولا يخفى ان اللزوم بهذا المعنى لا يتحقق الا في قليل من اقسام المجاز والكناية اما اذا اريد اللزوم في الجملة بمعنى انتقال الذهن من الموضوع له اليه في الجملة ولو في بعض الاوقات كما هو التحقيق على ما سيذكره فلا خفاء في تحققه في جميع الاقسام وبهذا يظهر ان قوله يعني باللازم ما لا ينفك عنه يحتمل ان يراد بعدم الانفكاك عدم الانفكاك في الجملة ولو بسبب القرائن في بعض الاوقات حوكه

في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهو الاشبه فظاهر الا في قليل من اقسامه على ما سبق وقدم
اى المجاز عليها اى على الكناية لان معناه جزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام
قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في
الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض
له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان
بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
وانسب ان يجعل اصلا برأسه كما هو الكلام في شرحه مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي
وانت خبير بما فيهما من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه
والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها
في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه
بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى
المذكور بخصوصه فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال من ان المعرفة اذا
اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل
لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اى المراد
بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد

على ما

على ما يجيء في علم البديع فإن في هذه الثلثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئا
منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت
بفلان أسدا ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص رح
هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغي أن يزاد قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو وجاءني
زيد وعمرو وإنما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لأن الاستعارة التخييلية وهي
إثبات الاستعارة التخييلية الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر
لآخر عند المص رحه لأن المراد بالأظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق إن شاء الله تع
فدخل فيه أي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه أداة
التشبيه نحو زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما
حذف منه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه
أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو قوله تع صم بكم عمي بحذف المبتدأ أي هم صم فإن
المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى
ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه
لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه إن شاء
الله تع والنظر ههنا في أركانه أي البحث في هذا المقصد إما عن أركان التشبيه المصطلح
وهي أربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه وأداته وفي الغرض منه وفي أقسامه وإطلاق
الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه لأنه هو الدلالة على مشاركة
أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة فطرفاه إما حسيان فقدم
البحث عن طرفيه لأصالتهما لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة لبيان
التشبيه ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة والطرفان أعني
المشبه والمشبه به إما حسيان منسوبان إلى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع إلا عن قرب

لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي
ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي هذا
كله ما فيه نوع تسامح لان المدرك بالبصر مثلا
لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم و
الحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان
يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني
الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيا والسبع حسي والثاني مثل العطر
وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر
عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك
الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يستلزم جعل الفرع اصلا والاصل
فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء
في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالقوى
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته فدخل في الحسي الخيالي وهو
المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله
وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة اي الشقيق الاحمر وهو ورد احمر

والخمر بالمذاق

الربع

هذا هو جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال تشبيه المحسوس بالمعقول ثابت بالاشعار فاجاب بقوله واما ما جاء

في وسط سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثير فيها ذلك او انه تصوب اي مال الى السفل
من صباب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه
الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة
لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس
بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس فيه مدخل لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان
مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قوله امرء القيس ايقتلني و
المشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة
النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرق للدلالة على صفائها وكونها
مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا
بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية
اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من
حس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست
من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل لو اذا
وجدت ادركت لابها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق
في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
او راسان او لا راس له وبحر ما لا تشكل نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم

الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل في العقلي
ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما
بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم
والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة
شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة
كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية
وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا
الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين
والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة ضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس
الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل هما من
الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما
شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية
والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له
زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد
والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم
بين دجاها هو جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة دجاه
والضمير

قوله بخلاف اللذة والالم العقليين فيحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس والعقلية ما يكون المدرك فيه من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين منه

قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وتحقيق هذا التعريف ذكره في حواشي المواقف فليطالع ثمة واعلم ان المحققين [illegible] الفلاسفة [illegible] الشارح [illegible] منه

قوله فكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبدا جذب [illegible] على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدا [illegible] المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات منه

قوله كتكيف الذائقة اه مثل لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية [illegible] والتقييد بالرفعة [illegible] منه

قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية [illegible] منه

قوله [illegible] الاختصاص منه

لاح اي ظهر بينهم

والضمير للسائغ قول رب ليل قطعته الصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل يقذى به

العين وتأبى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه

فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة اي الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في

جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك

اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو

جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت

البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد

التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان

النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى

تخيل ان الثانية اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول

على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد

الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثانية مما له بياض واشراق والاول مما له سواد

واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض

الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار

مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر

اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل واحد منهما اشياء ذا بياض بين شيء

ذي سواد على طريق التأويل هو تخييل ما ليس بمتلون متلونا اعلم ان قوله سنن لاح بينهن

ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن

حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب كون اشتراك وجه التشبيه بين المشبه

والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون

القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو

لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك

في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان

لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل يستقذر لو وقع في محاوراتهم [illegible]

اي رفع الفاعل ونصب المفعول

اي الكلام

اي الكلام

مفعول ثان للجعل والضمير في جعله لقوله الاول

الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الخاسر بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام
القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحًا واهمالها
مفسدًا اذ بدونها اى الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد لانتفاء
احكام النحو من الاعراب والتركيب الخاص كما لا يجد الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي
التغذية تمام بصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا فكانه اراد بكثرة
النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وسواء وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اى عن حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او
جزءًا منها مشتركًا بينها وبين ماهية اخرى او مميزًا لها عن غيرها كما في تشبيه الثوب باخر في نوعهما او
في جنسهما او في فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او
خارج عنه اى عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون ذلك معنى قائمًا بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما
حقيقية اى هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس وهي
الكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية
واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع
نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ويعني بالكم عرضا يقبل
التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك كما في عنده وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم
مكان بعد حصوله في مكان اخر يعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية
وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات
من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط
بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة

مطلب تعريف الكم والمقدار والجسم التعليمي والسطح والخط والحركة

التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء اي حاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعير الداخلة تحت الشكل وغير ذلك
او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن
الاصوات التي هي الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاشكال
في صلابة المقروع او ملاسته كما في آثار الاعانة لها المعتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او
سعة التوائه كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في
العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم
وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا اسم
لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من
جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يجاورها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة
سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصرية و
ينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة
كيفية من شأنها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شأنها
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية
يقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي صعوبة ذلك
والخشونة وهو كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة
وهو كيفية يحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهو كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن
ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون
قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهو يقابل

اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي
بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل واحد منهما حقيقة مبدأ مدافعة
محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر المسكن في الجو قسرا فانه يجد فيه
مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده في الزق المنفوخ فيه اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه
يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اى المذكورات كالبلة والجفاف والزوجة
والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية معطوفة
على قوله حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية
اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهي شدة قوة النفس معدة لا
كتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة
للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على
الادراك المفسرة بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما
نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة
من غير روية الا ان لا اعتبار من خلاف الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم و
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية
والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا
في ذات الحجاب كذلك يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا باعتبار
العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب
المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء

تصور

الجو بين السماء والارض

الغرائز بالغين المعجمة جمع غريزة

تصوري وعقلي مخفي واعلم ان هذه امثال التقسيمات التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة
الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد
القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على
الكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد
او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا
يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر لما ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي
واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد
منها وهذا خلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور
بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اما حسي او عقلي او مختلف
اي بعضه حسي وبعضه وهمي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد
ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد
من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه
سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا
يجوز ان يكون احدهما او كلاهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس شيء من العقلي لان وجه التشبيه
امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان
يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم
يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين او كانا حسيين او يكون احدهما حسيا والاخر
عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي و
الحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان وجه كل تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
صغرى ... ودليل صغراها

فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه
فكل وجه شبه فهو كلي ولا شيء من الجزئي بكلي لان كل جزئي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب
وليس المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه
الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة
الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا السؤال ليس جوابا عما ذكره صاحب المفتاح 2
وهو ان التحقيق في وجه الشبه بانه لا يكون الا عقليا لان المصنف قد عدل عن التحقيق
الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل واحد من الاولين اما حسي او عقلي و
الاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان
او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجب
كون طرفي الحسي حسيين فيسقط اثنا عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء
ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات
ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجراءة بفتح الجيم وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة
على الشجاعة في عرف الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن
روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي
الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع
بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
من ان التشبيه سواء كان لهذا المعنى من معانيه ذلك او حكما من احكامه كاثباتك
للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل

لان الشجاعة على ما هي

بالنور

١٤١

بالنور بين الأشياء وإذا قلت للرجل العليل المفاني هو معدوم أو هو والمعدوم سواء لم تثبت
له شبها من شيء بل إنما تنفي وجوده كما إذا قلت هو ليس بشيء ومثل هذا الاستعمال تشبيها ثم قال
الأمر كذلك لكن نظرا إلى الظاهر جعلوهم موجودا كالمعدوم وشيئا كلا شيء ووجودا شبيها
بالعدم فإن أبيت إلا أن تحمل على الظاهر فلا مضايقة في جعله والرجل الشجاع بالأسد فيما طرفاه
حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل إلى الحق ويفرق بينه
وبين الباطل كما أن النور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما
المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجوده بعض الأمثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالواو في الهداية واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح
والإيضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي إدراك
وبيان ذلك أن المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة
شرط الإدراك والسبب والشرط مشتركان في كونهما طريقا إلى الإدراك ويقرب من
هذا ما يقال أن المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما
كما أن وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع لكان أيضا صوابا والمركب الحسي من
وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من أن الحسي مطلقا لا
يكون طرفاه إلا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو
أحدهما مفرد والآخر مركب وإن حفظت ما معنى الإفراد والتركيب ههنا فحقيق هذا التقسيم
بوجه الشبه المركب دون الواحد وكذا يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به أن
يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بالضرورة أن الطرفين في قولنا زيد كالأسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه التشبيه بالضرورة أن وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الإنسانية واحد لا مركب له
الواحد بل المراد بالتركيب أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة أو إلى عدة أوصاف لشيء واحد
فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يعبر في تشبيه المركب بالمركب التام بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على
حاسبه أن يشاء البيت ولا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعني أن لا يكون
هيئة منتزعة من عدة أشياء لكل منها مدخل في تحققه لا يمنع أن يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور

لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى أعني أن يقصد إلى عدة أشياء وتنتزع منها هيئة ثم يقصد
اشتراك الشيئين في هيئة تعمهما وتشملهما إنما يكون إذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل
وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه إما أمر واحد أو غير واحد وغير
الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافا مقصودا من
مجموعها إلى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما أي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله أي كما في وجه الشبه في قول الشيخ بن الجلاح أو قيس
بن الأسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى وفي رواية لمن يرى كعنقود ملاحية الملاحية
بضم الميم عنب أبيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا أي
تفتح نوره كذا في أسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وأنارت إذا أخرجت نورها
من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار
المقادير في المرأى وإن كانت كبارا في الواقع على الكيفية أي تقارنها حال كونها على
الكيفية المخصوصة منضما إلى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية أنها ليست مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة بما أخذه في رأي العين بين تلك الأنجم وهذا الذي ذكرنا في
تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص أي مقدار في القرب
والبعد وعبر عنه صاحب الكشاف والمفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكأنه أراد
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود على ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل أن يريد بالكيفية الشكل المخصوص لأن الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما أراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه إلى عدة
أشياء وقصد الهيئة الحاصلة منها وإنما قلنا إن الطرفين مفردان لأن المشبه
نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حال تفتح نوره وسيجيء أن المفرد قد يكون مقيدا
وأنه لا يقتضي التركيب وفيما أي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كأن مثار النقع غبار فوق رؤوسنا
وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه أي يسقط بعضها في إثر بعض والأصل تتهاوى

محرف

قوله فيعلم منه أي من قوله لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى أن الطرفين إذا كانا مركبين يستلزم أن يكون وجه الشبه مركبا وأن وجه الشبه إذا كان مركبا لا يستلزم تركيب الطرفين

قوله محل نظر لأنه يقتضي أن الواحد وغير الواحد ... الأوصاف ... إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافا ... صح

فحذف احد الحاشيين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل
بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما يستطلع عليه في الشرح وشرحه وقوله
من الهيبة بيان لما في قوله كما اي حاصلة من هول يفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال فقد شبه النقع والسيوف
فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا انه شبه النقع بالليل من جانب وشبه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه
تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكبه وتصب الاسياف
لا يمنع من الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
الا يرى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين
ويعاد مما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر
على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة
السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادات
زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة باختلاف هذه الامور تتلاقى
وتتداخل وتتصادم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى الكواكب اذ تهاوى اختلفت جهات حركاتها وكان
لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا نزل
عن اماكنها فلا على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر معناه انه ليس عطف على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاشارة لان
الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة
للضرب وليس المراد بالمثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي

والمشبه في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقات في جوانب والمشبه به هو الهيئة الحاصلة من جوانب شيء من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب ذلك الليل

والمراد بالتقدم ... في الامور ... والاستمام ... والانقطاع والاختلاف ... السيوف

فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد و
المشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى
بليل مقمر وسيجي بهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وفي المتن عبارة الشيخ في اسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في الهيئات
التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان
يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمراة
في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له
اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في يد الاشل
والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا
بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط
الحركة كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى
الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها

بخلاف

شبه البرق بالمصحف في الحالة حركة الانفتاح والانطباق بالمصحف القاري بفتحه حينا يقرأ ويطبقه حينا يترك القراءة

بخلاف حركة المصحف في قوله اى قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة
اى قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اى في حالتي الانطباق والانفتاح الى
جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كلما كانت هيئات الجسم في حركاته اقسام يتحرك
الى جهة واحدة فهو بشانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك
اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحركة اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة الربابة حفت بسرد كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والرمح
جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اى كما في وجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اى يجلس ذلك الكلب على
أليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق من
الله تعالى لا من جدل الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه
اى من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق
قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه
من الكسل فشبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعوض بسببه وهو اللوثة والكسل
فيه الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه
من قريب التناول لان سواد العقد يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا قليلا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص
هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار
جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما

أول البيت ولقد اطمعني بالوصال تبسما وبعد انتظار رأيت ونولت اقره ما ذكر

عطاشاً غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه
فاعل ابرقت
اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا جاءت ب
ذ برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى
ههنا ابرقت الغمام للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها بها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه التشبيه من
مجرد قوله كما ابرقت قوماً عطاشاً غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع
اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
اي الابيات الاربعة
بظهور الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال
بقية التي قبل قوله كما ابرقت لا لان قوله كما ابرقت اه هو المشبه به
يعني باعتبار ان وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء قوله لان البيت تعليل لقوله فان المراد التشبيه باتصال اه
مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه
امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست
هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة
ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل
هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيهاً
واحداً لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف
المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم ولا يخفى الفرق بينهما لان الغرض
في البيت ان يثبت ابتداء مطمعاً متصلاً بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء
لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ثم تعرض لذكر
الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت
قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر
كذا ذكره المصنف رحمه وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو
ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف
ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر لما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق

التشبيه

التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد
والبحر والسيف جاز ولو سقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله
اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين
شرع في الثالث وهو اما حسي واما عقلي او مختلف فالمتعدد الحسي كاللون والطعم
والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد
اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة
الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير
للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون
بمعنى الشبيه كالشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه
من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر
ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة
يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما
بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح للتهكم فهو غلط لان
ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني
من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها
التهزؤ والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم
وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما

مع ... للآخر لا يجوز سوا من الملاحة والتهكم في شيء في الاجابة الى قولهم ثم ينزل منزلة التناسب

بل لا معنى له اصلا وقلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو الاسد وللبخيل هو حاتم دار د ما

التعريض بوجه الشبه ثبات ان نقول في التضاد انه في مناسبة الضدية بل انا نقول ان

نقول هو الاسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان لا اصل في الشبه هو ضد الجراءة والجود و

هو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لا لاشتراكهما في

الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة

لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف

وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان

مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه

مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم

بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت

وكأنه قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان

الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في المولدين ومثل وما في

معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل

في نحو الكاف اى في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن

وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكزيد الاسد وقوله تعالى

مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة

الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان

التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق

عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل

الذي استوقد نارا فالمشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعل

ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح وقد يليه اى الكاف غير المشبه به

الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا

بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلم انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي

المشبه به

والحاصل ان كأنك شخص قائم لما حذف الموصوف جعل الضمير عبارة عن المشبه وعائدا اليه

في اكثر النسخ ... الاول مثال للمركب ... والثاني مثال للتشبيه المقلوب ... فيكون المفرد ما يقابل الجملة

الصيب النزول واصله الصيب بكسر الياء المشددة ... ويقال الصيب السحاب ذو صوت ...

المشبه به حرف التشبيه وقد مر في المصرح الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا
انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي
المشبه به الكاف لان التقدير كونوا كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه
به وهو كون الحواريين انصارا مقترن بالكاف كمثل صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه
عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى عم للحواريين
من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله
وبين قوله عم للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى من انصاري الى الله فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه
بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به ففي زمان الصواب المؤمنين بدل
الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد
رد قول هذا البعض بان الاية في الايراد نظير قوله تعالى او كصيب من السماء وبان تشبيه
الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عم كما هو
صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه
ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين
كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول
عيسى عم على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان
يكون هو الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن
المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في
قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عم اذ هو اي
الرجل صفيه وخلصانه والله تعالى اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه واغناء ذلك احترازا عن

وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله ...

اذ اورد لقوله بان الاية ... وبان تشبيه ...

تفسير بين اما اوقع التشبيه بين كون الحواريين وبين قول عيسى ...

نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بالمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الخ ونحو
واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر
يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حال الدنيا في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك
والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس
فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء
فيلي المشبه به الكاف بتقدير الكلام قوله تعالى او كصيب من السماء قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرتكب عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه
الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراد اي الكيفية المنتزعة
سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم
حلولها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة
زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلام صاحب الكشاف
فان قيل نعم ان طلب مرجع الضمير اوجب الى تقدير ذوي لكن ما وجه الاحتياج الى
تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم التقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به
ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه بل الجواب انه لما اشعر النظم بتقدير الحذف والتقدير مثل ذوي صيب اولى
من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه
اعني قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا فليتامل قد ظهر مما ذكرنا ان من جعل التقدير
في قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف والمشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا

حاصل الجواب انه فرق بينهما بان التقدير في كصيب للحاجة اليه ولا حاجة ههنا

فقد

بضم الكاف وتشديد الراء المكسورة من التقريب اخذا من قوله الاتي اصنو بعيد عباكس

فقد يستعمل ابياتا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا

ان قرب التشبيه واريد منه انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت

من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا

ان بعد التشبيه ادنى بعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق

ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد بعيد بحيث يتوهم انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي

كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك

وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة

التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه

من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى

المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه بمعنى بيان ان المشبه امر ممكن

الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول

ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد

ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار

اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد

النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى

وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء

لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا

البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام

مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى

لا يعد منها ففي ذلك تشبيهه بحال المسك والبيت مثل هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها

مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من

الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه

والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة

والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود

واجيب عنه بان المضاف محذوف من كلام المصنف لانه معلوم اي الفعل ينبئ عن حال التشبيه بل التشبيه معلوم من الكلام واذا كان كذلك حذف المضاف

اعلم ان جزاء الشرط محذوف اقيم سببه مقامه اي ان تفق الانام فلا يستبعد تفوقك ولا يستغرب لان المسك بعض الدماء فاق على سائر الدماء شرح

التفوق بمعنى فوق المفوق

لان غني البيت عارية من التشبيه لفظا وتقديرا

بالجواب في شدة اي شدة السواد او تقدير عطف مرفوع معطوف على بيان

امكانه اي تقدير حال المشبه في نفس السامع وتقويه شانه كما في تشبيه من لا يحصل

من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقدير عدم الفائدة وتقوية

شانه ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات

وفرط الف النفس بها الا بيان اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول

ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل

الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا حاولت وصفه بالقصر يوم

كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم

القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت

فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم

يشغله عنه شيء فانك لا تصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد

قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض

الاربعة يقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه

به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك

وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر

ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به

اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبا

متساويا في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار

حاله لا يقتضي كونه اتم بل يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه

لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا الاحسن كان وجه الشبه

اد خل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول

واما تقدير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه

به لزيادة التقرير والتقوية اجدر وكان ... فخص هذه الاربعة بذلك

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة

تشبيه

تشبيه وجه المهدي الشديد السواد ببيضة العطبي للتزيين مع ان السواد فيها اتم فيه
في وجهه ولا به اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور السلخة
الجامدة المنقورة ليست في السلخة اتم ولا هي بها اشهر منه وكذا في الاستطراف
بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى وفيه
اضطراب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة
التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها ان الكلام ليس ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقديره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقدير الشيء بما يساويه التقدير الابلغ اذ في موضع
الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا الى امتناع
وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه
بصورة كالممتنع لمشابهة اياه او للوجه الاخر اي نظرا الى الندرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه مثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف
النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون
اعرف واخص واقوى حالا في صورة الاستطراف في الباب التعليل وقبل معاده
لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهو السبب بسياق كلامه وبالجملة فهو لا
يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا
فيما يكون لزيادة التقدير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان
يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض
واما وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لان يجب ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو
الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض
من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره ولكن يجب في بيان مقداره ان لا يكون
المشبه به كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص و
يجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير

عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه
او تزيينه او تشويهه والأتم بوجه نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي
او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد
المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما
استطراف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يجعل المشبه به نادر الحضور في الذهن اما
مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية
يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة
اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
يجوز ان يراد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار
في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض
يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر
وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في
وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا
الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم ثم بياض غرة الاغر والكريم وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي
قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي المشبه به كتشبيه الجائع
وجها

فان قلت قوله في مثل بيان عظم التشبيه وتعوية تشابه على التشبيه فيتنا فضان قلت لا يقصد بقوله في مثل التشبيه والوسائل فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فلا اصلوب واحد اصلا في تشبيه فلا محذور عند

اجابه وجهها كالبدر في الاشراق والاستدارة تأكيد وبسبب هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع

من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به

انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه

او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل

نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قرر فافهم ما سبق

فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر

والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم

بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين

في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه اذ جرى دمعي ومدامتي فمن مثل ما في الكأس

عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي

بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه

بين الدمع والخمر يقصد ان احدهما زائد في الاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتساوي وترك

التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح

وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من

غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو

قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في

اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد

الايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او

جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل جاز العكس يستقيم في التشبيه

فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقيم جاز وقلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب

الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان

يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير

القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن

ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون احدهما زائدا والاخر ناقصا في وجه الشبه هذا تمام الكلام

في بيان حال المشبه وغير ذلك من الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين و
اخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على
الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه
والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم
لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد هد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على
طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية
بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
احدهما غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة اه
في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد
والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان
مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه والحكم المذكور في تشبيه المركب بالمركب ان
يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح
واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها فاذا لم يجئ مفرد ولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظائرها ... تشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ... تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث
يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله كان

اجرام

اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب
سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله كانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كان المريخ منصرف عن الدعوة
لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء احد الطرفين ما يقابله من الطرف
الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية قال الشيخ
هذا من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه
به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها من المفردة فلا بد من تكلف وتعسف وذلك بان يقال
في الاول شبه المستوقد نارا اظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من
الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة
اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور
كما مر وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه غصنا
والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم
على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلية
هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلية من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله
كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
الا ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه
المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق

البوتقة ظرف الذي يذاب فيه الذهب والفضة

اي تشبيه المركب بالمفرد

ولكن وجه الضعف ان المعتبر في التركيب والافراد انما هو وجود الهيئة المعتبرة بها وعدمها والهيئة المقيدة بها موجودة في تشبيه الشعرة الجيد كما في تشبيه الشقيق مولانا رحمه

وتشبيه الشقيق صحيح بانه قصد في الاول الى ما يحصل فيه الصور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني فـ
ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد فكقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي
ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صورة حسنة فتصور تريا
نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربا جمع ربوة وانما خصها
لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار
المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت
يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما فيه من تسامح
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي
قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا
بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف وهو اردأ التمر البالي شبه
الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ
ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار
البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر
وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك و
الوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به
دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد
وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء
وفي قول البحتري يبسم عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب

شبه

تشبيه مضمر وفي كون هذا النوع من باب التشبيه نظر لان المشبه به اعني الشئ
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كأن في بيت البحتري يدل على انه تشبيه
لا استعارة ويستحسن في هذا الكلام ما اشتمل على هذا النوع من التشبيه اعني قول الصاحب
بن عباد في وصف ابيات انشدت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح
الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا
ونشر الصبا وصفو الزمان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار
الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم بثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير
تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما
التمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر
من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وتشبيه الكلب بالبدر المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت لا غير ذلك وقيده
اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد
والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد
الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا
للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن
التشبيه عقليا يقال انه تشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان
عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا بكذا كما يقال ضرب
النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو
عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه
او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس

صورة الحلقة المفرغة — صورة خلافه — صورة الدائرة

بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو
ما لم يذكر وجهه فمنه اي في المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو
ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين
بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفاه معا بله
يكون وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين وصفت
بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
او لاحد ذلك العبسية وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة
لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة
المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله
عنهم والبعض منه اي من المجمل وقوله منه ظاهر دون ان يقول وبعضه اما كذا واما كذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهو اعطف على
قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف
الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل الاسد ليس مما لم
يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم
ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه
الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة
بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه
وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن
ابن سهل يمدح العيسى والليل عنوة فتحت كثيره ذكر الرضى في ساعة الغضب
صدفت عنه اي اعرضت عنه ولم يصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب
كالغيث

والمراد الوصف المذكور لا الذي ... لا وصف في البيت بطريق ... للمشبه به

كالغيث اي جبينه ولو كان انما كان ربيعه يعني فعله في زوق شبابه وربيعه اي اوله
واصابه ريق المطر يعني كل شيء افضله وان ترحلت عنه في غير الطلب وصف الممدوح
بان عطاياه فايضة عليه اعرض اودام بعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته
او ترحلت عنه وهذا الوصفان مشعران بوجه الشبه يعني الافاضة في حالتي الطلب
وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده فلان كقوله
كبرناه به لدن وصل مواهبه التي طلبت عنه او ادم الطلب كالغيث فكانه ترك لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة
وجه الشبه والثاني ان يكون امرا ملزوما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبع
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب وشبه الا ان التحقيق في وجه الشبه حيث فسره الى الحسي والعقلي
مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك اي التسامح ناشئ
عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
مثلا وهو امر حسي قطعا جعلهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما
الى الحسي والعقلي فيصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور الحسية
قطعا كذا ذكره العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة
لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قوله الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور الحسية
ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية

العقل الى سوى اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار يسمى وجه الشبه في مثله
عقليا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير
تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الراى اى في ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فمعناه في اول الراى فظهور وجه الشبه
في بادى الراى يكون لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق
الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او
حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق
لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة
ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر
بل نظر وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه وبين المشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما
لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه
تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في
الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى انما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به سبب ظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل

القليل

عند حضور المشبه مطلق عطف على قوله صح

كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس صح

العليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف
على اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي خفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما
لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة
فيما سبق وعرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراي للمراة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي لندور حضور المشبه به اما
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور
حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكر
من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل
فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان
يرى مراة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين فان
ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب
ما يشتركان فيه والغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين احدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان
ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال و
يقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان
سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان والثاني تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ
في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة ومعناه ان معك وصفين او اوصافا
فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة
الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم

بالعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك مختصر

انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في الكلب

والثاني ان تعتبر الجميع والثالث ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها

كلها او تطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل

والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في

العنقود الملاحية منورة كذلك والثالث ان ينظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك

فانك لا تقتصر فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة

في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائق التفصيل لا تكاد تنضبط وكلما كان

التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر

لقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها

والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل

لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا مسوح عليه العناكب

ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه

الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد

الماء على الظماء ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته

او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني من الفكر اصداف الشريفة فلما

تنفك عن بناء ثان على اول ورده الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل اخلى من

الفكر اصداف نهجا فو بادطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود

ونحو المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ

واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب

المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس

نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن

حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء

ولم تلق ان كان من اللقية بمعنى الابصرة فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان

كان من اللقية بمعنى المقابلة والمعارضة فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه

في الحسن

فى حسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومنه قول الاخر ان السحاب لتستحيى اذا نظرت
الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا
لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه
الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه والمشبه به او كلاهما
بشرط وجودى او عدمى يدل عليه التصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هو
بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى
لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار
الى تقسيمه باعتبار الادات بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد
وهو ما حذفت اداته مثل وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى ومن
المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الادات نحو والريح تعبث بالغصون
وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة فى البياض و
الصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب
نهار للفراق اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع
الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وهو وقت الاصيل لانه
من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردى لياليه اسحار وفيه هواجر كما فضلت
والشمس تغيب واصال بها الحب الى ينعقد الذهب واللجين المذكور بانه فى البيت لانه لما
سبق الى بعض الاوهام النافذة للبصائر النافذة من اللجين انما هو بفتح اللام
وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل
هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على
وجه الماء فكان من تشبيه الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو
بخلافه اى ما ذكر اداته وصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة الغرض
كان يكون المشبه به اعرف شىء بوجه الشبه فى بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شىء

فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان بيان المشبه به مسلم الحكم
فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردوده وهو بخلافه
اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة
في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها
وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان
المشبه به مذكور قطعا وح اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة يصير ثمانية
ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولك زيد كالاسد او
كسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولك زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب
وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام
فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر
الى عدة مراتب مختلفة فكأنه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف
المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون
حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او
اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا
قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان
في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربع الباقية متوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به بانه هو
هو نظرا الى الظاهر بما اشتمل عليهما كالاوليين ففي غاية القوة وما خلا عنهما

كالآخر بين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم
لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل
المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر في بادي الحال وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يرمي
ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في مقام الاخبار عن زيد حيث يعد
الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على له
على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذه استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون
المشبه مذكورا او مقدرا ويكون اسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان و
ان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان
اسم المشبه به اذا وقع هذا الموقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه
عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع
على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا
على الاسد ولا يجيء لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح
والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في
اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين. ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد
استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه
والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر
فان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات
معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا

فيظهر للابعد التأمل خلاف ما للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف بعينه
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم
اعني زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار
وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به
نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشيخ عمر شمس تألق والفراق غروبها عنا
وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس
وقد يجيء في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر
الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومنه قول البحتري وبدر
اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات
التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت ولم يقصد اثبات
كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا
لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه
فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات
الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت
لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالكلام

والمفعول

الحقيقة والمجاز

والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيد الاسد
والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة في دخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا
هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو
من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة بها يتوهم جوازه فلم يكن للتقدير التشبيه فيه
معنى مثلا قولك هو الاسد الذي يفضله صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازه
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة وكلامنا في هذا
المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد الثلاثة من مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من شبه تقابل العدم والملكة بحسب اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له
والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم
يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال
على ما وضع له في الجملة فالتوقف للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميز عن الحقيقة
والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل بل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان
لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها
الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على
الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري
على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى
مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وا
مراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو

مررت بقتيل بني غلاف وقبيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى
عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت
تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف اعني في اصطلاح والجار
والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت
له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس
بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب طب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل ذيل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله
في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح
به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون
مجازا لكون الدعاء غير الاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد و
المركب قلت هو يسلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن ثم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي
وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته
انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه
انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط
في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى
في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل
على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي
في الرجل وهل في قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي في جملة قام زيد سلمنا
فذلك

الدعاء غير ما وضعت له حقيقة اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انها وضعت صح

قوله لا بقرينة تنضم اليه ... احترز عنه بقوله ليدل بنفسه عصام

ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك الى قرينة
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة لانه
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز
الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم منه لا الى الحقيقة اما اذا خصصته
باحد الوضعين كما اذا اطلقت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه بنفسه يدل على
الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من مجموع الوضعين وضع
اخر ضمني وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع
وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك وقال اذا اطلق فهم منه
احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بان الاول
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه
وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال عليه بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية
قد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيها موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المستعمل الذي هو معنى الكناية ففساده
واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله
بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار
قرينة المجاز في اللفظي ضرورة لو كانت القرينة معنوية لكان المجاز داخلا في الحقيقة وان

فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما
صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان
في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما
استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادته معه وجواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق
العصر وهو انه نظر الى لفظ الايجاد فتوهم ان نفيه متضمن اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد
السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكفي العلم بالوضع كما في الفهم والمجاز حيث ذكر ان القول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد بريء منه ظاهر كلامه واذا كان
كيف حل لك ابطال كلام الغير بحمله على معنى بريء والعجب انه لم يتنبه ان الحقيقي في الوضع تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب في ابطاله ما قوله فيما يجب
البحث بهذا الى قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء
بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع وتخصيصه وضعه لهذا
دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه
الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
ف اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول
لكن ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة

بحيث

لانه لم يذكر ان الوضع تعيين اللفظ للمعنى بل بين ان تلك الدلالة ليست لذات اللفظ بل بواسطة الواضع

قوله قيل اضافة المصدر الى الفاعل

بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولامتناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر
ولامتناع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يدل على المفهوم من قولهم هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهو اولى من قولهم لان الامر الواحد لا
يناسب بالذات المتقضيين. او المتضادين لانه ممنوع وقد تأوله اي القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة و
الرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها
اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي
هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم
العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا المجاز
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره
الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا
مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى
تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى
في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه
اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في
الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح

وبهذا الكلام علم جواب سؤال مقدر على ما يتوهم من أن الحقيقة تشارك المجاز في كون كل واحد منهما طريقا إلى المقصود معناه مع أن الحقيقة لا تسمى مجازا

تسميته بذلك باعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء فلا يقدح في اعتبار تناسب التسمية أن ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته أي إرادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فإنه وإن كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب أعني اصطلاح الشرع وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لا شخصها وهو معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية أيضا بقوله مع قرينة عدم إرادته لأن الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في المعنى المجازي للموضوع له الأول حتى هجر الأول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الأول مجاز في المعنى الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء إلى الأركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فإنه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الأركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الأول كلفظ الدابة إذا أطلق على الفرس باعتبار مجرد أنه يدب على الأرض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرس والذئب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة أما من حيث

العلاقة بالفتح يستعمل في المعاني وبالكسر في الأعيان

العلاقة بالكسر التعلق وبالفتح المحبة

العلاقة المعتبر نوعها كالعلية بين العلة والمعلول والجزئية بين الكل والجزء والحالية بين المحل والحال

العرف في موضوعه له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية
بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل
ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لازم ذلك حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
الاطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح الاطلاق الصلوة في الشرع
على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين
ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة نسبته الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي
والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا
استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع
يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي
الحدث يكون مجازا ودابة لذوات الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعده كلا نكرة
من المعرفة بين اسناده الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لعلاقة المشابهة كاسد
في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على
استعمال اسم المشبه به في المشبه فح يكونان بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا

منه والمعنى المشبه مستعار له والا هو الاستعارة بقوله فهما اى المشبه به والمشبه مستعار
منه ومستعار له والا فاللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس
طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والا مرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة
كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر
منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا
يظهر بها النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل
كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد
والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون
الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
فى قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اى انهم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى
تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة
من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على تناسى عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه يحسن اطلاق الاستعارة عليه بحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن
ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد
اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملا لها ما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة
بحاوجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها
ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئية من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى
الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع
احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب
ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع
بالوضع النوعى لا بالوضع الله الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة هذا ما ذكروه

ايادى جمع يد بمعنى نعمت فلان

لان ذكر طرفى التشبيه ينافى الاستعارة

الى خمسة وعشرين والكوفة تداوره سهامها تسعة عشر ما سبق اولًا في اطلاق اليد على النعمة
والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة
فقال منه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني في هذه التسمية مجاز
مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية
مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهو الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة
لان ما عداها من الاعضاء مما لا يغني شيئًا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد
في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلًا لا
يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءًا منه وعكسه اي ومنه
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة
كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئًا من الصاعقة وتسمية اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية
الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتًا اي غيثًا لكون النبات مسببًا عنه واورد
في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه
سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في
تفسيره اي الدية المسببة عن المسبب باسم السبب لانه الدم سبب الذي هو الدم او ما
كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا
اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرًا اي عصيرًا يؤول
الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي
المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو قوله تعالى واما الذين
ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم
آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرًا حسنًا فاللسان اسم لآلة الذكر ولما

حكاية عن ابراهيم ع م لانه قال واجعل لي

كان في الاخير نوع خفاء في عبارة الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف
يصح ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما لازم او هو
اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعار
للشجاع لا لزيد وعمرو وعلى الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما
في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع
له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق ولاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالكلية فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه
في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى لازما للمعنى
الحقيقي في الجملة اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقة اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من
تصوره تصوره واللزوم اما في الخارج كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي
بحسب العادة او بحسب الواقع وذلك اما ان يكون احدهما جزء للاخر كالقران للبعض والرقبة
للعبد او جارا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية
احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر وفي جميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا
يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء الكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان
لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين
على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق
بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يجوز انتقال الذهن
من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت
علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي
واذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ
فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان

يكون

فلا يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبار ما قد قيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سميت تحقيقية لتحقق معناها اى ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد شاكي السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اى رجل شجاع اى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به فصارت له جسامة ونبالة وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم اللبد جمع لبدة وهي ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهو امر متحقق عقلا هذا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحاب الذوق الحمل على التخييل وان كان يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة

المذكور ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو زيد اسد
مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رأيت
اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان
التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا اوقعت زيدا اسدا
واوقعت اسدا على زيد معلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق
ذلك انا اذا اطلقنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان الاسد استعارة فلا نعني انه استعارة عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاع
فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ذكر ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه
اي باكية وكقوله انا يغلام من سواه وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما
اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة وكقوله ولا
حسن من بروج البدر بعدا بدور ما تبرجها اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان
يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاهن من قصور مثل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان هذا من
باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا انه من الكلام محذوف وما جرى كلام كما في قوله تعالى صم بكم
او في نفس الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط
الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها
لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل
وابعد من ذلك ما يشبه كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه
شركاء

لان زيدا في قولنا زيد اسد مشبه والاسد مستعمل فيما وضع له ومعناه ليس بمراد والله

قوله بحذف المشبه تصريح بان المشبه ليس بمحذوف بل المذكور في قولنا رجل شجاع ... وفيه بحث لانه جمع بين الطرفين في الاستعارة

قوله والطير اغربة عليه والمراد بالاغربة الطائر المشهور ... فقوله عليه متعلق باغربة وهو جامد ولا يصح تعلق الجار به ... في الباكية فيصح تعلق الجار بمعنى الغير الا ... ان الاسد في قولنا اسد علي بمعنى مجترئ والله

قوله ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا وذكر وجه الشبه ... يقتضي الاول الاستعارة ويقتضي الثاني التشبيه فبينهما تدافع

قوله والظاهر اي مما ترك فيه المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه من التشبيه لان التشبيه مقدر حقيقة لان المراد ... من قبيل الثاني

شبه الفجر بالخيط الابيض في الدقة والبياض وشبه سواد اخر الليل بالخيط الاسود في الدقة والسواد

اول الاية كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من سواد اخر الليل كالخيط الاسود والله اعلم

قوله من الفجر يقتضي تقدير سواد اخر الليل

ـشر كأنه مثل كسون ورجلا اسل الرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة ليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له لعلاقة التي يجب وقوع اسم المشبه
موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في قولك رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا الآية ان يراد بالبحرين الموصوفين
المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها
ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد
قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحجارة فلذلك قد ذهب كثير من الناس الى ان
الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا
يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف وقد تقدم انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور
الى انه مجاز لغوي بمعنى انه لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على
ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع
المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا
ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل
عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا
اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في
شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او
رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال جائني اكرمت
زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان لما
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين

من قولهم انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم توهم ايضا بانه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه
وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد
في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه
الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عن معناه ولما صح ان يقال لمن
قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله
اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا
يقال جعله اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل
معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما
وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد
وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام جميل قام
على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر
والنهي عنه ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر

لان

قوله من الشمس اي اجلها ولدفع حرها والمراد من الشمس نفس الغلام اي توقع علي ظل من حاصل الشمس والاول هو الموافق بقوله شمس تظللني من الشمس

قوله تظللني في محل النصب على الحال والتقدير قامت نفس اعز علي من نفسي مظللة اي من الشمس وقوله قامت اي النفس ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدا وقوله شمس محل الاستعارة

قوله والبهاء بالفتح بلا همزة حسن وزينت وعزت لغة
بلي كسر مكس لغة غلالته الثوب الذي يلاقي البدن

لان التعجب انما يسوغ اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في
الحسن ورد بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي
كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخوله في جنس المشبه به مبني على انه
جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية
القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني
غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيئة كل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة
عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على
دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما
التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء
على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى
دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما
ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما
يخبر على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره
الكذب خلاف ما عليه الجمهور واشارة السكاكي مع سوء اطلاعه لتخصيص التأويل بمفارقة
الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا
نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق

هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون
الاستعارة علما لما سبق من انها يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع
الاشتراك والجنسية يقتضي العموم وتناول الافراد والا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب
اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل
وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او آخر غيره
كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاعة سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون
حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو المتصف بالجود لكن استعماله له
في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها
اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع
له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل منها قرينة
كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل
النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف
لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا الاعتبار يكون قسيما لقوله او اكثر
كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ او موصوف
بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي بها من انكفى اي انقلب والباء في
قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب
اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطا كالسحاب اي يصبها على اكفائه في الحرب
فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع
القلة والكثرة يستعار للآخر لما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان هناك
صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي

هو

هو عود الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر خارج عن ذلك
وهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع
الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه
استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا
القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه
ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من
الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم
غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع
الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او
العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال الشيخ في الضدان
ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك
من الاضعف قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة الحيوان لان افعاله المختصة
به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد
اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا الكلام
ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر
باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق
ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن

اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية
والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق
تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي
الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا
قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي في التشبيه وجه وههنا
جامع قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه
نحو قوله عم خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة
في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع
اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله تع او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل
يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت ~~بعض رؤس الجبال~~ في استعار ر
ع الطيران للعدو والجامع هو قطع المسافة داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى
منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك
ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات ت
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن للانف الانساني مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف
والعدو ان خصوص وصف الكائن في طائر جرى في استعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف
في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
لكان غليظ المسلك وعدت استعارة وقال الجنه كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انه كثرت مخالفة السلف فانهم عدوا

في

في الاستعارة وخلطوا بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على فساده لان تسميته استعارة
غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الكلام الى مجانس له كالمرسن والانف
والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا الخلاف نحو البدر والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لئلا يكون الاستعا رة
مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان اجزاء الماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجا مع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية لا يرى ان السواد
جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهو مين
اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تع وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهو في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثو ب
للسرد الذي هو ضم حلق الدرع والجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو
ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك
الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل
وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه
تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على
انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار
الجامع انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبا ر
الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية

و[illegible] الى الاستعارة الخاصة الذين اوتوا فهما به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف الفرس بانه مودب وانه اذا انزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس س
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم
الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عوهته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر بسله
هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع
الثوب وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس
ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبيه الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاصح ما ذكرناه
اذ لا ان الركبتين منتصبتين مع الفم الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين عامل ملاصق العلو
ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي
فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على حدب المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي
هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الاحدب
وهو السنام والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة ع
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا
ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير
الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر
عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت
الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في
قوله

قوله في واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير
الابل يظهران غالبا في الاعناق وتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في
الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند
تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كما في اليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي
او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان
كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة
التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل
الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي
هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهو استعارة بالكناية والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه
الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة

الى طرفي بها حسبان وجامع عطف لنحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط
الجلد عن الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اى حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب
ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وتوابعه
عليه وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار اى كشط وازيل كما يكشط عن الشيء الطارئ عليه الشيء الساتر له فجعل ظهور
الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد
ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في الظلام لان الواقع
عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على
القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي
ذلك عار ظاهر اى زائل وقال ابو ذؤيب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فافهم من مقام عن فيه
موافقة الكلام غير جاد وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما واما على قولهما فمشكل من جهة انها موضوعة للتعقيب في العادة مرتبا
غير متراخ وهو يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة تعده
بمنزلة عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط
بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار
وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل
كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يحسن
اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم

بخلاف

١٦٦

بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام
لما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان حصولهم في الظلام غير حصول
الظلام فيهم نسبة حصولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فهذا
حاصل ما قاله بعض الافاضل بدون النزاع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا نسلم ان الشيء وان كان
يكون آتيا اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وقد يكون الا ان جعل
هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما
مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن
الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلي وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة
وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احدهما حسي وفي الاخر عقلي فيدخل فيما تقدم
ولا يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع
التشبيه اليها اي الى الخمسة وقد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا اي ان
لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي
فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجي من انه اذا
كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء
كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان و
الآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام
فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسير الكلام و
تحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه
اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت اقوى فهو لا يصلح جامعا
فقيل الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد و
قرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث

[illegible] والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف
على اما عقليان اى احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت عليهم الذلة
اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة على من هو فيها او جعلت الذلة ملتصقة
بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص
او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع
الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تحقيقية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة
او الطين ويجعل القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و
الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس
وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس نحو رأيت اليوم
حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او عروضه
لها وكذا الحرف وهو ظاهر واما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم
نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيها نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم
صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع
ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وكم ايضا قد يصح وصفها اما

يشتق

يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا احتج بان
تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان
والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية والحق ان يقدر التشبيه في نفسها الا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا
قلنا هذا مرقد فلان استعارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود
الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم لو لم
يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا
بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف تمثيل متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة
بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن
ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل
والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا
باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة باعتبارين وذلك
اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال
المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل
باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق المشفر على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة ولا يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنته ويقرر التشبيه

في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه

العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني

ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان

يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص

ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن

داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة

التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان

المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في

الباب ان المشبه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هو موجب لما ان يكون استعارة

بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه

ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا تكون من الاستعارة التبعية في شيء

وكذا ايضا على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به

اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب

العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة

للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية

وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العلية

والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية وهي في

قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم كان

نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك

فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما

يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او

المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين

لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قتل البخل ... فوما هم شر الاخوتهم ... عشية نجري

بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة

القاطع

القاطعة واراد بالهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة اراد بقوله الاسنة والاسنة للمبالغة
كالاحمرية والعقد العظيم وزرق الدرع وسرد بها وسبحها فالمفعول الثاني اعني الهذميات
قرينة على ان تقريهم استعارة وقد يكون المفعولان جميعا بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول البحتري
واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة والمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان
بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرب اقرب بخلاط الاعناق الاعادي
بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا ففيه نظر لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا
بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير
بالليل ليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا
لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت زيدا فاضربه ضربا شديدا واما القرينة
في الحروف فغير منضبط. والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة
اقسام لانها اما ان لا تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم
المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهو ما لم تقترن بصفة ولا
تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة
المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار
له كقوله غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه
كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك اخذا فيه غلقت
~~رقاب امواله في ايدي السائلين~~ لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن
اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله
تع فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن
الادراك بالذوق يستلزم للادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده

لفظ اللباس لبيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل
المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة
لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا الاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة
لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال اذاق فلان البؤس والضر فاذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تحقيقية وهو انه شبه
ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم
استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم
المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية
فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها
ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة فعلى ما حاورت اليوم بحارا زاخرا ملا
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف
بما يلايم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لانه وصف
بما يلايم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح و
التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي
التشبيه وادعاء المستعار له نفس المستعار منه لا شيئا شبيها به حتى انه يبنى على علو القدر الذي
يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها
خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن
الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم
بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه وكذا اي البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله

قامت

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من
بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب النهي على عكس مذهب التعجب فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته
للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع
الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من
جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا و
المشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لا
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ولما ذكرنا من ان الاعتماد في ذلك
عليه ما ذكره لفظ المفتاح وهو قوله وان كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
وهو مثل انه لا معنى ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن احنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء
جميلا فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا
وجب تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى بهذا جواب
الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث
مع المشبه به وكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا اي هو المجاز المفرد واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى الغاية في الاستعارة في
المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك

تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه
متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى
منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من
متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه
بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييده بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث
وهو ان المجاز المركب كما يجيء استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع
كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا
استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد
البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز مركب
لا في الاستعارة ونظيره ما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه
سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير
الامثال بل كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع
فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية للمشبه فلهذا لا يلتفت في
الامثال الى مضربه تذكيرا او تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان الخطاب
لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو صيفت اللبن بالصيف على
لفظ

لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير
لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيها نوع غرابة كقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما
هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال الاول ما يفهم من كلام القدماء والثاني
ما ذهب اليه السكاكي وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما للاقسام وتكميلا
للمباحث الذي يطلق عليهما فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من
اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وانه
لا يخرج عن كونه تشبيها باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت
للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر
فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به
بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى
اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة
الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده
الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجر الى

[illegible] فرثاهم بقصيدة اولها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد

وعبرة لا تقلع وحكي ان الحسين بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه قام

وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسين رضه

على الفور واذا المنية انشبت اظفارها شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس

بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة

فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها

تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار

للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثانية بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر

برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بالانسان المتكلم في الدلالة على المقصود

وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة

فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظ الاظفار

والمنية حقيقة مستعملة في الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات

شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية

والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا تتحقق

احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية فهو يجب ان تكون قرينتها التخييلية

البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا

قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن في قوله عم

اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا از سخاكن اعني اليد المستعملة في النعمة فان

قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف

ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت

معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه

ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة

الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع

بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو

لفظ

لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من
اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه
نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار
اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما في استعارة النقض لابطال
العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية وانما دل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء
على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا اقرب بما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال
في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الاصلي الى شيء متحقق يمكن
ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة
ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد
وانما يأتي ذلك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها في قوة
تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فيجيء الشبه المنتزع لا يليق بالمستعار
نفسه بل بما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني
الشمال مثلا لذي الشيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف
في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا
باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى
واقصر باطله وعري افراس الصبا ورواحله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي
تركه وامتنع عنه فقيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع
باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة

سهر بالتركيب ... الشمال قره ... الغداة ... وقت آخر الظهر ...
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ... فيجري عليها حكم اليد ... صح

بالكناية والتخييلية ووجه تشبيهها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي
يسميها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية
تنتفي الاستعارة بالكناية بخلاف ما اذا حملت على التخييلية وقال اراد زهير
ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فبطلت آلاته اي الات ما يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه
الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها وطره ووجه الشبه الاشتغال التام به
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير
والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة
بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي
لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل
المال والمنال والاخوان والاعوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها
اسباب اتباع الغي لما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد
ان يشير الى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في

امر

امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا
يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضع له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به
قسمين متعارفا وغير متعارف ففي قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لابد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصد الكلام
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي
الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل
مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له بمعنى ان ما سبق
من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت
له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق
فهو ليس اصح القولين ولو كان صح فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فلم يبق احتمال فالوجه
ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة وبهذا يكون الكلام قلقا وعرف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله
بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة
موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في
اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله في التحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف

لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس ح

تعريف المجاز

انه لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له في هذا الاصطلاح لكن عبارة في هذا المقام
خلفه لانه قابل قوله بالتحقيق الشامل لغير ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لان عدم خروجها يجب ان يكون لا زايدة منه فيما قوله تحصيلا لا يعلم وقال
ايضه وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لفظ الغايط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضه في الظاهر فاسد لان مثل هذا مجاز
فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد منها من حذف مضاف الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق او
نحوه لكن رد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
بالتاويل لانه بنفسه فقد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز
عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع و
تعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم
التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اراد ذلك
فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بان لا نم ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن
الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة
انما هو لتعيين الدلالة ولا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد
قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد
اعني غير المتعارف لان لفظ الاسد مطلق ولولا انه لم يستقم الادعاء المذكور فلا يلزم الاستعارة
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وزد ايضه ما ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضه ليخرج عنه نحو هذا اللفظ
لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان كان لم يكن فيما وضع له في هذا الاصطلاح ولانا
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه يتحقق باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة يخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يلزم بهذه العبارة
اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة

فيما

احتراز عن ان اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع حقيقتها صح

قوله عما اذا اتفق الخ كما اذا استعمل اللغوي في الفضلات لقوله حقيقة شرعية بعد انها عند اللغوي مجاز في الفضلات عبد الحكيم

قوله او اي نوع كان مجازها لما في تعريف الحقيقة ذكر هذا القيد احترازا عن النقض لانه مستعمل في غير ما وضع له بالنظر الى نوع مجازه وهو اللغوي لان المستعمل لغويا مجازه ... الى معرفة ... الدور لان معرفة الحقيقة موقوفة على معرفة ... عرف في تعريفها هذا الحقيقة موقوفة في تعريف السابق للمجاز عبد الحكيم

قوله ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها الخ ... نحو هذا اللفظ في تعريف الحقيقة انما يلزم بهذه العبارة ... في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح ... بالنسبة الى نوع حقيقتها ... كما سبق في قوله ... حسن رحمه الله

ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا صح

او زيادة الايضاح

استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

اي لفظ الصلوة

اي في اصطلاح الشرع

الخ اي الدعاء في اصطلاح ... الشرع

للدعاء

لكون التعريفين متلازمين

... المستعمل بالنسبة الى نوع حقيقتها

فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوعي حقيقتها او الى نوعي مجازها لزم الدور اما
على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال
ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات
وكذا ما يقال ان في تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع
الذي استعملت الكلمة فيما هو موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب
لا دلالة عليه ولو سلم فذلك ايضا غير صحيح لتقييد الموضوعة في قوله فيما هو موضوعة له بالوضع
الذي وقع فيه التخاطب لا ينفي بفساد التعريف سوى هذا الجواب اليه ان تعليق الحكم
بالوضع مشعر بالحيثية كما في قولك الجواد لا يخيب سائله من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان
الحقيقة هو الكلمة المستعملة فيما هو موضوعة له ودفع الحرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها
الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا
لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لانا نقول فعلى هذا ينبغي ان يترك
القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هو
موضوعة له من حيث انه غير ما هو موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من
حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا
بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
له وهذا غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه
قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم
السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها لانه
ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر
احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر اي بالطرف المذكور احد الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول

المنية في ضمن السبع كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس
الاسد فتثبت له ما يختص بالمشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص بالمشبه به اعني السبع
وهو الاظفار على الشيء فقد اكتسى اسم السبع مكان اكتساء الحيوان المفترس والمنية قد
برزت مع الاظفار في معرض السبع مع انه كذلك كما هو شان العارية فان المستعير
يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوت الا ان احدهما مالك لها والاخر
ليس بمالك وبين المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم
المشبه به مستعارا او بين المشبه بالمشبه به مستعارا له وهو الظاهر وهو دال على ان
المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك وان المستعار هو لفظ السبع والمستعار
له هو المنية فكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا
وسيجي من كلامه ما يخالف جميع ذلك وفي الجملة فقد وقع منه على ما زعم القوم خبط في تحقيق
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها ويعني
بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية
والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا
او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن
الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى و
رد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم
اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل
قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز
المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض
اما

يكون حيوان ابيض بلا شبهة مع انتفاء الابيض الى الحيوان او غيره الا يخرج

اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وبما قرره يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام
بلا شبهة
المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه تعالى بعد تعريف المجاز ان المجاز مطلقا قسمان
لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة و
متضمن لها والمتضمن لها قسمان استعارة وغير استعارة هذا مع ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم
الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد
التقسيم واجيب بوجوه الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله
فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ الشامل للمفرد والمركب وفيه نظر لان الاستعارة
الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان
المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة
ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لا يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة
لانه موضوع بازاء معنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نم ان التمثيل
يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هو المشبه به
يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام المعترض حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح توجيها
لكلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر عن المشبه به بمفرده ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث
لم يستعمل في معناه الاصلي والى ما قال ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا
وهو الكاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى الشيء او تقييدها واقترانها بالف
شيء لا تخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن
بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهو في غاية
السقوط وان كان صادرا عما هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في
غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا

[illegible] في علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اى معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة
اى تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليه اى على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار لفظ الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل بمثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية
لكن المصنف فرد بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية
وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام
فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير مانعة للكناية
عنها ودعاك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه
مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه
فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على
شيء اذ فيه اى في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا تدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم
لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون
حكم الوهم تخييلا فذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في
الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي
التي لها قوة التركيب بين الصور والمعاني الجزئية وهي عند استعمال العقل اياها مفكرة
وعنه

١١٧٥

وعند استعمال الوهم متخيلة وبخلاف نحو [illegible] في المتن [illegible] غيره [illegible] السكاكي [illegible]
بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال اذ جعل اليد للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب
ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويطلق اليد عليها استعارة تصريحية
تخييلية ويستعمل اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال و
لفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف
في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن الشيء الى الشيء اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الا يقال انما يتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه
بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصوص التفسير المذكور في غير التخييلية بعيد النزاع
لفظيا ويلزم مخالفة لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما البس لها وهو الاظفار والنزاع
في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة
الوهمية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز
اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان
يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية
فيه اي في الترشيح استعارة لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من
الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هاهنا ايضا معنى وهمي
بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق
بينهما الا بالتعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له

كما ان المشبه في الترشيح يعبر بلفظ لفظ الاسد هو المعبر به في الاستعارة والاستعمال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاظفار ليس بموضوع لما هو معنى قوله في الايضاح الخ كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به
المختصة به للمشبه غير ان التعبير في التخييلية بلفظ الموضوع وفي الترشيح يعبر بلفظ فالمشبه في جملة
ان التعبير عن المشبه المعهود الذي اثبت لبعض لوازم المشبه به وجه جعل هذا على بعضهم فتوهم ان المراد
بالمشبه بها هو الصورة التوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظ
بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو نشأ من الفرق ق
لا تفيد وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون
الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يجعل الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو
ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة رة
عن متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا اطلقنا اسم الاسد [illegible] فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالاظفار الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح
اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا الايكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد
والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة
ان الاستعارة تامة بدونه ومعنى بالمكنى عنها ان ارادوا الحاصل كما في باب الاستعارة المكنى عنها الا يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة
ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية لفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر جعلها قسما من المجاز

اللغوي

اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار الى المنية [illegible] استعارة
انما هو قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وسواء كان [illegible] على [illegible] وانه
لو اريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاظهار [illegible] الاعتراف فان
قلت انه قد ذكر في كتابه ما حاصله التعبير عن هذا الاعتراض حيث اورد هذا الايراد هو ان الاستعارة
يقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب انا
نفعل بهذا في اسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرحة بها باسم المشبه به فكما يدعى هناك الشجاع مسمى
بلفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التعبير عن الشجاع بانه اسد ونصب القرينة
المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك يدعى هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارف
وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع
التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في
غير ما وضع له على التحقيق حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا
جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق [illegible]
حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد
ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل
مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعاء انما هو على ان المشبه الذي هو المنية وهو
ظاهر [illegible] انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع
له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق بل

يجعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوعة له بالتأويل المذكور وبيان
ذلك ان استعمال المنية في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قد لاحت منية فلان وقد يكون باعتبار ر
انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فالاستعمال ل
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان الاستعمال فيه ليس من حيث انه موضوع له
بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فعليهم بيان اصابة ما حكي في توجيه
كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه واعلم ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع
موقع لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له واي لفظ المغتر مستعار منه على ما هو
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري حيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية ية
هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان
المنية استعارة بالكناية عن السبع الحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية على الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه الاجمال مبنيا على حذف المضاف
اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها
المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع
الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما
يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل القرينة اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل
الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية وظفرها رسكا
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي نحو نطقت الحال بكذا جعل
القوم نطقت استعارة تبعية عن دلت والحال حقيقة والاستعارة لكنها قرينة للاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا
في قولهم نهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهاة على سبيل التهكم ونسبة
لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية ولا لتفاط ويجعل نسبة لام التعليل
اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة

واستعمال

واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة بالتبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما
جعلوه استعارة تبعية يجعله هو قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك لكونه اقرب الى الضبط
لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا
نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية
مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز وفسرها
بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه به فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل هو
صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية وهو وجود الملزوم بدون اللازم
ممنوع ذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي
جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز اذا كان
فرد وان العلاقة بين المعنيين هو المشابهة ولا يقتضي بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب
اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل
نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل في
الفعل لا يكون الا تبعية وما قيل ان مجرد وجود العلاقة هو المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل
انما يجري فيه اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذا الامر في عنوان غيرها
لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف ان الانم
ان لفظ نطقت اذا كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال ل
بان يجعل للحال اي للوجه معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزم
للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة
المتخيلة للحال الشبيهة بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة
مكني عنها وتخييلية واذا قلنا نطقت الحال بكذا فالمكني عنها موجودة بدون التخييلية لانها
قسم من اقسام المصرح بها وتصريح بالمشبه به في نطقت الحال هو الحالة ولا مساس له بكلام السكاكي
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان عد الى ان اراد بالاتباع ق

على استلزام المكنية معنى التخييلية باتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يعود

الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكنا ية

وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق على ما لا يخفى فلم تكن قرينة

الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر

البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنية عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده

لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في نحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع وقد توجد

بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنية عنها اما امر مقدر وهمي

كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت

الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند وكذا هذا الجواب لا يصلح ابطال الكلام المصنف لا توجيها لكلام

السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق

لما ذكره في الاظفار وهو القول بالاستعارة التبعية وكذا هذا الجواب بعيد من كلام انه عكس

هذا التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنية والتخييلية بتغيير المثال ففي

نطقت الحال بكذا جعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية

[illegible] حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة

التبعية وكذا الحكم في ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار

المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل

على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين

والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما يتعلق بحسن التشبيه وذلك لانهما

مبنيان على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظه اي وبان لا يشم كل

من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا حكمنا بان نحو رايت البدر في

التجي عنه تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعا رة

اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والدلالة على ما في التشبيه من الدلالة على كون

المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه

نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير مقيدة

بجهة

بعضه او تفريع كلام بالإبهام لاحد الطرفين في اغطاء لان المرشحة من التفريع اغنى الاستعارة
نعم المجردة تابعة اى في النسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اى ولان شرط حسنه ان لا يشم
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون التشبيه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما اى الاستعارة والتشبيه الغازا اى تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا
عمى مراده ومنه اللغز وجمعه الالغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعى شرائط
حسن الاستعارة واما اذا لم يراعى ... ثم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن
كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها
راحلة واريد الناس من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجد ع
الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحل الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضى المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول
ثان لتجد وليست معه ما ... بما في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة
فيها راحلة ونحو ذلك ... الشبه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل لجواز ان يعد وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكلفا بالاطلاق كالمثال المذكور ربما ع
ويتصل به اى بما ذكر من انه اذا قوي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان ع
في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة فتقول وقعت في ظلمة ولا تقول كان وقعت في ظلمة
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها
عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلما لم يجعل لزوم ... كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها
متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ اذا كانت غير تابعة لها ولهذا استهجن
ما ذا المطلوب ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه

على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو
الاعراب وهو الظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني
المضاف واما المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله
مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء
بالسلف واحترازا بتضييع السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر الى اصالة الحكم الى الاعراب لا البيان وبه
يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول
كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة
على انطلاق المجيء له ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض
المتكلم حتى لو وضع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا او معتبرا اسأل
عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الاصلي في ربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى
النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر
ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وهذا لان المقصود ههنا نفي ان يكون شيء مثله
لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه
وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم مستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ
لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه

عنه

عنه كما يقولون قد ايقعت لداته وبلغت اترابه بريه في ايقاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله
شيء وقوله كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو
نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد
له فكذلك يستعمل فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة فيما لا يوجب تغيير حكم الاعراب
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله فالكلمة
لا يوصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه اسكن كنقصان الامر والاهل فيما مر كنقصان
منطلق الثاني في قولك زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل وذوي في قوله تعالى او كصيب كبقاء الاعراب ولا
لنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ
في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا
لما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو
قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا تغير شيئا
كما في فبما رحمة وما تغير الاعراب فقط كحرف في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط كلام الرجل بزيادة اللام
للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير
الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة اي فضلة يدخل فيه
سرت في يوم الجمعة والرجل قايم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح والاقرب في هذا النوع الثاني ان
يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل الا ان يعد مجازا ولهذا
لم اذكر الحد ثم قال لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدّه من المجاز على ظاهر
نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز والاشتراك وان اراد به جعلوه من اقسام المجاز الا
المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لا اتفاق بين السلف على وجوب كون
المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له وضعا للافظة بين الثاني والاول فظاهره لا يتناول

هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والاية خلل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى
هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع لا يعرف للسكاكي ههنا ك
يتفوه به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح
به وفي الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة ة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي
اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه مه
كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها
تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولك رايت اسدا في الحمام ان يراد به ال
الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز ز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند ند
الشيء معاند لذلك الشيء والا لصدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية
هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح الا ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل
النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته ونحوه ان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي سواء كانت جائزة ٢
للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل ومثل هذا في كلام
البلغاء اكثر من ان يحصى بل قد صرح بان المراد بالكناية هو المعنى واللازم جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناه وحده او غير معناه وحده او معناه
وغير معناه والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة هو الكناية يشتركان في كونهما حقيقة وتفترقان في التصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان في مقابلة ارادة اللازم مجمل
وارادة المعنى تبع كما في قولهم فلان طويل النجاد وجواد عمرو والقصد بجاه على الامير لا يقال في الامير يرد فلان فوجب التوفيق بين كلامه
الا ان يقال صحة ارادة المعنى في جواز ارادة المعنى بقرينة صاحب في التعريف والمقصود في الانتقال والتفريع بينها وبين المجاز من
جهة اللزوم ان في صحة ارادة المعنى مع جواز ارادة اللازم فلا يصح الا ان يراد بالمعنى ما يختص باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
وبلازم المعنى معناه الموضوع له فيما فيه وفرق بعضهم في السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى
الملزوم كالانتقال في طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال في الغيث الذي هو ملزوم النبت الى
النبت وفي الاسد الذي هو ملزوم الشجاعة الى الشجاع لا الشجاع وقد يعترض على الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث

انه لا

انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يلزم ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فانه
قيل يجوز ان يكون المراد بمساواة الطرفين بواسطة انضمام القرينة فلا يتم الفرق اذ لو سلم فكذلك في المجاز اذ الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال في بحث الكناية ان الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى
الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فكأنه قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية
دون المجاز او شرط لها دونه وحكم لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده بالملازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك حك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت والنبت في الغيث
ثم هي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني
الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر ليصير
جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
وهي هذه خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين القسمين من الكناية الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع بعيدة وقال
المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب
هيهنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف
في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك والثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهو ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن
الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل منها

بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني
قولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل
نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مستندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها
مسندة الى الضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى الضمير المستتر فيها في المعنى عبارة عن السبب المضاف
اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له فيه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كقولك زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها كقولك زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف قولك زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يمتنع فيه الاضافة
ولذا يمتنع هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح ولولا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو
ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو بحسب امر لفظي وهو امتناع ع
خلو الصفة من معمول المرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها
على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما
يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود
لكن لا في بادي النظر وبهذا الممتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه
ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب الا انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فغيه
صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قريب من هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية
عنه هذه الكلمة ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة

فبعيدة

فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت
القدر ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عايد الى الكثرة التى قبله الى كثرة الطبايخ جمع طبيخ ومنها كثرة
الاكلة جمع آكل ومنها كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب
قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من
ان يحصى والثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهو معنى قول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد
ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان
يقول اى بمثل القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن
الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما
ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الاول باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الاترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند
الى ضمير فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد ونحوه كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفة فى قبة تنبيها
على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما
احتيج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا
اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى ههنا
استعارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الاول نحو طويل
نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد وتصريح باثبات الطول للنجاد وهو قايم مقام طول القامة فاذا صرح

باضافة الثاني والى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وبسط
في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يلزم التصريح باضافة الثو
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم يعنيه اكثر من ان يحصى فان قلت من الرابع
وهو ان يكون المطلوب بها الصفة والنسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين
اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يوذي المسلمين المسلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام وكما يقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا
كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر يعنيه باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون
الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث
من غير عكس فافهم والعرض الشيء بالضم ناحية من اي وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض وعرض اي من
جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في
شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط
بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا
وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية
بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان
تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج الى المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فانه امالة الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع

له

له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه والغير يرى ان والمناسب لغير العرضية
ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان
التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم
كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة
بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى
رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لانك اذا اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي
ولابد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع
المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح
ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية
وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها
تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيها الانتقال
من الملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم و
انتقال احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان
يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان
الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد عرفا به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الا يذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير
المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
والله اعلم فصل اطبق العلماء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما
من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان الوجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا

اليه على ان الاستعارة التحقيقية او التخييلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ
من الحقيقة سواء قيد الاستعارة بالتحقيقية والتخييلية والكناية عندنا ليست من انواع المجاز قال الشيخ عبد
القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت
اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد
في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات لتلك المساواة لم يفده الثاني
وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى لم يفدها الثاني بل هو
ان الاول افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه
والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل
شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة
دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا
في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو
ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها
قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه وانما قطعوا
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا
انه قال فليس مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة
في الاول يعلم من المعنى وفي الثاني من اللفظ ومثاله لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر د
لا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد ولا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل
اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف ربما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
لافتقاره الى ما حققه وافره هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله والمسئول لاتمام القسم
الثالث بالنبي وآله الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به

وجوه

بيان الفن الثالث

فوجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا
وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال و رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن
التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون
المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال وللخلو عن التعقيد وغير ذلك
مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيها لان قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازا عنهما واخراجا للبلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف
والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا فانه
ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب [illegible]
والاصالة وان كان بعضها يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين
هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة ولو في بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما شبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع اي من انواع الكلمة
اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان في الاكتساب اعتمالا
والنفس والشر تشتهيه وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او نوعين عطف على قوله من نوع
والتقسيم يقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول

قوله ظاهرا من الحيوة الدنيا ويغفلون عما هو المطلوب الذي هو الحيوة الاخرة ويعلمون ظاهر الحيوة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات فلا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون الكول

قال لا يعلمون ويعلمون فشتان لانهما مصدر واحد وهو العلم والاول منفي والثاني مثبت الفصاح

بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع
بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن
اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن
الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسر بان يذكر في معنى من المدح او
غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج
الطباق ... تدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب
الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من
ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول
الجنة وتدبيج التورية ... الكناية ... من الوضوح بحيث يستغني عن البيان ولا يخفيه
الامن لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور
المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا
الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين
يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة
ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله
اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما
فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك
الذي يكون معناه الحقيقي مقابلا للبكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين

المذكورين

قوله فيا حبذا الموت اي فيا تعجب على ... وحقيقته مثل نعم في المدح والمعنى نعم الموت الاحمر عند اغبرار العيش الاخضر وازورار المحبوب الاصفر ...

قوله في الجملة متعلق بالجمع او بالمتقابلين او بهما على التنازع وتعلقه بالمتقابلين والى كونه اقرب واظهر بناء على ان قول المصنف في الجملة في تعريف المطابقة متعلق بالمتقابلين قطعا كما اشار اليه الشارح هناك الا ان الاظهر
هنا ان يكون متعلقا بالجمع لان التقابل في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الآية وفي قوله ما احسنه ظاهر بخلاف الجمع فلا فائدة في قوله في الجملة حينئذ بخلاف تعلقه بالجمع ظاهرة بخلاف ما اذا تعلق بالمتقابلين فتامل حسن جلبي

المذكورين والاولى ان يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنه ذكر انها تتحقق بنوعيها بالتضاد نظرا الى الظاهر ويحمل على الحقيقة

(ودخل فيه) اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة وان جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية

(وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر) او بمعان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة

فقط (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا

لا يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء في الامثلة ثم خصه باسم المقابلة بالاصطلاح الذي وقع عليه المقابلة

مثل مقابلة الاثنين بالاثنين وهي مقابلة الثلاثة والاربعة بالاربعة الى غيره لكن في مقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا)

اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلثة بالثلثة (نحو قوله) اي قول ابي دلامة (ما احسن الدين والدنيا

اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل) اتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة

بالاربعة (نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى)

وبما كان التقابل في الجمع مستلزما للاربعة الاتقاء والاستغناء بين تقوله كريم او بالاستغناء انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه

اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما

لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد

يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر ان مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق

مثل مقابلة الشدة والرخاء (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع

(شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا) اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات

(امر شرط ثمة) اي فيما بين ضديهما او الاضداد (ضده) اي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين) فانه لما جعل

التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي التعسير مشتركا بين اضدادها وهي البخل

والاستغناء والتكذيب (فعلى هذا لا يكون البيت من المقابلة) لانه اشترط في الدين

والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) اي من المعنوي (مراعاة النظير

وتسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة

بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين

(نحو الشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور (نحو قوله) اي قول البحتري في صفة الابل

(كالقسي المعطفات) اي المحنيات من العود عطف وعطفه هناك (بل الاسهم مبرية) اي

منحوتة من براه نحته (بل الاوتار) جمع القوس والسهم والوتر (وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم)

ولما كان يتجه على المصنف ان الاجمل ما ادخل في الطباق دون مراعاة النظير تامل لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع متقابلين تعريف التضاد ويصدق عليه باعتبار جمع متوافقين تعريف مراعاة النظير دفعه بقوله والمراد بالتوافق

فاما من اعطى ماله في سبيل الله واتقى ربه وصدق بالحسنى قال ابو العبيد السلمي والضحاك وصدق بلا اله الا الله وفي رواية عطية عن ابن عباس قال مجاهد بالجنة ودليله قوله عز وجل للذين احسنوا الحسنى وزيادة وقيل وصدق بالحسنى اي بالخلف اي ان الله سيخلفه وفي رواية عكرمة عن ابن عباس وقال قتادة ومقاتل والكلبي بموعود الله عز وجل الذي وعده ان يثيبه فسنيسره فسنهيئه في الدنيا لليسرى اي للخلة اليسرى وهي العمل بما يرضاه الله تعالى واما من بخل بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله تعالى فلم يرغب فيه وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى اي سنهيئه للشر بان نجريه على يديه حتى يعمل ما لا يرضاه الله فيستوجب النار كذا قال صاحب التيسير

قوله وكقوله ما احسن الدين والدنيا ... فالموافقة بلا ذكره المصنف للسكاكي بان هذا المبالغة ان يقول ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب حسن

التيسير وبعد التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اي

للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد
يكون بايراد اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث
ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والخبر المأثور
والاحاديث والرواية وكذا ناسب بعضه بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت من
صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول
اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة ومنها اي ومن
مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو
لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد
التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه
حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا
يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا
اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين امرين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس و
القمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم من الارض اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له والنجم بهذا المعنى وان لم يكن
مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب
كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط حرف كنون تحت راء ولم يكن
بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت
السابق يخلي عن الرهط الا مهرية عاقدة للهام تغتال في ممالكها رهطا والنون هو الموصوف
من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم
فاعل من رأيته اذا اصبت رئته وكذلك دال اسم الفاعل من دلاه والركاب اذا رفق
بسوقها واراحها بالنقط ما يتساقط على الرسم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة دال والمعنى

تجل

قوله واما ما يسميه ... فاجاب بانه داخل في مراعاة النظير او الطباق

اي بما عرض في التعبير بالنعم

بجل الحبيبة عن ان تركب من الشوق ما يسوء القصر والانحناء كالنون وتركبها الاعرابية لزيارة
الاطلال فيقرب رشيها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان
ذوات اسنمة ففيه ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله
من يعسف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي
بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي
ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت طرزا والمطارف جمع مطرف
وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله اي الخ
احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا لهم نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن
يخاشن وريشا اي اصلح حال من تختل حاله وابر من بري القلم الجنبة اي افسد حال المفسد من
وانتدب اي اجب للمعالي واجعلها بعالي الندبة لامر في ندب اي صاح له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا
بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته
رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه
الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع
الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل
حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز في الارصاد بالنسبة
الامر يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم

ان العجز سهما فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله الصبت وهي من غير جرم وحرمته
الاستفهام انكارية
بلا سبب يوم الاضحى كلام فلب الذين حلبه بحلال ولبس الناس حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان
العافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بجرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تع وما كان ح
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معد يكرب
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي
وهو ايضا مما يرجع الى اللفظ والمعنى في الجملة مختصر
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او
تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه
شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء
اذا ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب
الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا
اي تقديره ان اقتراح شيئا خذه لهم
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تع تعلم ما في نفسي
ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تع والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة
الاصل في ذاتك ما
الغير تقديرا نحو قوله تع قالوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن
من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يعني التطهير لصبغة الله
يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا
لامنا بالله ثم استدرك لبيان المشاكلة وقال وقوع تطهير الله تع في صحبة ما يعبر عنه بالصبغة
تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء
تطهير لهم فاذا فعل واحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا لهم قالوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين وان كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم

ولو توقف القارئ على قوله ولكن كانوا انفسهم يعلم السامع ان ما بعده يظلمون لمعرفة الروي النون ولمعرفة الفواصل
تقرير

واذا وصل القارئ الى قوله فدعه وجاوزه يعلم السامع ان ما بعده الى ما تستطيع سعد

والدال على الكل عظيم بحوله اضربهم تستسخ سه

الآية في البقرة

لانه عطف يفوت السؤال مع انه مقصود ه

الصبغ بالفتح بويدن وبالكسر بويه لغة

المعمودية اسم للماء الذي غسل عيسى عم فيه جدده بجا
وكذا استعملوه فيه جعلوا مكانه ما هو اصفر سه

صبغتكم ايها النصارى فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة اي الآية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء
الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة تقديرية
بحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنها اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط
والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى
اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه ويصدقه
فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن توهم ان الامثلة المذكورة للمزاوجة على ان
معناها ما ذكرنا الا ما سبق الى الفهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى
الواشي ولجاج الهجر فلا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي
اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم في الكلام جزء
على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث
قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر
عبارة المصنف يصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس
على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات
سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات
وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم

المقال سوى ملكي ويقال المقال الكلام والجمع مقالات لغة اخترى

العير حمار وحشي النزوان حمار وحشيك شيخ لغة

فان فيه جمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء مع انه ليس بمزاوجة اذ لا يترتب على كل منهما ما يترتب على الآخر شرح

السماوات على العادة ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت
ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان الفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع
بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم
حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو
العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار
التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم اي الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة
والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة
فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومنه فاف لهذا الدهر لا
بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع
شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد
وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الموري به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ
قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل
بن عياض يصف ربيعا باردا كان الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي
في اوان الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون
التورية ما هي ترشيح للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان
كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فاذا صدقت فقد ذكر صاحب

ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب

فالجد يلائم المعنى القريب للعم وكذا العم يلائم المعنى القريب للجد وكذا الخال يلائم المعنى القريب لكل وكل منهما يلائم المعنى القريب له فهنا ثلاثة تورية لكل منها ترشيح للاخرى

الكشاف

الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير
الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك والمقصود منها المعنى الحقيقي فصار مجازا كقوله تعالى وقالت
اليهود يد الله مغلولة اي بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا
غل ولا بسط والتفسير بالنعمة ونحوها التمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان
مسيرة اعوام وكذا قوله والسماوات مطويات بيمينه تخييل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من
غير ذهاب بالقبض واليمين الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان
يتمحل بمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء
بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين
القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدوا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع
للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل وكثيرا ما تقع في المعنى جعل الآية من امثلة
التورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في
الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او
الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما
لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان
لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا الى
على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل
الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر

لا الأقرب من اللف ثم الذي يليه الذي قبله وهكذا على الترتيب وإما بغير معكوس الترتيب كقوله أي قول ابن
حيوس كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة أو الإجمال
أي لا يكون اللف مفصلا على الترتيب كقولك هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو أن
يذكر المتعدد على سبيل الإجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإن
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الإجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمتعدد المذكور إجمالا هو الفريقان وكذا أن يجعل قول الفريقين فإنه قد لف بين
القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الإيضاح فلف بين
القولين فإن قلت ما المتعدد اللف في هذا الكلام هو المتعدد المذكور أولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو أن تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بأحدهما ومتعلق
بالآخر من غير تعيين أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو بين القولين إجمالا
لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه واعتقاده أنه إنما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد ذلك
بذكر ذلك المتعدد على الإجمال ملفوظا أو مقدرا فيقع النشر بين اللفين أحدهما مفصل والآخر
مجمل وهو معنى لطيف المسلك وذلك كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان
مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه
بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني فقوله
لتكملوا علة جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر
فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من
كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أي بأن لا تشكروا علة الترخيص

والتيسر

كما تقول ضربت زيدا وأعطيت عمرا أو خرجت من بلد
كذا للتأديب والإكرام وخوف الشر فعلت
ذلك في متعلق بفعلت

والمعنى بالتكبير تعظيم الله بالحمد والثناء عليه وكذلك عدوى بعلى
وقيل تكبير يوم الفطر وقيل تكبير عند الهلال

وفيه انواع اخر من اللف والنشر وجه لطيف ان اللف مرتب عليها النشر معلوم منه والامر الاهم الاغلب على العكس قطب الدين في حاشيته

والنشر وهو نوع آخر من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تتبعه الا النقاب والمحدث من البيان هو كلامه عليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر وما جعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره من بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقرير الكلام وتمكن التفصي عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات لا لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص بامامه حرف اي كما قال ومن الترخيص والحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوموا بعدد ايام آخر وغير ذلك لانه واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميعها متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هو الشهر كله للشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص بمراعاة عدة ما افطره فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان تجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع التباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيجعل التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر

[illegible]

اضافة ما لكل اليه بان يذكر فيه ما لكل حتى يضيف ما لكل اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق

كقوله اى كقول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى

لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان سوى استثناء مفرغ وقد اسند

اليه الفعل اعنى لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير

الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحي على الخسف اى الذل مربوط

برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثي اى لا يرق

ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين

فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة

الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وقد يجعل البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل

في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى التنبيه ما فيه اشارة الى العير وكونه

سواء جعلت هذا اشارة الى العير وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب

ان التعيين يحتمل ومثل هذا البيت في اللف والنشر فليتامل ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق

وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار

في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان

جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى من

المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم

فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين

الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي

بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء

وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قاد المقانب

اى العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت

شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت

الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا اى من نكحوا ومن ولدوا والنهب

ما جمعوا والنار ما زرعوا ولاحظ في التعبير عنهم بلفظ ما لدلالته على الاهانة وقلة المبالاة بهم

بهم

قوله سيف الدولة وهو لقب ملك ... واسمه علي وكنيته ابو الحسن

حتى كأنهم لم يدروا أن جنى في صنعة العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
معتنقه والسبق تنظر وإرضهم لا مصاف ولم يتبع وكلا قال جمع فيه أي في الموصوف ما فيه أنه حكم بكونها
خالصة للمدح ثم قسم في هذا البيت والمذكور في بعض ما رأيناه في نسخ ديوان أبي الطيب وما
وقع في حاشية الشرح موافق لما أورده في الفقول الذي معتنقه بعد قوله إلى ما يكون أبياتا كثيرة
والثاني أي الجمع مع التقسيم كقوله أي قول حسان بن ثابت قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم
أو حاولوا أي طلبوا النفع في أشياعهم أي أتباعهم وأنصارهم نفعوا سجية أي غريزة
وخلق تلك منهم غير محدثة إن الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة مطلقا فاعلم شرها
البدع جمع بدعة وهي المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحدثات الأخلاق
لأنها كالغريزة منها قسم في البيت الأول صفة ممدوحيه إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم
جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه أي ومن المعنوي
الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق في تفسيرات
هذه الأمور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله
والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب أو شفاعة
إلا بإذنه أي بإذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله تعالى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو
الجواب الحق والممنوع عنه العذر الباطل فمنهم أي من أهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فأما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير إخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها زفير
وشهيق الزفير إخراج النفس والشهيق ما دامت السموات والأرض أي سموات
الآخرة وأرضها لأنها دائمة وما دام كوكب ونحوه ذلك إلا ما شاء ربك إن ربك فعال
لما يريد وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا
ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ أي غير مقطوع ولكنه ممتد إلى غير النهاية فإن قلت ما
معنى الاستثناء في قوله تعالى إلا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب
النار ومن الخلود في نعيم الجنة وذلك أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده

بيان العدو
المصطاف موضع الإقامة في الصيف والشتاء
بيان والأخلاق
الأصل
الجنة
الاستفهام

بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم تعالى
مما لا يعرف كنهه الا الله وكذا ذكره صاحب الكشاف فى بيانه على مذهبه واما عندنا فمعناه ان
الفساق من المؤمنين لا يخلدون فى النار وبهذه الصفة صح الاستثناء لان جزاءهم الخلود فى
الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل
الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون فى الدنيا فانهم فى الجنة ايام عذابهم
وان لم يخرجوا من مبدإ دخولهم كما يتحقق باعتبار الانتهاء فلذا يتحقق باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار تبشيرهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق
النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي
اى الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى
الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله تعالى فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق
التقسيم على امر اخر وهو ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اى قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما
التثموا مرد ثقال اذا لاقوا اى ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اصحابه
الاعداء خفاف اى مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا
شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا فذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وبعضها والثالث استيفاء اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن
يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون [illegible] ذكرا او انثى او ذكرا و
انثى وقد استوفى جميع الاقسام [illegible] وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على
انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث [illegible]
الاناث ان اهم لكنه تدارك تأخير الذكور بتعريفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر فكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين

اى بعض الاشقياء لا يخلدون فى النار وهم العصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان مختصر

حقها

حقها من التقديم فتقدم المذكور او اخر الاثنان تنبيها على ان تقديم الاثنان لم يكن للتقديم في الواقع
بل لمقتضى اخر ومنه اي من البديع المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها وهو الاصلية بجنسه
فيه اي لاجل المبالغة في تلك الكمال للصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة
وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم اي الحميم الحبيب القريب الذي يهتم لامره اي بلغ فلان في الصداقة حدا
صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم
بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت بزيد اسدا
اسدا لقيت من لقائه اسدا اي الغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسد لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولهم لي من فلان صديق حميم لفوات
المبالغة في تقديره صلى لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول الباء المعية
والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء
صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شدائد الحرب تعدو اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب
بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل
المكرم عند اهله المرجل اي المسرح شعره البعير اسم جنس كانه واراد تعدو بي ومعي من
نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع
منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم
لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله ... وقول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة

الكمال

تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب

بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه

وكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى

انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع عنه وقيل تقديره او يموت

مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا

التقدير لحصول التجريدية بدونه ولا قرينة عليه وبهذا ايضا سقط ما قيل انه اراد ان في

البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد

لا ينافي الالتفات بل واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة

كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتشجيع في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك

مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو يا خير من يركب المطي ولا

يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح

جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل

فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على

بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما

هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان

كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه بل هو داخل في قوله ومنها مخاطبة الانسان

نفسه وبيان التجريد فيه انه ينتزع من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها

الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد

النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله

في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل

تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من البديع المعنوي المبالغة المقبولة لا ان المردود

لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى رد من زعم انها مردودة مطلقا

لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله

التشجيع

بيتاً تعال الله يشهد به صدها ويحتج منهم من يرى انها مقبولة مطلقاً بل الفضل مقصور عليها
لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه كذا استدل النابغة على حسان في قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة
اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن
دون يسلن ويجرين ونحو ذلك بل التهذيب الرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمصنف اشار الى عيب المبالغة مطلقاً والى تقسيمها الى قسمين المقبولة والمردودة
والدال على وجه بل قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
حداً معقول بلوغه مستحيلاً او مستبعداً وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه غير متناه في
فتناهيه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر
المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ كقوله
اي قول امرئ القيس يصف فرساً بانه لم يعرق وان اكثر العدو فعادى عداءً
في الصحاح بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد
بين ثور وحشي ونعجة اراد بالثور الذكر من حمار الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكاً
اي متتابعاً فلم ينضح بماء فيغسل بالجزم عطفاً على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل اي ادعى
ان هذا الفرس ادرك ثوراً وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن
عادة وعقلاً وان كان ممكناً عقلاً لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا اي ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة
والعطايا على اثره وهذا ممكن عقلاً ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان
اي وان لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة لامتناع ان يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً
فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف
التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلاً
وعادة والمقبول منه اي الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد
في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شيئاً بكتاب وافراً
وابلاغور ... ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل كقوله

سنبكه وهو طرف الحافر

قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير الى الجياد وبها عقدت سنابك
تلك الجياد وفوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع
من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع
من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن
ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عادة وعقلا لكنه تخييل حسن وقد اجتمع اي
ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني
قد شدت باهدابها الى الشهب لطول السهر في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما
اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقول الشاعر اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا
من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي الارض والسموات ... السموات والارض
باطل لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو
تعدد الالهة وهذا في التمثيل بالآية رد على ... حيث زعم ان المذهب الكلامي
ليس في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون فيها برهانا وهو القياس المؤلف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليس كذلك
لان تعدد الالهة ليس قطعيا لاستلزام الفساد وانما هو من المشهورات
الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك
حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك
وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غشي ولكنني
كنت

كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الزم
مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده
ومذهب اي مذهب في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم
واقرب لفضلك اي يجعلوني حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة
عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا
اليّ كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن اليّ وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميها
الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح اولئك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاستثنائي الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة
اهون والاسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان
فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن خليله فلما افل
قال لا احب الآفلين اي القمر افل والرب ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه
اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له
باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان يكون ينظر فيه نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون ما ادعاه علة له في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف
علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان
هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا
الوهم انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي
ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة

اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر
لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابي الطيب
لم يحك اى لم يشبه نائلك اى اعطائك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة
بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب
وهو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها في العادة علة وقد
علله بانه عرق حماها اى لانه بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة
في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لما كانت
المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابي الطيب ما به قتل
اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك
اعداءهم اغايته في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو الملك لهم عن منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه لما علم من انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجوان
تتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة
في وصفه بالشجاعة على وجه التخييل تناهى الشجاعة حتى ظهر ذلك في الحيوانات
العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب حيث الذئاب ان ينالوا من الحلوم اعدائه
ويتضمن مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست
قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط
امنه وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية اى الصفة الغير الصفة
الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انساني اى انسان عيني
من الغرق فان استحسن اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الناس عقلا
فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر
استحسان اساءة الواشي بانه حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشي
نجى من الانسان اى انسان عين الشاعر من الغرق اى في الدموع حيث البكاء خوفا منه
انسانه

او غير ممكنة

علة

جليتي

الحمى اى سببه من كرامه لغة

او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله اى قول الشاعر هذا البيت للمعرى وقد ذهب
فارسيا في هذا المعنى مترجما لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد
منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره
المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء
لامتناع الشرط ان نية الجوزاء خدمته علة الرؤية عقد النطاق عليها
على ما روئية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة
ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول نعم
لو لم يكن نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد
اخطاء خطاء مبينا لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يخفى لكن انكاره بل
هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما
على الجوزاء بهيئة الانتطاق لكون خدمة الممدوح اى دليل عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد
كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم
وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخريين لعدم العلم بثبوته بل الغرض
اثباته فان جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
وان جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب
الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف
علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن
التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه الادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب

الغر والمراد السحب الماطرة والغزيرة الماغسين تحتها حبيبها في ترقا اراد
ترقاء بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربع في البيت الذي
قبله وهو قوله ربع تشفعت الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني تشفعت
الريح المعروفة اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل
فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيب حبيبا تحت تلك الربع
وهو تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد درسا فلا
علم ولا اثر لقد البلى فكلاهما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد قال بعض النقاد في هذا
البيت قوم فقال اراد بحبيبه نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير
انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدورا من عزائي بلاقع عشية
شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبيل قوله كأن آلا
٥ السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكون النفس ايضا عام
وهو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار البلاقع ومنه اي من المعنوي
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق
الآخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل كقوله اي قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام
الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب وهو الذي كلب باكل لحم الانسان
فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من
شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف
وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم ودماؤكم من الكلب
الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه
الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والافقد يكون ذلك في غير المدح
والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم

من الشيء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم
غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليس تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء
بتقدير دخولها فيها اي صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل
من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثنى منها صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول
اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
بلا تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا
زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بناء الكلام على الشرط
المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية
عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد
ونعت صفة المدح والذم في الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علقت
نقيض المط وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت
ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث
يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثنى وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر
فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج الشيء وهو المستثنى
مما قبلها ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان
غرض المتكلم ان يخرج المستثنى من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته اي
يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت من الشيء اي ظننته او اتهمته غيري
فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع

على المدح
جاء التأكيد لما فيه من المدح والذم والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى
يستثني فاضطر الى استثناء صفة مدح جعلها فيه من نوع حلاوته وتأكيده
للخلوب والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح وتعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك
الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا
افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان
الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه
وهذا قوله لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فليتأمل لكنه اي الاستثناء المنقطع في الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب
الاول بل يبقى على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب الاول متصلا
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فبذكر اداته قبل ذكر المستثنى
يوهم اخراج الشيء مما قبلها من حيث انها للاستثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التأكيد ولما لا يأتي فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء
ببينة لانه على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون
التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك بل يجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجها اخرى وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان
معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك
فكان من ظاهره من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا
قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه
الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل

لان قولهم

ن فلا يفيد التأكيد الا من وجه الثاني من الوجهين
المذكورين كما في ضرب الاول صح

ن في مثل هذا الضرب من الوجه الثاني فقط
ص من الضرب الاول افضل لافادته التأكيد صح

ولقصور الكلام الوارد من فائدة الاكرام فكانه
قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو

١٩٠

لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو
النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل
من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب
ان تؤخر ذكر الرجل ومنها اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء
مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا
ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان
بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون
منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو
كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا
الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء كالاستثناء في افادة المراد
كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو
البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل قال ولان استثناء ان مثل قوله انا افصح العرب بيد اني
من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع الا فيه بمعنى لكن ومنه اي من اعني من تاكيد الذم بما يشبه المدح
وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء
الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب
الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر
ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والا
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من البديع المعنوي الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت
من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية
في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم في الدنيا لخلد في الدنيا

الاستثناء

على وجه استتبع مدحه لكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنّاة
بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه
اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه
لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة
لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي
من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفّه فيه وهو ان يضمّن
كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب ثان ليتضمن وقد اسند الى
المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرّحا به ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا
واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمّها ودع امرنا ان المهم
المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف
تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلّب فيه اي
في ذلك الليل اجفاني كانني اعدّ بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كانني اعدّ على الدهر ذنوبه
وقصد المعنى افراده به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب
او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخلّ اودع الحلم
عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير
الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا
لكن لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على
انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد آخر

الادماج

الفخر الشرف والفضيلة

الامر

الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمروا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه
سواء فانه يحتمل تمنى ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون دعاء له وتمنى عكسه وبالعكس
فيكون دعاء عليه قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو
احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات
القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا
ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور
ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على
ابن طريف فانها تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
كأن الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب في كأن ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل
في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع
برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح
ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في
الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب في
قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من الارض قلن
لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر وفي اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا
تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله
امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله حكاية عن الكفار
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم

كأن لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل جاء وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتوبيخ في
قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكثير ذلك من الاعتبارات
ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في
كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي فتثبت
انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي
من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن
رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع
في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي
يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك
اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت
وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت عليك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله
على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لابل تطولت
وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت
وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فحمله ابرمت ايضا من هذا القبيل
واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان
قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى
فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن المعنوي الاطراد وهو ان يأتي باسماء
الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك

١٩٧

وسمى الاطراد الا ان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه
كنعوظ ان تعتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال
ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم
قد ثل عرشهم اى ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم
وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم فى رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه
قوله هو الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا
تمام الكلام فى القرب المعنوى واما القرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام
فالمذكور منه فى الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ
اى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف نحو
علم وضرب او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ كثيرة
يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفق اى اللفظان فى
انواع الحروف فكل من الالف والياء والتاء اى نوع آخر من انواع الحروف وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح وفى اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفى
هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة
هى كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة
واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول وفى ترتيبها اى تقديم بعض
الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فى هذا
القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى
اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او
فعلين او حرفين سمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما
متفقان فى الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة
اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا اى يحلف المجرمون بانا ما لبثنا فى الدنيا الا
ساعة غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق
الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر القطيع من بقر الوحشى

فهو

والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع
النجاد والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض ونحو قول الحريري
ولا ذر ذا حام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام
الحرمة الاول الحرمة والعهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء وان كانا
اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم
الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا ينقسم
اي التام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا
سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفق اي لفظا
التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس
المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الكتابة كقوله اي قول ابي الفتح اذا ملك
لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي
ابي العلاء مطاها مطايا وجدتكن منازل عنها ليس عني بمقطع مطا فعل ماض
ويا حرف نداء ومطايا حماد والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد
والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب بالمفروق لافتراق
اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر
مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم المفروق
ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار
ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة
ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير
متفقين في الخط فينبغي ان يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة
وبعض كلمة يسمى التجنيس تجنيسا مرفوا والا فهو متشابه او مفروق كما صرح بذلك

الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف
واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فهو اربعة اقسام لان
عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها
او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى
لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او في العدد فقط لم يعد
ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام
الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه
ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي اللفظان المتجانسان
في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا
لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم
جُبّة البُرد جُنّة البَرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او
مفرّط لان الراء من مفرّط وان كان مشددا او المشدد حرفان وهذا يقتضي ان
ان يكون مفرط ومفرّط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عُدّ حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد زيدت كيفيته والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرّط حرف مكسور كالراء في مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن وفي من الثاني
متحركة وهذا النوع آخر من الاختلاف غير الاول ونحو قولهم البدعة شرك
الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شَرَك
الشِّرْك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول
مفتوح ومن الثاني مكسور ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف
اللفظان المتجانسان في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر

بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى
التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جدي جهدي وفي الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد
عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة موصوف
محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش وللتبعيض مثلها
في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية
من عصاه اذا ضربه بالعصا وعواصم جمع من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه
حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء
حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي
هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل
ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى
بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك
التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف
واحد ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي
قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي من حرقة القلب بين الجوانح
وربما سمي هذا القسم الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي
ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من
حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يخرجا عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي
ضرب وفرق ولفظي نصر وضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان
الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في
الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها

الخيل

الخبر ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب
المخرج والاخر وان لم يكن الحرفان متقاربين يسمى لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل
لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر
المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون
والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في
عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من
الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف
بان يتفق في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو
مؤخر في اللفظ الاخر يسمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه
وحتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء
حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في تجنيس القلب في اول البيت
والمتجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس
الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم
سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامك للاولياء وللا
عداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى
تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو
يشفيني وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك

غرك فصار قصار ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مشورة من يعود وفي
المستعربة جنة المشي تعربه حبه وقيل لفاضل استنسخ نسخة ايش تصحيف فقال
انيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين
القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي
ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما
يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال
اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى نحو قوله تعالى اثاقلتم
الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق
الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب
مثل الرغم والغمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظ ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظين
رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في
اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين
بهما اي بالمتجانسين وهما اي اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة اربعة
اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من
السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القا لين
وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما
في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع

الثانية واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني
نحو في علم وحلم وزهده وعهده مشتهر مشتهر او رأى المصنف تركه اولى
اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف
المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرر
او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب الاربعة في ثلثة
وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من
شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما
اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون
اللفظان مكررين فمثل ما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع ٤
الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول صمة بن عبد
الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار بهي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع
مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار
يعني اجادر رفيقي وابائه فقصتنا عصتنا والرواحل تسرع بين بيوتين موضعين
واقول في اثناء ذلك مثلا تمتع استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا
امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب
وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني با
بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله
الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الا لحم النزول

القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه والنصب معربا على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة و قليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اى قليل التعريج في الساعة يعنى قف على الدار التى لو وجدتها حاء سهولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماحكمها بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الثانى الاول مثل قوله اى قول القاضى الارجانى دعانى اى اتركانى من ملامكما سفاهها هو الخفة وقلة العقل فداعى الشوق قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانسين الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهى الابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب و المقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المص وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بايات المثانى اى القران قال الجوهرى المثانى من القران ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن ايضا مثانى لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثانى اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم فلاح اى ظهر لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى

الطيعة

الطيبة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل
في ضرب القداح فرجعا جميعا الى اصل واحد في الاشتقاق ومما يكون الملحق
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن
عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه
ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن
وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء المعري لو اختصرتم من
الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان
بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في
اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الثاني من القسم الثاني من الالحاق
اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومما يكون الملحق الاخر في المصراع الاول مثل قوله
اي قول ابي تمام فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب
يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع ٤
الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى
في الثرى من يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله
اياها فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله
فيغمر والغمر مما يجمعهما وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فمثال ما
يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في المصراع
الاول قول الحريري ولاح يلحي الى جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاحي فالاول ماضي
يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله
ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فالاول من عني يعني والثاني من
عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الامير المعري لقد كان
الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي
وسعدي اي ومن اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة

باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على
توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث
لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك
على تفصيل المذاهب وليست القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر
الالفاظ المتواطاء عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ
الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول
السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي من الالفاظ المتوافقة
في اواخر الفقر فكما ان التقفية ثم توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر هو توافقها
وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن
نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان
وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى
القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخر فترصيع نحو فهو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء
من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله من الاولى والا فهو متواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او
اكثره وما يقابله من مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا والعاصفات عصفا او في
التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من
القرينتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه
الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما
الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر
وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قراينه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قراينه فالاحسن ما
طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته
الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان تولى قرينة قرينة اخرى اقصر منها
قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثانية اطول
من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع وله في القران
غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلثة سجع فان الاوليين يحسبان في عدة
واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية
لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود و
طلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين لو جعلت الثالثة فيها
خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو
عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء
الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها
ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من

السجع السابع وابها سهو او غير مسلك لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون تاكيد من
الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه
من احدى عشرة الى اثنتي عشر واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الا
نسان منا رحمة الاية فالاولى احدى العشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان
يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون
كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات
السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا غير جايز
في القوافي ولا في واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون اسم
الكلمة عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيتك بالغدايا والعشايا اى
بالغدوات وهناني الطعام ومراني اى امراني واخذه ما قدم وما حدث
اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك
قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل
يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال
الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من
النظم قوله اى قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي
هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اى صار ذا ورى وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم
من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير في به يعود
الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني
لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا القول اعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب

على المصدر

على المصدر اما يحصل من شطري البيت فهو على سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الاخر لا على ان المقصود الثاني ليجعل الا الشطر الذي به سجعة ويجوز ان
يسمى كل فقرتين فيه على سجعتين تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما
اقتعدت غارب الاغتراب وانات بي المتربة عن الاتراب سجعة وقوله
طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقول ابي تمام يمدح
المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب في الله
الى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتغب منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتداء وخبره في
البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو
العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت
والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب
الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل
كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري
فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به
كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر مع
حلو المكان كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع
الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من
الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين ويسمى التصريع
كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب
وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا

للفوحة ومرتعا فاصبح للهدية البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع الاول
معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق
بالصبح وهذا معيب جدا السابع ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته
ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالا
وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى
ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي
الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون
التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا
عبرة بهاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه
يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها
وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان
الموازنة تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف
الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على
انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة
تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة

الاخرى

الاخر في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن فخص هذا النوع من الـ
الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع وما
كان في كلام البعض مما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما
يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في
النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قولهم في تساوي
الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس
اي هذه النساء تانس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر قنا
الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها والظاهر ان الاية
والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ
لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك
ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في
النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع
البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل
هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه بقوله وفي التنزيل
كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان
المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح
وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على القافيتين وقفت
كانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين

او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اى قول الحريرى يا خاطب الدنيا
من خطب امراة الدنية الخبيثة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة
الاكدار اى قعر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها
من دار غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات
فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى
القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف فى البيت الى اول
ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى
قبل ذلك الساكن سواء اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا
هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر والحاجة قوله شرك الردى و
والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى اخره لعظ دار منه وهنا اقوال
اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان
احسن ليشمل نحو قول الحريرى جود ما على المستهتر الصب الجوى وتعطفى
بوصاله وترحمى ذا المبتلى المتفكر الشجى ثم الشغى عن حاله لا تظلمى فان قيل
اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر
من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه
اى من اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه
القصيدة وينسب اليه فيقال له قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين
الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع
الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء
ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة
يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل النثر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات

ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقط
من الفاصلة جال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء قبل حرف الروي
ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع
وانما يتحقق لزومه ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما
ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او
ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع
يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان مسجوعتين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشيء ويصح بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي
ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او في
معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معناه حرف الروي من
الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي
وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع
بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء ليتحقق
السجع في نحو لا تقهر ولا تصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف
الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي
جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت
له نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد سأ
شكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو وفتى اي هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية
عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر
الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من
حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر اعسار لم يبن فقره وان ايسر ايسار

ايسر صاحبه ان خلق اي فقر من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت بان صاحبها
لها بادي يعني من حسن الاستقامة جعلها كالداء الملازم حتى تلافاه بالاصلاح
فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت
ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان
من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه
منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال قال
قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري
وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك
في حروف القافية والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروي
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على
التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا
بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية من حروف
القافية او الفاصلة لا انه ما فسره بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل
حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قبل
حرف الروي او في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان الكتاب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح في الايضاح وقد يكون
ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم
ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي

واصل الحسن في ذلك كله ان يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ
تابعة للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني
اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى
جميعا والا اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل
من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد
بعض شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى ان يجمع عدة من المحسنات
ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات و
ركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من
اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكر في علم البديع بعض المصنفين وهو
قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله
في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان
احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل موصل وهو
ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني
تجني بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط
وادرك ان زرت دار ودود ادرك وورد آ وورما ومثل الخيفاء وهي
الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين
ما واللؤم غض الدهر جفن حسودك يشين حالي آخر الرسالة او القصيدة
ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او
خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها

بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير
من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول ابي نواس
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومنها التعديد
ويسمى سياقة الاعداد وهي ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان
تذكر في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في
الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في
المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب
ومع المساوات ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة
مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقدها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه
على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في
الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كما
كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة
ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان
كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على
اي
اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية
وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك

الهيئات من يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة
اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الاستقراره فيهما اى فى العقول والعادات
كتشبيه الشجاعة بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا
اخذا فعولها فهو كالاول بعتراء لبعضه فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرط طلبة
جزاء لبعضه وان كان فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع
من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان
احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما
لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى
فى نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة فى تقسيمهما الى الغريب
الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الى الابتذال الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمه واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ
المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ
اما او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا البعض فالنوع الظاهر بهذا
الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان
ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى
اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام
اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب
والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى
نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله الزبير انه فعل بقول معن بن اوس

اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه
متوخيا العدالة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اي ويركب
حد السيف بتحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر
على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن
شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي
ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او
يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله
بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت
بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول
حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له
الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق
بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول
الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول
امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى و
تجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار
التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب منه هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم
والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف

من الطراز

من الطراز الاول بسود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول
وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ كله سمي
هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من
الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس
رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل
وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته من راقب الناس
سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به
من راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
لفظا وروي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم
فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا
شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا
وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها
وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة
معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول
فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد
استشهد في بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه له بدليل ما قبله
وهو قوله انسى ابا النصر نسيت اذن يدي من حيث ينتهر الغنى وينيل لا يأتي
الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل وقال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة

قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال
انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يكون
يوجد بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون
به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي
تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى
على المضي واعراه لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على
معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب
لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره
المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل
واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده
لكنه لا يسخو باعدامه قط لكنه سبب الصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى
يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر له قرينة
تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر البيت قال ابن جني اي
تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه
الذي استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا
تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما اراد
سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه و
هدايتي له وعلى التقادير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان
معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع
ابي تمام بخله بمثل الممدوح ولو اشترط في الاخذ اتحاد المعنى بحيث لا يكون
بينهما تفاوت كما يسبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التقادير

لان ابا تمام

لان ابا تمام قد علق البخل بشرط حرية ولم يعلقه الحاتم الواحدي بعد ما ذكر معنى قول
ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام مهذبات البيت وان كان
اي الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول
ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا والمرتاد الطالب واضافة
المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها
ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول الطيب لولا مفارقة الا
حباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من
سبلا وقيل انه جمع لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى
يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل
بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الاحديث فراقكم لما اسر به
الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي وقول
جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين
فقلت هي الدرر اللواتي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط من عيني وان كان
فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق
الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني
وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك
غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني
منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على
وان اخذ اللفظ يسمى اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده واصله
من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر
وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما

ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ
من الاول كقول ابى تمام هو ضمير الشان الصنع اى الاحسان وهو مبتدا
خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان يرث اى يبطؤ فللريث
فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطا ك
عنى اسرع السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول
لعل تاخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كا ن
جهاما لا ماء فيه اصلا وما فيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ
لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب والثانى منها
اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تالق
اى لمع فى الندى اى فى المجلس القاضى باشراق الناس كلامه المصقول اى المنقح
خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى
الطيب كان السنتهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا جمع خرص
خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرمح اسنتها واحدها خرص بالضم
والكسر يعنى انهم فى مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسنتهم
فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى
بلفظى تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق
والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من تشبيه كلامه بالسيف
وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى
الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد لم يك اكثر الفتيان مالا وروى
وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية و
ولكن كان ارحبهم ذراعا اى اسخاهم فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما
اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى الضمير
فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون

كما يصنع

كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه واسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في
المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس
الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هو النوع الظاهر من الاخذ والنسخ
واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول
الجرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة
والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال والنساء
سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير
عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة
بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد
البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان
ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول
ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف
ومنه اي من غير الظاهر ان يكون الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا
غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
فالاول يختص العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ
هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار
عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة

فلست مثلا الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فاخر تواردوه بطلاقه

ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي

الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي

الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال

اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت

الواو للحال اما على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي

البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار

راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد الى

الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا

نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في

هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتفٍ جدواه

احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحة عنده نغمات

سبقت قبل سيبه بسؤال فان ابا تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات

السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت

نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته

ان يعطي بغير سؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه

ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا اي علينا اي عيانا ثقة حال

اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او المفعول له من الفعل الذي يتضمنه

قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان الكستمار اي ستطعم

من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول الطائي ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها الظل

عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش

اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم

لحومهم فتلاه هي كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي

هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه

القادم

اذا ما غدا للغزو سايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها
فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى بيت الافوه راي عين ومن معنى قوله
ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه
افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة
لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
المقصود يعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة
ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا مما يؤكد المعنى
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افادته قوله اي عين وقوله ثقة
ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الهام بمعنى قوله راي عين لان وقوع
الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل
الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه
اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو
تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبا
قامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت
عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها
ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام
السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم
حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور
على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه
الانواع المذكورة لغيره اي لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما
يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل
نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ

من الاول لابعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق
احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير
ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما و
اتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين
في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا
ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان
علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد
الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب
عنق واحد منهم فاستعفى فما وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه فكانه
قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالما او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق
ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس
ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين
ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب
صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني
جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا
يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني
الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا الاعناق حمل المغارم

ثم اخبر العز بزهده بالجود من ساعده فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها
وتقطع احيانا مناط التمايم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فان قيل يعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول
في السرقات الشعرية القول بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
الشعرية ان كان في كل منها اخذ من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا
كان او نظما شيئا من القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك
الشيء من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او
الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي عم
كذا او الحديث كذا ونحوه ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من
القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول
كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول
الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت
بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه
وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقوله
الحريري وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده
عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره
من المداراة وهي المجاملة والمخاتلة والملاطفة وضميره للرقيب قلت دعني وجهك
الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي

من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس
ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى
لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد
غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى
اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القران
بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب
لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس
بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او لغيره كالتقفية كقوله اى قول المغاربة
عند وفاة بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا
وفى القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر من الغير
بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر
الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى
التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال حكان قوله من شعر الغير من شعر
آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما التضمين البيت مع التنبيه على
انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق صدرى وخفت
العدى تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا
اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت
واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات
دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه
من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطبوعا على

احسن ولم يكن في قديم الدهر انشد بني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من
كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على انى سانشد يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني
للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضي الله عنهم نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة وقيل هو لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر
السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما
كانوا الي واي فتى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتحسر وبدون التنبيه
فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس
اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي
تمام واعلم ان تضمين المصراع بدون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي
كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده و
العين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان
الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع
المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب
التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت
ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا
ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى
الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة
لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او المجرور

وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون حالا من العذيب

مفعول تذكرت ومجرى عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين بين الموضعين كانوا

ويجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر

اراد بتضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعدين لانه جعل العذيب تصغير

العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما

بينهما ريقها وشبه بتخير قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على الثنايا بجريان

الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين

التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء ...... التغيير

الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا

وطلاع الثنايا متى اضع العمامة يعرفوه فغيره بطريق الغيبة ليدخل في المقصود

وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في صحته وحطوا من رتبته ولم يعرفوا

مقداره وفيه تهكم واستهزاء ووصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما

سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه

ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة

الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفأ خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو

ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد

مر ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي

قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اولا

وحل فيه للاقتباس كقوله اما قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة

آخره يفخر مال ابن ادم مقتحم ع عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن ادم والفخر

والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون

عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن

اشير الى انه من القرآن او القرآن الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس

كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين
الى اجل مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعي رحمه عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد فقطه بعوض الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما امور متشابهات
وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا
ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع
مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته و
حنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء
الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق
توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيحمل على مقتضى توهمه حل قول
ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من
توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان
قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على
اصاغره واما التلميح فهو بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى
قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح
بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد
ذكرناه في باب التشبيه وههنا خطاء محض نشاء من قبل الشارح العلامة
حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر
ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشير في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر
او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما
ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة

أو شعر أو مثل إما في النظم فالتلميح إلى القصة كقوله أي قول أبي تمام لحقنا
بأخراهم وقد حوّم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقّع فردّت علينا الشمس
والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنّة
وانطوى لبهجتها ثوب المجزّع فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمّت بنا أم
كان في الركب يوشع الضمير في أخراهم ولهم للأحبة أي تحلّين وإن لم يجر لهم ذكر
في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوّمه غيره نضا أذهب به وأزال الضمير في
ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنّة الظلمة انطوى انطلم المجزّع
ذو لونين وقوله أحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب أشار إلى قصة
يوشع ابن نون فتى موسى عم واستيقافه الشمس أي طلبه وقوف
الشمس فإنه روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحلّ له قتالهم فيه فدعا
الله فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح إلى الشعر كقوله لعمرو مع (والتلميح في)
الرمضاء أي أرض رمضاء أي حارة يترمّض فيها القدم أي تحترق والنار
تلتظي أرقّ من رقّ له وأحفى من حفي عليه تلطّف وتشفّق عند
في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرقّ ومع الرمضاء
حال من الضمير في أرقّ والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار
أشار إلى البيت المشهور المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من
الرمضاء بالنار وعمرو جسّاس بن مرّة ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس
زارت أختها الهيلة وهي أم جسّاس بجارها من جرم بن زبان له ناقة و
وكليب قد حمى أرضا من أحمية العالية فلم يكن يرعاها إلا إبل جسّاس لمصاهرة
بينهما فخرجت في إبل جسّاس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فأنكرها كليب فرماها
فاختلّ ضرعها فولّت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا.
فصاحت البسوس وا ذلّاه واغربتاه فقال جسّاس أيتها الحرة اهدئي فوالله

لأعقرنّ

لا عقرن فحل هو اعز على امه منها فلو نزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج
وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم
وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو والبيت
ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم
من البسوس والتلميح كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتادة اشار
الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد ويضرب للامر
الشاق قال كليب افى سبيح جساس لا عقرنه فلا نظن انه يعرض نجل له يسمى عليانا وبخرط
ثم يدك على القتادة من اعلاها ~~الى ا~~ الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في
النثر فالتلميح الى القصة او الى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية
اشار
بينة الى قول النابغة فبت كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى انيابها السم
بغوب والتلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى فى الجوارح
اجب الى من البازى فقال النميرى وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار بالتميمى الى قول الجرير
لقطا اشار التميمى الى قول جرير ان البازى اطل على نمير اتيح من السماء فقال النميرى
وخاصة اذا كان له انصبابا واشار الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا
اولو ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بنى محارم دخل عليها عبد الله
ابن مادة الفقيا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل
تكنشى بلا شيخ شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا ترى ضفادع
فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة
قفاء كانوا فى طلب اراد قول القائل لكل هلالى من اللوم برقع ولا ابن يزيد وجلال
واشباه ذلك كقول كثير باوبها الناس النقوار فصل من الائمة
فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغى للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان
يتانق اى ان يفعل فعل المتانق فى امر رياض من التتبع الانق والاحسن ان يتال
ناشئ الى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه فى ثلاثة مواضع من كلامه
حتى يكون تلك الثلاثة اعذب لفظا بان يكون فى غاية البعد من التنافر والثقل

فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك
اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والفصاحة وانواع الاشارة
ما يقصر عن كنه وصفه العبارة وان نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن
ونهاية الكمال لكونها بين الادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير
ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا
وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة
وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء وربما كان في هذا النوع
خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت السور بذكر الاهوال والا
فزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان
زلزلة الساعة وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار
الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر
ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل
ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الا الاطلاع لعلام الغيوب هذا آخر ما
اوردناه من القواعد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم
اهواله وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا
والطرح كلالا لكن الله جلت حكمته فقد وفقنا للاتمام
ومنح لنا الفوز بهذا المرام
الحمد لله ولي الانعام والطول
على محمد وآله عليه
وعليهم السلام

تمت
م م

بن سني سورم جا الذين

بحرم شورم بن دن قيجا

اي افنام بن اسر م خاباز

بن سني سورم جانز

اجتلى على سلوعلى سكن جلعا

ع

اعلم ان السو

الب الو او ات ٣ ثري عمطو دهل س

بنا سني سورم جا قدن

سنفر

لب الو افا اتن اسب حرحو و جرسو

ستا بشم لن اليه بن دا ما

تا تتو او

جاجی علی اوغلو قوللقچی یاریم درکه
دکلرجی کنجه علی ده یاریم درکه
قیدانکلدی اغلو ابراهیم ده یاریم درکه
حنفی ده بر درکه
حسن قو قیدی [illegible] درکه
بطرق بوری احمد یاریم درکه
اسنار قوتنده بر درکه
ابو سهام فلان اغلو عبد الجلیل ده بر درکه
کالاده درکه یاریم
حاجی حابولده بر درکه
نولیسه بر درکه
کنجه علی او [illegible] اورقیه ده ایکی درکه
سلامت اغلو قوجاقیه ایکی درکه

[illegible] ایه بیان اولور که
[illegible] ده ایکی درکه
[illegible] اغلو قو [illegible] یاریم درکه
[illegible] اغلو [illegible] ده بر درکه
[illegible] جمعه قولده بر درکه کنه یاریم درکه
حاجی [illegible] اغلو قوش [illegible] ده یاریم درکه کنه یاریم درکه
حاجی [illegible] ده یاریم درکه
[illegible] علی اغلو حسین ده بر درکه کنه [illegible] ده یاریم درکه کنه یاریم درکه
[illegible] درکه یاریم
[illegible] یاریم درکه کنه صلو [illegible] یاریم درکه
[illegible] بر درکه
[illegible] ده یاریم درکه
[illegible] بر درکه
[illegible] یاریم درکه
[illegible] یاریم درکه
[illegible] درکه
[illegible] یاریم درکه
[illegible] بر درکه کنه بر درکه کنه یاریم درکه
[illegible] ده یاریم درکه کنه بر درکه بر [illegible]
[illegible] اغلو [illegible] بر درکه
[illegible] ده یاریم درکه
[illegible] یاریم درکه
[illegible] یاریم درکه
[illegible] بر درکه

بو نسخه [illegible] [illegible]

مكتوبة نصف صاع من الحنطة وكذلك الوتر ويعطي لكل يوم من صوم رمضان ايضا نصف
صاع من الحنطة سوى صوم النذر لذلك ولا يجوز ان يصوم عن الولي لما لا يجوز صلوته لقوله عم
لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ومما ينبغي ان يعلم ان المعتبر في الاطعام للصلاة
قدر الطعام دون عدد المساكين حتى لو اعطى مسكين واحد في يوم واحد اكثر من نصف
صاع من البر يجوز ولا يجوز ذلك في كفارة الصوم والظهار لان المعتبر فيهما عدد المساكين
كذا في شرح النقاية واعلم ان ما ذكره من ان الوصية بثلث ماله سنة انما هو فيما
خلق مالا لكن ينبغي للعاقل ان لا يترك من بعده مالا لوارثه فيكون سوء الثرو
ورثة في خير روي انه دخل مسلم بن عبد الملك على عمر بن عبد العزيز عند موته
فقال يا امير المؤمنين صنعت صنعا لم يصنعه احد قبلك تركت اولادك ليس لهم درهم ولا دينار
وله ثلثة عشر من الولد فقال عمر اقعدوني فاقعدوه ثم قال اما قولك لم تدع لهم
فاني لم امنعهم حقا لهم ولم اعطهم حقا لغيرهم وانما اولادك احد رجلين اما مطيع
لله تعالى فالله كافيه وهو يتولى الصالحين واما عاص لله تعالى فلا ابالي ما وقع
عليه وكذا قال ابو جعفر احرني لا تخترو لدك على نفسك فان كانوا
اولياء الله فلا تخش عليهم الضيعة وان كانوا اعداء الله تعالى فلا تبالي
بما لقوا بعدك وشئ ما يروى ان محمد بن كعب اعطى في سبيل الله مالا كثيرا
فقيل يا ابا حمزة لو ادخرته لولدك من بعدك فقال لا ولكني ادخرته عند ربي وادخر ربي لاولادي
قال يحيى بن معاذ نعم قال مصيبتان لم يسمع الاولون والاخرون بمثلهما للعبد في ماله عند موته
قيل فاهما قال يؤخذ منه كله ويسأل عنه ...

مستحبا بحضور هلال ثلثة وثلثين منهم كذا في شرح اصحابنا وان العبد على ايلان به
اول قيامه عن مريض ثم يقوم وفي الحديث ما من مسلم يعود مسلما فيقول سبع
مرات اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك الا شفي الا ان يكون قد
حضر اجله ويقرأ العائد عليه اي المريض سبعا اعوذ بعزة الله وقدرته من
شر ما اجد اي من شر ما اجد هو من الالم قوله ان يعوده اخاه فيما اعتراه
اي اصابه من مرض الاخ ثلثة او اضا واصحابه ما قال هم ثلثة لا يعاد ومن صاحب
الرمد بفتحتين بالفارسية درد چشم وصاحب الوسواس من ب وجع الاسنان
وصاحب الدمل بالضم والتشديد بالفارسية دنبل وتقييد الامام الشيخ
يندفع ما يتوهم من الحي الحديث بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر عن اصحابنا
من ان زيد بن ارقم قال عادني النبي عم من وجع وكان بعيني فانه محمول
على انه من السنن الغير المؤكدة وخلاصة كلامه انه لا يلزم فيها العيادة لانه
منهي عنها ومن السنن بايتها في وقته آتينا من غير حرج وشكاية
يخفف عنه بعض ما به من المرض قال في الطب النبوي يجوز للمريض ان
يقول انا شديد الوجع قال رسول الله عم وارأساه ولا يظهر جزع وسخط
ويقول الحمد لله قبل الشكوى فمن لم يلن شكوى انتهى ويعجب ان يشد رأس المريض
رأسه بالعصابة وهي ما شد به الرأس ويسمح بها العمامة كذا في الحوت
وينام في فراشه استعانة بذلك على الجد وتو... جع والتشديد

وكان اذا دخل على مريض قال كيف تجدك فاذا قيل له في خير الاثنين قال ان المؤمن يشدد

عليه ويهون ليكون كفارة لخطاياه ومن السنة ان يكثر ذكر الموت عن ابي هريرة

رضي الله عنه قال عم اكثروا ذكر هادم اللذات اي الموت فلم يذكر في اصحابه وكيفية

في ذكر الموت ان يكثر ذكر اشكاله واقرانه وامثاله الذين مضوا قبله فيتذكر موتهم

ومصارعهم تحت التراب ويتذكر صورهم في مناصبهم عند الحيوة ويتامل الآن

كيف محا التراب حسن صورهم وكيف تبددت اجزاءهم في قبورهم وكيف ارملوا نساءهم

وايتموا اولادهم وضيعوا اموالهم وخلت منهم مساجدهم ومجالسهم وانقطعت اثارهم

وديارهم فمهما تذكر رجلا رجلا وفصل في قلبه حاله وكيفية موته وتوهم صورته

وتذكر نشاطه وامله للعيش ونسيانه للموت وركونه الى القوة والشباب وميله

الى الضحك واللهو وغفلته عما بين يديه من الموت الذريع والهلاك السريع

وانه كيف كان والآن كيف تهدمت رجلاه وانفصلت مفاصله وقد اكلت

الدود لسانه واكل التراب اسنانه ثم ينظر في نفسه انه مثلهم وغفلته كغفلتهم

وسيكون عاقبته كعاقبتهم فيحتقر نفسه ويعتبر فينقطع منه فكرا

وقد قال ابو الدرداء وابو سعيد من سعيد بغيره ومما يلينا في غفلة حارس

شرح الخطب عن وهب بن منبه انه قال اوحى الله الى بعض بني اسرائيل

ياداود [illegible] ترى عجبا فلم ير شيئا ثم نادت الثانية قال فوقفت فاذا

بيت [illegible] فخلت فاذا [illegible] والبلاء [illegible]

سمع النداء من السرير اصعد يا داود انك لن ترى عجبا قال رقيت ولم

فاذا فراش منه ناهيا مشحون بالمسك والعنبر فاذا عليه شاب ميت كانه

نايم

هو على هذا فقال يا داود ان لي رب بالخير موفو وان لا ارجوان يعد من اليوم بغير

موقف وقال ثابت فرحم الله من بحسن ظنه بربه ومرض اعرابي وقيل له انك تموت فقال

الى ابن اذهب قيل الى الله قال فما كراهتي ان اذهب الى من لا ارى الخير الا منه

وروى ان ابو سهل الصعلوكي في المنام على هيئة حسنة لا يوصف فقيل له انى نلت

هذا قال بحسن ظني بربي ورأى مالك بن دينار في المنام فقيل له ما فعل الله

بك قال قدمت على ربي بذنوب كثيرة محاه عني حسن ظني بالله وراى ابو العباس

شريح في مرض موته كان القيامة قد قامت وان الجبار سبحانه يقول ابن

العلماء فجاؤا فقال ما اعملتم فيما علمتم فقلنا يارب قصرنا واسانا فاعاد السوال

فكانه لم يرض به واراد جوابا اخر فقلت اما انا فليس في صحيفتي شرك وقد وعدت

ان تغفر ما دونه فقال اذهبوا فقد غفرت لكم ومات شريح بعد ثلاثة ايام

لذا في شرح الخطب ويخوف المسلم بربه اذا كان صحيحا للمال حيث يوقع

الى اليأس قال علي رضي رجل اخرج الخوف الى القنوط لكثرة ذنوبه يا هذا ايأست

من رحمة الله اعظم من ذنوبك فلم يرو في الصالحين ومن الامراء الوصية

عند الموت ولا يبيت في مرضه ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده والسنة ان يوصي

بثلث ماله كان اليوم او بذلك ويوصي بارضاء خصومه وقضاء ديونه حكى

ان الامام الشافعي لما مرض مرض موته قال قولوا فلانا يغسلني فلما مات بلغه خبر موته

الى مخبر فقال اوتوني بتذكرته فاتى فنظر فيها فاذا على الشافعي سبعون الف

درهم فكتبها على نفسه فقضاها وقال هذا غسلي اياه واراد بمعناه كره

عياء وفديته صلوة وصوم فاذا اوصى رجل ان يطعم عنه وليه لصلوته

ا [illegible] بعد موته فالوصية جائزة ووجب تنفيذها من ثلث ماله ويعطي لكل

ركه

ركه

ركه

ركه

ركه يارم

ابر جدكه

دركه

وتنا به غدايه

٦

بن سنی سورم جانزن بنم شیوه رم بن عمرم

خیال جانم شفار قندو لانان بلای قم حسنون